

دكتور
محمد جمعة عبد الله
الأستاذ بجامعة أم القرى سابقاً

الدَّرُّ الْبَهِيَّةُ

فقه المالكية

المقرر على طلاب السنة الأولى الإعدادية
بالمعاهد الأزهرية

(الطبعة الثانية عشرة)
مزيدة ومنقحة

(حقوق الطبع محفوظة)

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث

٩ د.ب. الاشتراك خلف الجامع الأزهر الشريف

ت. ٥١٤٧-٨٤٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثانية عشرة

الحمد لله الذى هدانا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الهادى من الضلالة ، والمنقذ من الجهالة ، وعلى آله وصحبه والتابعين .

أما بعد : فأقدم للطلاب والمستفيدين الطبعة الثانية عشرة من كتاب « الدرر البهية فى فقه المالكية » فى سياق أوفر علماً وأسهل فهماً ، وفى أسلوب أكثر إتقاناً وأوضح بياناً .

وإتماماً للفائدة أردفت كل باب بأسئلته من الامتحانات فى المعاهد الأزهرية فى السنين الماضية ، لتسكون عوناً للطلاب على فهم موضوعات الكتاب ، وتمريناً لهم على أداء الامتحانات .

هذا ولا يفوتنى أن أقدم شكرى لإخوانى أساتذة الفقه المالكية بمعهد دمنهور الدينى ، فقد آزروني وشجعوني على المضى قدماً فى هذا الطريق ، جزاهم الله كل خير ، وكل من ساعدنى على ذلك من قريب أو بعيد ، ووفقتنا جميعاً لما فيه النفع التام ، والخير العام . وجعل عملنا خالصاً لوجه تعالى ، وإبتغاء مرضاته .

وقه الحمد فى الأولى والآخرة وهو الحكيم الخبير .

الإمام مالك

حياته العلمية - أصول مذهبه

التعرف به : هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي - نسبة إلى ذي أصبح قبيلة من البين - قدم أحد أجداده إلى المدينة وسكنها، وجده الأعلى أبو عامر صحابي جليل ، شهد المشاهد كلها مع النبي ﷺ إلا بدرأ ، وجده الأدنى مالك من كبار التابعين وعلمائهم ، وهو أحد الأربعة الذين حملوا عثمان ليلا إلى قبره .

مولده : ولد مالك بالمدينة المنورة سنة ٩٣ هـ وطلب العلم عن علمائها ، وأول من لازمه منهم عبد الرحمن بن هرم ، وأخذ عن نافع مولى بن عمر ، وابن شهاب الزهري ، وشيخه في الفقه ربيعة بن عبد الرحمن المعروف بريعة الرأي وقد بلغ شيوخه الذين تلقى عنهم العلم تسعمائة شيخ .

جلوسه للتدريس والفتوى : ولما بلغ سبع عشرة سنة نصب نفسه للتدريس بعد أن شهد له شيوخه بالحديث والفقه ، وروى أنه قال ماجلست للفتيا والحديث حتى شهد لي سبعون شيخا من أهل العلم أفي مرضاة لذلك . وقد ذاع صيته في جميع الأقطار ، وطبقت شهرته الآفاق فارتحل الناس إليه من كل فج ، وكانوا يزدحمون على بابيه لطلب العلم ، ومكث يقضي الناس ويعلمهم نحوًا من سبعين سنة .

واتفقوا على إمامته وجلالته ودينه وورعه ووقوفه مع السنة ، قال الشافعي : مالك حجة الله على خلقه ، وقال ابن مهيدي : ما رأيت أحدا أتم عقلا ولا أشد تقوى من مالك ، وقال حماد بن سلمة : لو قيل لي اختر لامة محمد ﷺ إماما يأخذون عنه العلم لرأيت مالكا لذلك موضحا

وأهلاً ، وقال الليث بن سعد : مالک عالم تقى ، علم مالک أمان لمن أخذه من الآثام .

وكان ذاهية لا يتكلم في مجلسه أحد ، قال الواقدي : مجلس مالک وقار وحلم ، وكان رجلاً نبياً نبيلاً ليس في مجلسه شيء من المراءى واللفظ ، ولا رفع الصوت ، إذا سئل عن شيء فأجاب سائله لم يقل : من أين رأيت هذا ؟ .

الرايون عنه : وما امتاز به مالک أنه حاز الإمامة في الفقه والحديث ، فمن روى عنه الحديث ابن شهاب الزهري ، وربيعة الزأى فقيه أهل المدينة ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وموسى بن عقبة إمام المغازى وكلهم أشياخه . وروى عنه من أقرانه : سفيان الثوري ، والليث بن سعد ، والأوزاعي ، وسفيان بن عيينة ، وأبو يوسف وغيرهم . وروى عنه من أعيان تلاميذه الشافعي ، وابن المبارك ، ومحمد بن الحسن الشيباني ، وغيرهم . وبالجملة فقد روى عنه ما ينيف عن ألف وثلاثمائة من أعلام الانظار الإسلامية .

وأخذ عنه الفقه أيضاً كثير منهم : ابن القاسم ، وابن وهب ، وأشب ، وأسد بن الفرات ، وابن عبد الحكم ، وأبو عبد الله زياد القرطبي وغيرهم . وقد أقام مالک بالمدينة لم يرحل منها إلى بلد آخر إلا إلى مكة حاجاً ، وهذا ما جعل حديثه يدور على مارواه الحجازيون وظل الناس يرحلون إليه إلى أن توفي سنة ١٧٩ هـ .

محبته : وقد امتحن مالک سنة ١٤٧ هـ وضرب بالسياط وانفست ذراعه وبقي مريضاً بسلس البول إلى وفاته واختلف في سبب ذلك فقيل : إنه أفتى بعدم لزوم طلاق المسكره وقد كانوا يكرهون الناس على الخلف بالطلاق عند البيعة ، فرأوا أن فتوى مالک تنقض البيعة وتهون الثورة عليهم ، وقيل : إن ابن القاسم سأل مالكا عن البيعة أيجوز قتالهم ؟ فقال : إن خرجوا على مثل عمر بن عبد العزيز ، قال : فإن لم يكن مثله ؟ فقال : دعهم ينتقم الله من ظالم بظالم . ثم ينتقم من كليهما ، فكانت هذه الفتوى من أسباب محبته .

الأدلة التي بنى عليها مذهبه : عشرون (١) نص الكتاب (٢) وظاهره وهو العموم (٣) ودليله وهو مفهوم المخالفة (٤) ومفهومه وهو مفهوم الموافقة (٥) وتنبيهه وهو التنبيه على العلة كقوله تعالى : (فإنه رجس أو فسقا) الآية . ومن السنة مثل هذه الخمسة ، هذه عشرة (١١) والإجماع (١٢) والقياس (١٣) وعمل أهل المدينة (١٤) وقول الصحابة (١٥) والاستحسان (١٦) والحكم بسد الذرائع (١٧) ومراعاة الخلاف بين المذاهب فقد كان يراعيه أحيانا (١٨) والاستصحاب (١٩) والمصالح المرسلة (٢٠) وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ .

كتب مالك : أشهر كتب مالك التي كتبها بنفسه كتاب الموطأ ، توخى فيه القوى من حديث أهل الحجاز ، ومرجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين وبوبه على أبواب الفقه فأحسن ترتيبه — أما المسائل التي أجاب عنها فقد دونها عنه تلاميذه في كتاب عرف بالمدونة .

باب نواقض الوضوء

نواقض الوضوء إما أحداث ، وإما أسباب أحداث ، وإما غيرهما ؛
فأما الأحداث فسبعة : البول ، والمذي ، والودي ، والهادي ، والمني بلالذة
معتادة ، والغائط ، والريح .

وأما أسباب الأحداث فتلاثة :

- (١) زوال العقل بجنون أو إغماء أو سكر أو بنوم ثقيل ولو قصيراً .
 - (٢) مس البالغ ذكره المتصل مطلقاً بباطن الكف أو جنبه أو بأصبع
كذلك ولو زائداً إن أحس وتصرف .
 - (٣) لمس البالغ من يلتذ بها عادة إن قصد اللذة أو وجدها وإلا فلا .
- وأما غيرهما : فهو الزدة والشك في الناقض بعد طهر علم وعكسه والشك
في السابق منهما .

(الشرح)

نواقض الوضوء ثلاثة أنواع : أحداث ، وأسباب أحداث وغيرهما .

(النوع الأول : الأحداث)

فأما الأحداث : فجمع حدث وهو ما ينقض الوضوء بنفسه ، والمراد
به هنا الخارج المعتاد من المخرج المعتاد على سبيل الصحة والاعتیاد (١) .

والأحداث سبعة : خمسة من القبل وهي :

(١) البول .

(١) فلا ينتقض الوضوء بالداخل من حقنة ونحوها ، ولا بدم وقيح خلصا
من الأذى ولا بجمي ودود ولو مع أذى ، لأنها ليست خارجاً معتاداً ولا بخارج
من فم أو ثقب إلا تحت المعدة وأنسد . ولا بخروج القيل من الدبر أو عكسه
إلا إذا أنسد مخرجه - ولا ينتقض بسلس لازم نصف الزمن فأكثر . لأنه =

(٢) المذى وهو ماء أبيض رقيق يخرج عند اللذة بالإنعاط - قيام الذكر - سواء حصل بملاعبة أو قبلة ، أو تذكر ويجب فيه غسل جميع الذكر بنية .

(٣) الودى : وهو ماء أبيض خائر يخرج أثر البول غالباً .

(٤) والهادى : وهو ماء أبيض يخرج من المرأة قرب الولادة .

(٥) والمنى بغير لذة معتادة ، بأن كان بغير لذة أصلاً أو بلذة غير معتادة كمن حك لجرب أو هزته دابة فأمنى . مالم يحس بمبادئ اللذة فيستديمها حتى ينزل . فإنه يجب عليه الغسل .

وأثنان من الدبر وهما : الغائط والريح - ومن النواقض دم الاستحاضة إذا لازم أقل الزمن ، ونزول ماء الرجل من المرأة بعد اغتسالها ووضوئها .

(النوع الثانى : أسباب الأحداث)

وأما أسباب الأحداث لجمع سبب وهو مالا ينقض الوضوء بنفسه ، بل بما يؤدي إلى الحدث .

وأسباب الأحداث ثلاثة :

(١) زوال العقل - أى استتاره بجنون وهو زوال الشعور من القلب مع بقاء القوة والحركة - أو إغماء ، وهو زوال الشعور من القلب مع استرخاء الأعضاء - أو سكر ، وهو غيبوبة العقل ، سواء كان بمائعات ولولابن حمامة أو مخدرات أو مفسدات أو بقرم ثقيل ولو قصيراً - لا إن خف ولو طال

== ليس على وجه الصحة ، لكن يندب منه الوضوء إذا لم يعم الزمن . فإن لم يعم الزمن نقص - والسلس وهو ما يسيل بنفسه لانحراف الصحة من بول أو غائط أو دم استحاضة أو نحو ذلك وعمل عدم النقص إذا لم يمكن ضبطه بجزء من الوقت . وإلا فنقص . وأدبت الصلاة وقت انقطاعه . ومالم يمكن التداوى منه . وإلا فنقص واغتنرت له مدة التداوى .

لكن يستحب الوضوء من النوم الخفيف الطويل - والنوم الثقيل هو الذى يحاط القلب وينذهب العقل ولا يدري صاحبه بما فعل - والخفيف هو الذى يشمر صاحبه بأدنى سبب .

(٢) مس البالغ ذكره المتصل بباطن الكف أو جنبه أو بأصبع كذلك ولو زائداً إن أحسن وتصرف كإخوته وكان المس بلا حائل كشيف سواء كان بلا حائل أصلاً أو كان بحائل خفيف ، وسواء مسه من أهله أو من أسفله عمداً أو سهواً التذام لا ، وهذا هو معنى الإطلاق .

(٣) لمس البالغ من يلتذ بها عادة لو كان اللبس لظفر أو شعر أو فوق حائل خفيف إن قصد اللذة ولو لم يجدها أو وجدها ولو لم يقصدها ، ولم يكن الملموس محرماً إلا من التذ به فإن لم يقصد ولم يجد فلا ينقض وضوئه ، إلا القبله على الفم فتتقضى مطلقاً وإن بكره أو استغفاله لإلا لدواع أو رحمة - والقبله في غير الفم يجرى عليها حكم الملامسة - وحكم الملموس أن بلغ كالللمس ، وإن لم يبلغ لا ينقض وضوئه .

(النوع الثالث : غير الأحداث وأسباب الأحداث)

وهو أمران : الردة ، والشك فى الناقض من حدث أو سبب .

أما الردة : وهى الكفر بعد الإسلام - والعياذ بآفته - فحجبة للعمل ومنه الوضوء . قال تعالى : (لئن أشركت ليحبطن عملك) .

وأما الشك : فناقض . لأن الزمة لا تبرأ بما طلب منها إلا بيقين .

والشك الموجب للوضوء له ثلاث صور :

(١) ييقن الطهارة وشك هل حصل منه ناقض من حدث أو سبب أم لا .

(٢) ييقن الناقض وشك هل نوضاً أم لا .

(٣) ييقن الطهارة والناقض وشك فى السابق منهما ففى هذه الصور

الثلاث ينتقض وضوؤه .

لكن في الصورة الأولى إذا كان الشخص مستنكحاً - وهو الذي يأتيه
الشك كل يوم ولو مرة - لا ينتقض وضوؤه .

ولو شك في نقض وضوئه وهو في الصلاة استمر ، ثم إن تبين الطهر لم
يعد وإن لم يتبين أعاد - وإن شك بعد الصلاة لا تبطل ما لم يتيقن .

(مالا ينتقض الوضوء)

ولا ينتقض الوضوء بقاء تغير عن حالة الطعام أم لا ، ولا بأكل اللحم
جزور (لبل منحورة) ولا حجامه ، ولا فصد ، ولا بقميعة في صلاة خلافاً
لأبي حنيفة ، ولا بضياب العقل في حب الله لأن قلبه حاضر ، ولا بلذة من
نظر أو فسكر ولو أنظر ، ولا بمس فرج صغيرة لا تشتهي ، ولا بمس دبر
أو أنثيين ، ولا بمس امرأة فرجها ألطفت أم لا - والإلطاف أن تدخل
شيئاً من أصابعها بين شفريرها - وقيل : إن ألطفت فعليها الوضوء .

* * *

الأسئلة : س ١ - بين أقسام نواقض الوضوء ، واذكر ما ينتقض الوضوء
في كل قسم بالتفصيل ، ثم اذكر مالا ينتقض الوضوء .

س ٢ - فرق بين الحدث وسبب الحدث مع التمثيل . ثم بين أقسام
النوم ، واللمس ، والشك في الناقض وحكم كل قسم .

س ٣ - بين ما ينتقض الوضوء ومالا ينتقضه من الأمور الآتية :
النوم . اللمس . الحجامه . القيء . القميعة في الصلاة . غيب العقل في حب
الله ، السكر بشرب لبن حامض . مس امرأة محرمة . تيقن الوضوء ثم شك
في حصول الحدث أو سببه قبل الصلاة أو فيها أو بعد الخروج منها .

باب أقسام المياه

تعريف الماء : الماء جوهر لطيف سيال لا لون له ، يتلون بلون إنائه
أو بلون مقابله - ومعنى جوهر : جسم ، ومعنى لطيف : لا يحجب ما وراءه ،
ومعنى سيال : مائع لا جامد .

أقسامه

ينقسم الماء إلى قسمين : مخلوط ، وغير مخلوط .
فأما غير المخلوط : فهو الطهور ويعرف أيضاً بالماء المطلق لأنه يطلق عليه اسم ماء بلا قيد يلزمه .

حكمه : وحكمه أنه طاهر في نفسه مطهر لغيره فيستعمل في العبادات ، والمعادن ، سواء نزل من السماء كما المطر والبرد والندى - أو نبع من الأرض كماء العين والآبار .

وأما المخلوط : فينقسم إلى قسمين : متغير وغير متغير (١) . فأما غير المتغير : فهو من قبيل الطهور : سواء خلط بطاهر أو نجس ، وأما المتغير أحد أوصافه الثلاثة : لونه أو طعمه أو ريحه فينقسم إلى قسمين : متغير بنجس ، ومتغير بطاهر .

فالأول : هو الماء النجس - وحكمه أنه لا يستعمل في شيء إلا في نحو سقي زرع .

والثاني : إما أن يتغير بطاهر ينفك عنه غالباً (٢) كالماء المخلوط بالزعفران

(١) فخرج مالا يصدق عليه اسم الماء أصلاً من المائعات كالخل والسمن ومالا يصدق عليه اسمه إلا بالقيد الملازم كماء الورد وماء الزهر وماء البطيخ ونحوها ، فهذه ليست من الماء المطلق ، بخلاف القيد المفارق كماء البئر وماء البحر فلا يضر . لأنه يصح إطلاق الماء عليها من غير قيد .

(٢) وإذا تغير الماء بمفارق غالباً ودعت إليه الضرورة كالتغير بآلة سقي من حبل ربط به قواديس السانية أو عاقت به الدلاء . أو وعاء كالدلاء والقواديس ولم تكن من أجزاء الأرض ضرر التغير إذا كان بينا أي فاحشاً ولا يضر إن كان خفيفاً .

والورد والعجين فـهذا ماء طاهر في نفسه غير مطهر لغيره فيستعمل في العادات من طبخ وعجن وشرب ونحو ذلك ولا يستعمل في العبادات من وضوء وغسل .

ولما أن يتغير بطاهر لا ينفك عنه غالباً كالماء المتغير بأجزاء الأرض كالسكبريت والملح والتراب . أو بما يعسر الاحتراز منه كاللبن وورق الشجر ، أو بطول مكثه . أو بما تولد منه كالطحلب - وهو خضرة تعلو وجه الماء - فهذا أيضاً من قبيل الطهور .

ومن الطهور سؤر الحيوان ما كول اللحم أم لا ، وسؤر (١) الحائض والجنب ، وفضله طهارتهما .

وكره استعمال ماء قليل حلت به نجاسة لم تغيره ، فإن كان الماء كثيراً فلا كراهة .

الاستئالة : س ١ - عرف الماء واذكر أقسامه وبين ما يكون منه طاهراً مطهوراً وما يكون طاهراً غير مطهر . وما يكون غير طاهر ، مع بيان ما يصح استعماله من هذه الأقسام في العبادات أو العادات وما لا يصح ، وما يكره استعماله من الماء .

س ٢ - اذكر أقسام الماء الذي اختلط بطاهر أو نجس وحكم استعماله ، وحكم استعمال المياه الآتية في العادات والعبادات :

(١) ماء تغير بطول مكثه أو بما تولد منه (ب) ماء قليل أو كثير خلط بنجس لم يغيره (ح) ماء خلط بنجس فغيره (د) ماء تغيرت رائحته بمادة عطرية (هـ) ثلج تحول إلى ماء (و) ماء تغير بغير يانه على معدن رزنيخ أو بتراب طرح فيه عمداً (ز) فضلة شرب الأنعام ، أو الخمر (ح) شر تغير ماؤه بورق الشجر أو بجبل الاستقاء .

(١) السؤر : الفضلة القليلة بعد شرب الحيوان أو الإنسان من الإناث .

باب الوضوء

الوضوء لغة ، مأخوذ من الوضأة وهي الحسن والنظافة .

وشرطاً : طهارة مائية تتعلق بأعضاء مخصوصة على وجه مخصوص .

حكمه : الوجوب لكل عبادة لا تصح إلا به - وفرض صبيحة ليلة الإسماء حين جاء جبريل إلى النبي ﷺ فتوضأ وعلمه إياه .

دليل وجوبه : الوضوء للصلاة واجب بالكتاب والسنة والإجماع .
أما الكتاب . فقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا
وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين) .
وأما السنة فقوله ﷺ « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث
حتى يتوضأ » .

وأجمعت الأمة على وجوبه .

فضله : عن عثمان بن عفان رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ
« من توضأ فأحسن الوضوء خرجت خطاياها من جسده حتى تخرج من
تحت أظفاره » ، رواه مسلم .

(شروط الوضوء)

تنقسم شروط الوضوء إلى ثلاثة أقسام :

الأول - شروط وجوب فقط وهي أربعة . البلوغ ، ودخول الوقت ،
وحصول الناقض ، والقدرة على الوضوء .

الثاني - شروط صحة فقط وهي ثلاثة : الإسلام ، وعدم الخائل على
الأعضاء ، وعدم المنافي .

الثالث - شروط وجوب وصحة معا وهي خمسة : العقل ، وبلوغ دهوة
النبي ﷺ ، والخلو من الحيض والنفاس ، وعدم النوم والغفلة ، ووجود
ما يكفي من الماء المطلق .

وهي أيضاً شروط للفعل والتيمم ، إلا أن التيمم يبدل فيه الماء المطلق بالصعيد الطاهر ، ودخول الوقت شرط وجوب وصحة في التيمم .

(معانيها)

شرط الوجوب : ما تقرر به الذمة ، ولا يجب على المكلف تحصيله ويتوقف عليه الوجوب .

وشرط الصحة : ما تقرر به الذمة ، ويجب على المكلف تحصيله وتتوقف عليه الصحة .

وشرطها معاً : ما يتوقف عليه الوجوب والصحة معاً .

(معنى الفرض والسنة والفضيلة والمكروه والحرام)

الفرض شرعاً : ما يتوقف عليه صحة العبادة - والفرض والمحتم والواجب واللازم كلها بمعنى واحد إلا في باب الحج فالفرض ما يفسد الحج بتركه ، والواجب ما ينجبر بالدم .

السنة شرعاً : ما طلبه الشارع وأكد أمره ولم يدل دلائل على وجوبه .
الفضيلة شرعاً ، ما طلبه الشارع وخفف أمره ولم يؤكد ، والفضيلة والمستحب والمندوب بمعنى واحد .

المكروه شرعاً : ما طلب الشارع تركه طلباً غير جازم بحيث يثاب على تركه امتثالاً ولا يعاقب على فعله .

الحرام شرعاً : ما يثاب على تركه ويعاقب على فعله .

(فرائض الوضوء)

فرائضه سبعة وهي - النية ، وغسل الوجه ، وغسل اليدين إلى المرفقين ومسح جميع الرأس ، وغسل الرجلين إلى الكعبين ، والفور ، والتدليك .

(الشرح)

أول فرائض الوضوء : النية ، ومعناها في اللغة : القصد - وشرعاً : القصد

إلى الشيء مقترناً بفعله - وشرعت لتمييز العبادات عن العادات . وتمييز بعض العبادات عن بعض - ومحملها القلب والتلفظ بها بدعة ، لأن حقيقة النية القصد بالقلب ، ولا علاقة لها باللسان - وزمنها عند أول مفسول ، وينوى رفع الحدث ، أو استباحة مأمونه أو أداء فرض الوضوء ، ولا يضر عزوها بخلاف الرض في الأثناء لا بعده كالصلاة والصوم .

ثانيها غسل الوجه : وحده طولاً من منابت شعر الرأس المعتاد إلى منتهى الذقن أو اللحية - وعرضاً من الأذن إلى الأذن ويتمهد ما غار من عيفيه وما رن أنفه والوتره والتجميدات التي في الجبهة وظاهر شفتيه ، وما غار من وجهه كجرح برىء - ويجب تحليل شعر الوجه من لحية وحاجبين وغيرهما إذا كان خفيفاً تظاهر البشرة تحته ، وإلا فلا .

ثالثها غسل اليدين إلى المرفقين - أى مع المرفقين ويجب تحليل الأصابع ، ولا يجب على الرجل تحريك خاتمه المأذون فيه شرعاً - وهو ما كان من فضة وكان درهمين فأقل وكان متحداً - سواء كان واسماً أو ضيقاً في وضوء أو غسل - لكن إن نزع يغسل ما تحته ، ومثل ذلك أساور المرأة - وأما التيمم فيجب النزاع فيه مطلقاً لضيق التيمم عن الوضوء والغسل - ويجب إزالة وسخ الأظفار إن كان كثيراً يستر بعض الأصابع وإلا فلا .

رابعها مسح جميع الرأس ، مع شعر صدغيه ، وما استرخى من الشعر ولو طال .

ولا ينقض شعر الرأس إذا كان مضافاً بنفسه في الوضوء اشتدأماً لا ، وينقض في الغسل إذا اشتد - وإذا كان مضافاً بخيوط أكثر من اثنين ينقض مطلقاً في الوضوء والغسل ، وإذا كان مضافاً بخيط أو بخيطين فإن اشتد نقض وإلا فلا ، في الوضوء والغسل .

خامسها غسل الرجلين إلى الكعبين : وهما العظام الناشتان في مفصل

الساقين ، ويستحب تحليل أصابعهما - والفرق بين كون تحليل أصابع
الرجلين مستحباً في الوضوء وتحليل أصابع اليدين واجباً هو شدة التصاق
أصابع الرجلين فصارت كأنها عضو واحد .

وليتمهد المتوضئ ما تحت الكعبين والأخصمين والعرقوبين وسائر
المغابن لحديث « ويل للأعقاب من النار » .

سادسها القور : وهو الموالاة في الوضوء من غير تفريق كثير بين
الأعضاء ، وهو واجب مع الذكر والقدرة ، فالناسي بيني على ما فعل بغية
مطلقاً طال أم لا ، والعاجز بيني بدون نية طال أم لا ، ما لم يفرط فإن
فرط بنى ما لم يطل كالعائد ، وعلامة التفريق الكثير جفاف العضو المعتدل ،
في الزمان المعتدل والمكان المعتدل - ولو ترك عضواً ، أو لمعة أثناء وضوئه
ناسياً وأتم الوضوء معتقداً كإله ثم تذكر أعاد المنسي فقط إن طال ، وإن
لم يطل أعاد ما بعده استئناً لتحصيل سنة الترتيب .

سابعها التدليك : وهو إمرار اليد على العضو مع الماء أو بعده قبل
جفافه ، والمراد باليد باطن الكف فلا يكفي ذلك الرجل بالآخرى ،
ولا الدلك بظاهر اليد في الوضوء ، وأما في الغسل فيسكني .

(سنن الوضوء)

سننه ثمانية : غسل يديه أولاً إلى كوعيه ، والمضمضة والاستنشاق ،
والاستنثار ، ورد مسح الرأس ، ومسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما ،
وتجديد الماء لهما ، وترتيب فرائضه .

(الشرح)

أول سنن الوضوء غسل يديه أولاً إلى كوعيه : أي حين الشروع في
الوضوء قبل إدخالهما في الإناء إن أمكن الإفراغ ، والكوع هو آخر
الكف بما يلي الإبهام ، وما يلي الوسطى يسمى رسغاً ، وما يلي الخنصر يسمى

كرسوعا ، وما إلى الإبهام الرجل يسمى يوعا ، ونظما بعضهم فقال :

فعظم إلى الإبهام كوع وما إلى
لخصرها الكرسوع والرسغ ما وسط
وعظم إلى إبهام رجل ملقب
يوع نغذ بالسلم واحذر من الغلط

ثانها المضمضة وهي خضضة الماء في الفم وبجه وطرحه .

ثالثها الاستنشاق : وهو جذب الماء إلى داخل الأنف بالنفس ، وتطلب
المبالغة في ذلك ما لم يكن صائما لقوله ﷺ أسبغ الوضوء وغل بين
الأصابع ، وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائما .

والحكمة في تقديم هذه الأعضاء الثلاثة على القرض هو اختيار
الماء ، فيغسل اليدين يظهر لونه ، وبالمضمضة يعرف طعمه ، وبالاستنشاق
يعرف ريجه .

رابعها الاستنثار : وهو طرح الماء من الأنف إلى خارج ووضع الإبهام
والسبابة على الأنف من تمام السنة ، وكونهما من اليد اليسرى مستحب .
خامسها رد مسح الرأس : لأن بقي بلل بيده من منتهى مسحه لمبتدئه
فالمسح أولا فرض ، والرد سنة ، والبدء بالمقدم مستحب .

سادسها مسح الأذنين : ظاهرهما وباطنهما مع مسح الصماخين ، ويكره
تتبع غضونهما ، والتجميدات التي في الأذن ، ولا يصل الماء إلى الصماخين ،
خشية دخول الماء داخل الأذن فيلتف السمع .

سابعها تجديد الماء لها : أي مسحهما بماء جديد غير الذي مسح به رأسها .
ثامنها ترتيب فرائض الوضوء : فيغسل وجهه قبل ذراعيه وذراعيه قبل
مسح رأسه ، ومسح رأسه قبل رجلتيه ، فإن نكس أعاد المنكس استئنا
وحده مرة إن طال بجفاف ، وإن لم يطل أعاده مع تابعه .

(فضائل الوضوء)

فضائله كثيرة منها: (١) الموضع الطاهر (٢) واستقبال القبلة (٣) والتسمية (٤) وتقليل الماء بلا حد (٥) ووضع الإناء على اليدين إن كان مفتوحاً لأنه أمكن في الفعل ، ولأنه عمله ﷺ (٦) وتقديم اليمنى على اليسرى من يد أو رجل (٧) والبدء بمقدم الأعضاء (٨) والغسلة الثانية (٩) والثالثة إذا أوجب بالأولى (١٠) وترتيب السنن في نفسها (١١) وترتيبها مع الفرائض (١٢) والسواك وله فوائد كثيرة تزيد على الثلاثين .

قال رسول الله ﷺ : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » .

(١٣) والتشهد والدعاء بعده لقوله ﷺ : « ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء ثم يقول : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء » رواه مسلم والترمذي وزاد « اللهم أجعلني من التوابين ، وأجعلني من المطهرين » (٢) .

* * *

(١) أي لا برطل ولا برطلين بل بحسب الاستطاعة وفي الصحيحين عن أنس « كان رسول الله ﷺ يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع ، والمد : ربع صاع ، والصاع : قدح وثلاث .

(٢) ومكروهاته عشرة : الوضوء في مكان نجس ، وإكثار الماء على العضو ، لأنه من السرف والغلو في الدين الموجب للوسوسة ، والكلام حال الوضوء لإبذكر الله ، والزيادة على الثلاث في المفسول وعلى الواحدة في الممسوح ، والبدء بمؤخر الأعضاء ، وكشف العورة بدون رؤية أحد له وإلا حرم ، والزيادة على غسل محل الفرض ، وتحليل اللحية الكثيفة ، ومسح الرقبة في الوضوء لأنه من الغلو في الدين ، = (٢ - الفذر البهية - أولى إعدادي)

الاسئلة : س ١ - عرف الوضوء واذكر حكمه ، ودليله . وفضله ،
وشروط وجوبه ، وشروط صحته . وشروطهما معا ، وافرقة بين الثلاثة ،
وبين شروط الوضوء ، وشروط الغسل والتيمم .

س ٢ - بين معاني ما يأتي :

الفرض ، السنة الفضيلة ، المكروه ، الحرام ، النية ، الفور ، التدليك ،
الكعبين ، السكوع ، الرسغ ، البوع ، الاستنثار .

س ٣ - اذكر فرائض الوضوء ، وشروحه ، وسننه كذلك ، وبين فضائله ،
ومكروهاته ، وحكم تحليل اللحية والأصابع ، وإزالة وسخ الأظفار ، وحكم
الخاتم وأساور المرأة في الوضوء والغسل والتيمم ، ومتى ينقض شعر الرأس
ومتى لا ينقض في الوضوء والغسل ؟ وما حكم من فرق بين أعضاء وضوئه
ناسياً أو عاجزاً أو عاهداً ، أو ترك عضواً ناسياً ثم تذكره ، أو ترك سنة
من سنن الوضوء عمداً أو سهواً ؟

باب الغسل

الغسل لغة : سيلان الماء على الشيء مطلقاً :

وشرعاً إيصال الماء إلى جميع ظاهر الجسد بنية استحالة الصلاة مع
الدلك . وحكمه : الوجوب عند حصول موجب ، لقوله تعالى : (وإن
كنتم جنباً فاطهروا) ويكون سنة كغسل الجمعة ، ومندوباً كغسل العيد .

(موجبات الغسل أو أسبابه)

موجباته سبعة : (١) الإسلام (٢) الموت (٣) الحيض (٤) النفاس
ولا بلادم (٥) ونزول المنى في النوم مطلقاً . . . وفي البيضة بلذة معتادة .

== وترك سنة من سنن الوضوء عمداً ، ولا تبطل الصلاة بتركها - فإن تركها عمداً
أو سهواً سن له فعلها لمسا يستقبل من الصلاة ولا يعيد ما صلى مطلقاً .

(٦) وتغيب المكلف حشفته في فرج مطيقة (١) ولو دون البلوغ وعليها
الفعل إن بلغت (٧) والشك في الخارج في النوم . أمضى أم مذى .

(فرائض الغسل)

فرائضه خمسة : النية ، وتعميم ظاهر الجسد بالماء ، وذلك جميع الجسد ،
والفور ، وتحليل الشعر .

(الشرح)

أول فرائض الغسل : النية وتكون عند أول مفسول . وصفتها هنا
أن ينوى رفع الحدث الأكبر ، أو فرض الغسل ، أو استباحة مأمته الحدث
الأكبر .

ثانيها : تعميم ظاهر الجسد بالماء (٢) ، مع تعمد الموضع التي ينبو عنها
الماء من شقوق ، وأسرة ، ورفع (٣) ، ولابط ، وطيات بطن . وعمق سرية ،
وتكاميش دبر فيسترخي قليلا وإلا بطل الغسل وكذا كل ما غاروا أمكن
غسله ، بخلاف داخل الفم والأنف والعين والصماخ ، فليس من الظاهر .
ثالثها : ذلك جميع الجسد مع صب الماء أو بعده ، فإن تعذر سقط الدلك
على المعتمد ، ويكفي في الدلك غلبة الظن على الصواب ، كما يكفى هنا الدلك
بظاهر اليد وبالساهد والخرفة وذلك الرجل بالآخرى بخلاف الوضوء .
رابعها : الفور مع الذكر والقدرة كما تقدم في الوضوء .

(١) ومن جامع فاعتسل ثم نزل منه المني يجب عليه الوضوء فقط ، لأن غسله
للجنابة قد حصل .

(٢) وإن شك غير مستنكح في محل من بدنه غسله ودلكه ، وأما المستنكح
وهو الذي يأتيه الشك كثيراً ، فالواجب عليه الإعراض عنه ، إذ تتبع الوسواس
يفسد الدين من أصله ، نعوذ بالله منه .
(٣) آخر الفخذ مما يلي البطن .

خامسها : تخليل الشعر، أى تحريكه بيده حتى يصل الماء إلى البشرة وإلى باطن الشعر، سواء كان خفيفاً أو كثيفاً، وكذا يجب تخليل أصابع اليدين والرجلين، ولا يجب نقض مضفور شعره مالم يشتد فيمنع وصول الماء إلى البشرة أو باطن الشعر أو يكون بخيوط كثيرة .

(سنن الغسل)

سنة خمسة : (١) غسل يديه أولاً إلى كوعيه قبل إدخالهما في الإناء .
(٢) والمضمضة . (٣) والاستنشاق . (٤) والاستنثار . (٥) ومسح صماخ الأذنين وهو باطن خرقهما .

(فضائل الغسل)

فضائله كثيرة منها : (١) الموضع الطاهر (٢) واستقبال القبلة (٣) والتسمية (٤) وتقليل الماء بلا حد ، لأن السرف منه غلو وبدعة (٥) والبدء بإزالة الأذى عن جسده (٦) ثم إكمال أعضاء وضوئه (٧) وغسل الأهلالي قبل الأسافل . (٨) والبدء بالميامن قبل المياسر (٩) وتخليل أصول شعر رأسه (١٠) وتثليثه بالغسل (١١) .

* * *

الأسئلة : س ١ - عرف الغسل ، واذكر حكمه ، ودليله ، وموجباته .
وفرائضه ، وسننه ، ومندوباته ، ومكروهاته .
س ٢ - اشرح فرائض الغسل ، وبين حكم من تعذر عليه ذلك بعض جسده

(١) مكروهاته ستة : ١ - التشكيس . ٢ - والإكثار من صب الماء .
٣ - وتكرار المنسول بعد إسباغته بالماء إلا الرأس . ٤ - والاغتسال في موضع نجس . ٥ - والكلام إلا بذكر الله . ٦ - وكشف العورة بدون روية أحده وإلا حرم .

أو لم يخلل الشعر أو الأصابع . أو شك في ترك بعض جسده في الغسل ،
أو نزل منه المني بعد الاغتسال من الجماع .

* * *

باب التيمم

التيمم لغة : القصد - وشرعا : طهارة تراية تشمل على مسح الوجه
واليدين بنية - وحكمه : الوجوب لفائدة الماء الكافي للوضوء أو الغسل
أو فاقدة القدرة على استعماله حقيقة أو حكما .

دليل مشروعيته : الكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب : فقوله تعالى : (فإن لم تجدوا ماء فتمسحوا بغيره طيبا) .
وأما السنة : فقوله ﷺ لمن أصابته جنابة ولم يجد ماء : عليك بالصعيد
فإنه يكفيك . وأجمعت الأمة على وجوبه .

متى فرض : فرض سنة ست من الهجرة .

وهو من خصائص هذه الأمة كأكل الغنائم والصلاة على الميت ، والوصية
بالتك في الأموال ، قال رسول الله ﷺ : أعطيت خمسا لم يعطهن أحد
قبلي ، نصرت بالزعب مسيرة شهر ، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا ،
فأبما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل ، وأحلت لي الغنائم . ولم تحل
لأحد قبلي . وأعطيت الشفاعة . وكان النبي يبعث في قومه خاصة وبعث
إلى الناس عامة ، رواه الشيخان .

حكمة مشروعيته : لطف الله بعباده حتى لا يؤخروا الصلاة عن وقتها ،
وليجمع لهم بين القرب الذي هو مبدأ لإيجادهم والماء الذي هو سبب حياتهم .

(موجبات التيمم وأسبابه)

موجباته أمران :

١ - فقد الماء الكافي للوضوء أو الغسل حقيقة أو حكما ، فالأول من

لم يجد ماء أصلاً أو وجد ماء لا يكفيه لفرائض الوضوء ، والثاني من وجد ماء واحتاج له للشرب (واوليوان محترم شرعا) أو طبخ أو نحو ذلك .

٢ - فقد القدرة على استعماله حقيقة أو حكماً فالأول من لا يقدر على استعمال الماء لمرض ، والثاني من حال بينه وبين الماء سبب ونحوه أو خاف خروج وقت الصلاة أو نحو ذلك .

تنبيهات : الأول : لا يتيمم صحيح حاضر للجمعة ولا تجزئ بناء على أنها بدل عن الظهر ، فأشبهت النفل - وقيل تجزئ بناء على أنها فرض يومها وهو الأظهر - وكذا لا يتيمم للجنازة إلا إذا تعينت عليه ، ولا لنفل استقلالاً ، ولا وتراً إلا تبعاً لفرض ، أما المريض والمسافر فيتيممان للجنازة تعيناً أم لا وللنفل استقلالاً وتبعاً .

الثاني : لا يصلى بالتيمم فرضين ، ولو مشتركى الوقت ، فإن صلاهما بطل الثاني ، وجاز نفل ، ومس مصحف ، وقراءة وطواف وركعتاه يتيمم فرض أو نفل تقدمت عليه أو تأخرت وصح الفرض إن تأخرت عنه لا إن تقدمت عليه .

الثالث : اليأس من وجود الماء يندب له أن يتيمم أول الوقت المختار ، والمتردد في وسطه ، والراجح في آخره .

(فرائض التيمم)

فرائضه خمسة : النية ، والصعيد الطاهر ، والضربة الأولى ، وتعميم الوجه واليدين إلى الكوعين بالمسح ، والموالاة بين أجزائه وبين ما فعل له .

(الشرح)

أول فرائض التيمم : النية : وهي أن ينوي فرض التيمم أو استباحة ما منعه الحدث - ولزمه نية أكبر إن كان عليه أكبر بأن ينوي استباحة الصلاة من الحدث الأكبر ، وهذا إذا لم ينو فرض التيمم فإن نواه أجزأه

عن الأصغر والأكبر ، ولا ينوى رفع الحدث ، لأن التيمم لا يرفع الحدث على المشهور .

ثانيها : الصعيد الطاهر ، أى استعماله وهو كل ما صعد على وجه الأرض من جنسها كثراب أو رمل أو حجاره أو سبخة - ولا يتيمم على المعادن الشريفة كالذهب والفضة والياقوت والمرجان لأنها تنافي الخشوع (١) .

وفاقد الطهورين وهما الماء والصعيد أو فاقد القدرة على استعمالها كالمكروه والمصلوب تسقط عنه الصلاة أداء وقضاء كالحائض ، وهو المعتمد في المذهب ،

(١) فوائد :

- ١ - الثلج والماء الجامد والجليد : يصح عليه التيمم ولو وجد غيره .
- ٢ - الحصى خاض : وهو الطين اللين جداً - يجوز عليه التيمم بشرط ألا يجد غيره ويندب له أن يخفف وضع يديه ، وأن يحففها في الهواء قليلاً - ومدة الفصل للتجفيف لا تضر بل هي مغتفرة للضرورة .
- ٣ - الحشب والزرع والحشيش : المعتمد أنه يجوز التيمم عليها بشروط ثلاثة : (١) ألا يجد غيرها . (٢) ألا يمكن قلعها . (٣) وأن يضيئ الوقت .
- ٤ - البسط واللباد والحصير : لا يصح عليها التيمم ولو كان عليها غبار مالم يكثر جداً .

- ٥ - الحائط المبنى بالطوب التي : يجوز التيمم عليه بشروط ثلاثة : (١) ألا يكون هناك حائل . (٢) ألا تختلط بنجس الثلث فأكثر . (٣) ألا تختلط بظاهر النصف فأكثر .
- ٦ - الطفل والصوان : يصح عليها التيمم ولو نقل من مكانها وصارا عقاقير في أيدي الناس .

- ٧ - الرخام يصح عليه التيمم مالم يشو ، والرحى يصح عليها التيمم ولو كسرت .
- ٨ - غير ما ذكر : مثل الملح والاعطرون والحديد والرخاص والقصدير والنحاس يجوز عليها التيمم ولو مع وجود غيرها بشرط ألا تنقل من معدنها وتهب عقاقير في أيدي الناس .

وقيل يؤديها بلا طهارة ولا يقضى كالمرابان ، وقيل يقضى ولا يؤدي ،
وقيل يؤدي ويقضى - ونظامها بعضهم فقال :

ومن لم يجسد ماء ولا متيمما
فأربعة الأقوال يحكي مذهبها
يصلى ويقضى عكس ما قال مالك
وأصبح يقضى والأداء لأشبهها

ثالثها: الضربة الأولى ، أى وضع يديه على الصميد ، ولو لم يعلق
بهما شيء .

رابعها : تغميم الوجه واليدين إلى الكوعين بالمسح ، ولا يتعمق في أسارير
الوجه ، ولا يخلل اللحية ولو خفيفة ، لأن المسح مبنى على التخفيف - لكن
يلاحظ ما غار من عينيه ، ويخلل أصابع اليدين بباطن الأصبع لا يجنبه -
ويجب نزع خاتمه ولو كان واسعا أو جائزا شرعا - ويمر يده على شعر
لحيته ولو طالت .

خامسها : المولاة بين أجزائه وبين ما فعل له . من صلاة أو مس مسحف
أو قراءة ، أو غير ذلك - وابتدأ إن فرق وطال ، ولا يبنى وإن نسي -
ويقدر التفريق الكثير بما قدر به الموضوع .

(سنن التيمم)

سفته أربعة : ترتيب المسح ، والمسح من الكوع إلى المرفق ، وتجديد
الضربة لليدين ، ونقل ما يتعلق بيديه من الغبار إلى الوجه .

(الشرح)

أول سنن التيمم : ترتيب المسح . بأن يمسح الوجه قبل اليدين فإن
نكس أعاد مسح اليدين استئنا إن قرب ولم يصل ، فإن صلى أعاد المسح

بتمامه استحباباً لما يستقبل من النوافل التي يلحقها بالفرض .
ثانيها : المسح من الكوع إلى المرفق : فإن اقتصر على الكوع أهدأ
التيمم والصلاة ندباً في الوقت .
ثالثها : تجديد الضربة لليدين ، ولو تركه لا يعيد استئنا ولا ندباً .
رابعها : نقل ما يتعلق يديه من الغبار إلى الوجه ، فإن مسح بهما على
شئ قبل مسح وجهه أو يديه صح التيمم .

(فضائل التيمم)

فضائله ثمانية : استقبال القبلة ، والتسمية ، والصمت إلا بذكر الله ،
والتيمم على تراب غير منقول ، ومسح العضوين من أولهما ، فيبدأ من أعلى
الوجه ، ومن أطراف الأصابع ، والبدء بمسح ظاهر اليمنى باليسرى إلى
المرفق ، وبالباطن إلى آخر الأصابع ، ومسح اليسرى مثل ذلك ،
والسواك .

(مبطلات التيمم)

مبطلاته أربعة : ما يبطل به الوضوء والغسل ، وطول الفصل بينه وبين
الصلاة ، ووجود الماء قبل الدخول في الصلاة مع القدرة على استعماله ،
ويتذكره في أثناءها إن نسيه بشرط انقاس الوقت في الحالتين ، والمراد به
الوقت المختار (١) .

الأسئلة : س ١ - عرف التيمم واذكر حكمه ودليل مشروعيته
وحكمها : وما اختلفت به هذه الأمة ، وموجبات التيمم ، ومن يتيمم أول

(١) مكروهاته خمسة : التنكيس ، والتيمم على غير التراب إذا كان موجوداً ،
والزيادة في المسح على المرة الأولى ، وكشف العورة ، كما يكره لعدم الماء لإبطال
وضوئه أو غسله وإن كان غير متوضئ إلا لضرر .

الوقت المختار ، أو وسطه أو آخره ، وحكم من صلى بالتيمم فرضين أو فرضاً ونفلاً ، وإذا تيمم فاقط الماء ثم وجده قبل الدخول في الصلاة أو فيها أو بعدها فما الحكم ؟

س ٢ - بين شروط التيمم ، وافرق بينها وبين شروط الغسل ، وبين واجبات التيمم ، وحكم من تيمم للفرض قبل دخول وقته ، أو فرق بين التيمم والصلاة . ثم اذكر فرائض التيمم وسننه مفصلة ، وبين مندوباته ، وصفته ومكروهاته ، ومبطلاته ، وأنواع الصعيد التي يتيمم عليها ، وحكم فاقط الطهورين ، وحكم من مسح وجهه ويديه بضربة واحدة ، وحكم التيمم على ما يأتي :

النلج ، الجليلد ، الحفصخاض ، الزرع ، الحصير ، الحائط المبني بالطوب
التي ، أو الأحمر ، أو الجير ، الرخام ، الملح ، النحاس ، المعادن الشريفة ،
الصوان ، الرحي ، الحديد .

باب الصلاة

تعريفها : الصلاة لغة : الدعاء - وشرعا : قرينة فعلية ذات لإحرام
وسلام أو سجود فقط .

حكمها : الصلوات الخمس ثاني أركان الإسلام ، وفرض عين على كل
مكلف بالكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب : فقولہ تعالى : (إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا
موقوتا) .

وأما السنة : فقولہ ﷺ : بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله
وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وحج البيت ،
وصوم رمضان ، وقولہ ﷺ : فرض الله على أمتي ليلة الإسراء

محسين صلاة ، فلم أزل أراجعه وأسأله التخفيف حتى جعلها خمسا في كل يوم وليلة ، رواهما الشيخان .

وأما الإجماع : فقد أجمعت الأمة على وجوبها .

منزلتها في الإسلام : هي عماد الدين الذي لا يقوم إلا به قال رسول الله ﷺ « رأس الأمر الإسلام ، وعموده الصلاة ، وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله ، وهي الفارق بين الإيمان والكفر » .

قال رسول الله ﷺ : « إن بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة » رواه مسلم ، وقال رسول الله ﷺ : « العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر » .

وهي أول ما أوجبه الله تعالى من العبادات ، وكان ذلك في السماء ليلة المعراج قبل الهجرة بسنة ، ولذلك كانت أول ما يحاسب عليه العبد في قبره ، قال رسول الله ﷺ : « أول ما يحاسب عليه يوم القيامة الصلاة فإن صلحت صلح سائر عمله ، وإن فسدت فسد سائر عمله » .

حكمة مشروعية الصلاة : شكر المنعم ، وتكفير الذنوب بأدائها والتذلل والخضوع بين يدي الله تعالى ، واستعمال الجوارح في خدمته .

فضلها : قال رسول الله ﷺ : « ما من امرئ مسلم يحضره صلاة مكتوبة فيحسن وضوءها وخشوعها وركوعها إلا كانت كفارة لما قبلها من الذنوب ما لم يؤت كبيرة ، وذلك الدهر كله » رواه مسلم .

(شروط الصلاة)

تنقسم شروط الصلاة إلى ثلاثة أقسام :

الأول : شروط وجوب فقط وهي اثنان :

(١) البلوغ .

(٢) وعدم الإكراه على ترك الصلاة .

الثاني : شروط صحة فقط وهي ستة :

- (١) الإسلام :
- (٢) وطهارة الحدث .
- (٣) وطهارة الخبث .
- (٤) وسقر العورة .
- (٥) واستقبال القبلة .
- (٦) وترك الأفعال السكتيرة .

الثالث : شروط وجوب وصحة معا وهي ستة أيضا :

- (١) العقل .
- (٢) وبلوغ دعوة النبي ﷺ .
- (٣) والخلو من الحيض والنفاس .
- (٤) والقدرة على استعمال الطهور .
- (٥) وعدم النوم والغفلة .
- (٦) دخول الوقت .

(الشرح)

الشرط لغة : العلامة - وشرعا ما يلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته ، كالطهارة من الحدث يلزم من عدمها عدم الصلاة ، ولا يلزم من وجودها وجود الصلاة ، فقد تكون الطهارة موجودة ولكن الوقت لم يدخل ، فوجود الشرط وهو الطهارة لا يستلزم وجود المشروط وهو الصلاة .

الفرق بين الشرط والركن : الشرط ما كان خارجا عن الماهية - أى حقيقة الشيء وذاته - والركن ما كان داخلا فيها ؛ فالوضوء من شروط الصلاة لخروجه عن ماهيتها، والركوع والسجود من أركانها الدخول لها فيها.

(شروط الوجوب)

١ - البلوغ^(١) هو قوة تحدث في العصبى تحول له من حالة الطفولية إلى حالة الرجولية .

(١) علاماته : للبلوغ خمس علامات: ثلاث مشتركة بين الذكر والأنثى وهي:

١ - نبات شعر العانة . ٢ - والحلم أى إنزال المنى مطلقاً في نوم أو يقظة ==

حكم الصبي : والصبي وإن كانت لا تجب عليه الصلاة إلا لأنه يؤمر بها السبع سنين ، ويضرب عليها لعشر تمريناً له ، قال ﷺ « مروا أولادكم بالصلاة لسبع سنين ، واضربوهم عليها لعشر سنين » ، وفرقوا بينهم في المضاجع .

والتفريق في المضاجع أن ينام كل واحد منهم بثوب على حدثه .

٢ - عدم الإكراه على ترك الصلاة : المعتمد أن المسكره يؤدي الصلاة حسب ما يستطيع لقوله تعالى : (فاتقوا الله ما استطعتم) وقوله ﷺ « وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » .

(شروط الصحة)

١ - الإسلام : فلا تصح الصلاة من كافر . لكن تجب عليه لأن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة على المعتمد . قال تعالى : (ما سلككم في سقر . قالوا لم نك من المصلين) .

٢ - وطهارة الحدث : أى الأصغر والأكبر ، وهى واجبة بدون قيد ، فالناسى يعيد أبدأ ، والعاجز عن الطهورين فيه الأقوال الأربعة فى التيمم .

٣ - وطهارة الخبث : وهى إزالة النجاسة عن محمول المصلى وبدنه ومكانه ، وطهارة الخبث قيل واجبة مع الذكر والقدرة وقيل سنة مع الذكر والقدرة أيضاً ، وهما قولان مشهوران فى المذهب ، فلو صلى بالنجاسة ناسياً ، أو عاجزاً أعاد فى الوقت ندباً على كلا القولين - وإن صلى بها عامداً قادراً على إزالتها أعاد صلاته أبدأ ، وجوباً على الأول ، وندباً على الثانى .

٤ - وسر العورة المغلظة مع القدرة على ذلك بسائر كشف

= ٣ - أو بلوغ ثمانى عشرة سنة - واثنتان مختصان بالانثى وهما الحيض والحمل ، وأية علامة مما تقدم وجدت دلت على البلوغ .

لا يشف (١) ، ولو بإعارة أو بسائر نجس أو حرير ، وقدم على النجس ،
والعورة المغلظة من الرجل السوءتان ومن الأمة السوءتان مع الإيتين ،
ومن الحرة ماعدا الصدر والأطراف ، والمخففة من الرجل والأمة ما بين السرة
والركبة ، ومن الحرة ماعدا الوجه والكفين (٢) - وكاشف العورة المغلظة
مع القدرة يعيد أبدا وجوبا ، لأن سترها شرط في صحة الصلاة ، وكاشف
المخففة يعيد في الوقت الضروري فقط استحبابا (لأن سترها واجب غير
شرط) كالعاجز عن ستر العورة المغلظة ، ومصل بنجس أو حرير إذا
قدر على الستر في الوقت .

٥ - واستقبال القبلة : يجب مع الأمن والقدرة ، واستقبال عين
الكعبة لمن يمكنه ، ووجهها لمن كان خارجا عنها .

٦ - وترك الأفعال الكثيرة : الكثير هو ما يخيّل للناظرين أنه ليس
في صلاة .

(شروط الوجوب والصحة معا)

١ - العقل : المجنون والمغمى عليه تسقط عنه الصلاة أداء وقضاء قولاً
واحداً لقوله ﷺ : « رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى

(١) وكره تنزيها الصلاة بثوب يصف العورة ويحددها ، ويعيد صاحبه في
الوقت ، والوقت في كل صلاة يطلب إعادتها في الوقت هو في الظهريين للأصفرار ،
وفي العشامين الليل كله . وفي الصبح لطلوع الشمس .

(٢) ما ذكرناه في العورة إنما هو بالنسبة للصلاة ، وأما بالنسبة للرؤية فعورة
الرجل والأمة وإن بشائية والحرة مع امرأة ما بين سرة وركبة . وعورة
الحرة مع رجل أجنبي غير الوجه والكفين ، ومع محرم غير الوجه والأطراف ،
وترى من المحرم كما يرى الرجل من الرجل وهو ماعدا ما بين السرة والركبة .

يستيقظ ، وعن الصغير حتى يكبر ، وعن المجنون حتى يعقل ، أو يفيق ، صححه الحاكم .

٢ - وبلوغ دعوة النبي ﷺ ، فن لم تبلغه دعوته لا تقطاعه عن العالم في جزيرة أو شاطئ جبل تسقط عنه الصلاة أداء وقضاء قولاً واحداً أيضاً لقوله تعالى : (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) .

٣ - والخلو من الحيض والنفاس : فالخائض والنفاس تسقط عنهما الصلاة أداء وقضاء قولاً واحداً كذلك ، وبخلاف الصوم فيقضيهما لحديث معاذة قالت : سألت عائشة فقالت : ما بال الخائض تقضى الصوم ولا تقضى الصلاة ؟ قالت ، كان يصيبنا مع ذلك مع رسول الله ﷺ فنؤم بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة ، رواه الجماعة .

٤ - والقدرة على استعمال الطهور : ففاقد الطهورين وهما الماء والصعيد أو فاقد القدرة على استعمالهما كالمكروه والمصلوب فيه الأقوال الأربعة المتقدمة في التيمم ، والمعتمد منها في المذهب أنه تسقط عنه الصلاة أداء وقضاء كالخائض .

٥ - وعدم النوم والغفلة : فالنائم أو الغافل يؤدي الصلاة بعد الانتباه لقوله ﷺ : « إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها » فإن الله يقول : (أقم الصلاة لذكري) رواه مسلم .

٦ - ودخول الوقت : ويكتفي فيه غلبة الظن ، والحق أن دخول الوقت سبب في الوجوب وشرط في الصحة .

* * *

الأسئلة : س ١ - اذكر شروط الصلاة ، وعرف الشرط وافرقت بينه وبين الركن ، وبين البلوغ وعلاماته ، وحكم الصبي والمكروه ، وشرح شروط وجوب الصلاة ، وشروط ، الصحة ، وشروط الوجوب والصحة معاً .

س ٢ - بين حكم إزالة النجاسة عن محمول المصلي وبدنه ومكانه وحكم من صلى بها عامداً أو جاهلاً أو ناسياً أو عاجزاً وبين العورة بقسميها للصلاة ، وعورة الرؤية . وحكم من وجد ساتراً بعد صلاته مكشوف العورة ، وحكم استقبال القبلة وشرطه ، والذي يستقبل ، وبين من تسقط عنهم الصلاة . وهل منهم النائم والغافل مع التعليل ؟

باب فرائض الصلاة

(وسننها ، وفضائلها ، ومكروهاها)

فرائض الصلاة أربع عشرة فريضة : النية ، وتكبيرة الإحرام والقيام لها ، وقراءة الفاتحة ، والقيام لها ، والركوع ، والرفع منه ، والسجود ، والجلوس بين السجدين ، والسلام المعروف بالآلف واللام ، والجلوس للسلام ، والاعتدال ، والطمأنينة ، وترتيب الفرائض .

(الشرح)

أول فرائض الصلاة : النية وتكون قبل تكبيرة الإحرام بلا فصل كثير ، ومحلها القلب والتألف بها خلاف السنة ، ولا يلزمه التعرض في نيته لعدد ركعات الصلاة ، ولا لكونها أداء أو قضاء .

ثانيها : تكبيرة الإحرام ، ولفظها الله أكبر ، ولا يجزئ غير ذلك ، وهي فرض في كل صلاة ، ولو نفلاً لقوله ﷺ « مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم » ، فإن عجز عن النطق بها سقطت ككل فرض ، ودخل الصلاة بالنية ويستحب الجهر بها .

ثالثها : القيام لها في الفرض للقادر ، فلا يجزئ إيقاعها جالساً أو منحنياً^(١)

(١) إلا لمسبوق كبيرها منحنياً وأدرك الإمام راکعاً فصلاته صحيحة ولا يعتد بالركعة فإن ابتدأها قائماً في الاعتداء بالركعة قولان .

رابعها : قراءة الفاتحة ، بحركة اللسان لإمام وقد ، فلا يكتفى بإجرائها على قلبه ، ولا يجب عليه أن يسمع نفسه خلافاً للشافعى ، وهى فرض فى كل ركعة على المعتمد . فيجب تعلمها إن أمكن وإلا ائتم بمن يحسنها إن وجدته ، وإن لم يجد فصل بين تكبيره وركوعه ندبا بسكوت أو ذكر وهو أولى ، فإن سها عنها أو عن بعضها فى أقل الصلاة أو نصفها أو جلها ولم يمكنها تداركها سجد للسهو مراعاة للقائلين بوجوبها فى جل الصلاة أو نصفها أو أقلها وأعادها أبدأ وجوبا مراعاة للقائل بوجوبها فى كل الصلاة وهو الراجح ، فإن تركها عمداً ولو فى ركعة بطلت .

خامسها : القيام لها : بالفرض . فإن جلس أو انحنى حال قراءتها أو استند إلى شيء لو أزيل لسقط بطلت صلاته .

سادسها : الركوع : وشرطه أن يكون من قيام فى الفرض أو النفل الذى صلاة من قيام فلو جلس فركع لم تصح ، وأقله أن تقرب راحته فيه من ركبتيه ويستحب أن يضع يديه فيه على ركبتيه ويمكنهما ويسوى ظهره ولا يرفع رأسه ولا يطأ طئه والذى فهمه الباجى واللاحمى من المدونة أن وضع اليدين على الركبتين واجب ويؤيده حديث الصحيحين . فأمرنا أن نضع أيدينا على الركبتين .

سابعها : الرفع منه : فإذا لم يرفع ويطمئن رافعا بطلت صلاته كما يقع لكثير من العوام لقوله ﷺ لا تجزى صلاة لا يقيم الرجل فيها صلبه فى الركوع والسجود .

ثامنها : السجود على الجهة والأنف : إلا أن السجود على الأنف قيل واجب وقيل مستحب . فمن ترك السجود على الجهة بطلت صلاته ، ومن ترك السجود على الأنف أعاد فى الوقت مراعاة للقول بالوجوب .

(٣ - الدرر البهية - أولى إعدادى)

تاسعها : الجلوس بين السجدين ، لقوله ﷺ : « ثم ارفع حتى تطمئن جالسا » .

عاشرها : السلام المعروف بالآلف واللام . ولفظه : السلام عليكم ، بتأخير عليكم فلا يجزى خلافه ، فلا يصح سلامي عليكم أو سلام الله عليكم ولا سلام عليكم ، ولا لفظ السلام فقط ، ولا عليكم السلام ، وأجزأ في تسليم الرد سلام عليكم وهايك السلام .

حادى عشرتها : الجلوس للسلام . بقدر لفظه فرض ، وبقدر التشهد سنة ، وبقدر الدعاء مستحب .

ثاني عشرتها : الاعتدال في أثناء القيام والجلوس ، وبعد الرفع من الركوع والسجود ، وحال السلام .

ثالث عشرتها : الطمأنينة . وهى استقرار الاعضاء أثناء تأدية الأركان كالركوع والسجود والرفع منها وغير ذلك استقراراً تاماً .

والأصل في ذلك : قوله ﷺ للمسيء في صلاته « إذا فت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن . ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تطمئن جالسا . ثم افعل ذلك في صلاتك كلها » رواه السبعة .

ولا يلزم من الطمأنينة الاعتدال ، ولا العكس ، لأن المصلي قد يطمئن ولا يعتدل . ويعتدل ولا يطمئن فكل منها فرض بذاته .

رابع عشرتها : ترتيب الفرائض . فيأتى بالنية قبل الإحرام . والإحرام قبل القراءة . والقراءة قبل الركوع : وهكذا إلى آخر الصلاة .

(سنن الصلاة)

سننها أربع عشرة : السورة بعد الفاتحة في الركعة الأولى والثانية ، والقيام لها ، والجهر فيما يجهر فيه ، والسر فيما يسر فيه ، وكل تكبيرة إلا

تكبيرة الإحرام ، وسمع الله من حمده للإمام والمنفرد وكل تشهد وكل جلوس له والصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد الأخير . والسجود على صدور القدمين والركبتين والكفين ، ورد المتقدي السلام على إمامه ، وعلى من على يساره إن شاركه في ركعة والزائد على قدر الطمأنينة ، والجهر بتسليم التحليل ، والإنصات للإمام فيما يجهر فيه .

(الشرح)

أول سنن الصلاة : السورة بعد الفاتحة في الركعة الأولى والثانية للإمام والمنفرد سنة في الفرض الذي له وقت معين بشرط اتساع الوقت ، ويكره الاقتصار على بعض السورة كما يكره تكرارها في كل ركعة .
ثانيها : القيام لها لأن حكم الظرف حكم المظروف .

ثالثها : الجهر فيما يجهر فيه : وهو الصبح والجمعة وأوليا المغرب والعشاء وأقل الجهر أن يسمع نفسه ومن يليه ، وأعلاه لا حد له ما لم يتفاحش - وعمل سلبية الجهر ما لم يترتب عليه التشويش على مصل آخر وإلا حرم - وجهر المرأة أن تسمع نفسها فقط . فأعلى جهرها وأدناه واحد .

رابعها : السر فيما يسر فيه : وهو الظهر والعصر . وأخيرة المغرب . وأخيرتا العشاء . وأقل السر حركة اللسان والشفيتين وأعلاه أن يسمع نفسه ، وتأكد الجهر والسر بمحلها بالفاتحة دون السورة ، وهذه السنن الأربع خاصة بالفرض .

خامسها : كل تكبيرة إلا تكبيرة الإحرام : المعتمد أن كل تكبيرة سنة مستقلة ، فلو ترك ثلاث تكبيرات سهواً ونسى السجود لها بطلت صلاته ، ونادب كون التكبير حال الحفض والرفع إلا في القيام من التشهد فلاستقلال قائماً .

سادسها : سماع الله من حمده للإمام والمنفرد : المعتمد أن كل تسمية سنة

مستقلة ، فالإمام يطالب بسنة وهي : سمع الله من حمده ، والمأموم يطالب
بمندوب وهو ربنا ولك الحمد ، والمفرد يطالب بهما معا .
سابعا : كل تشهد : ولو زاد عن اثنين ولو في سجود السهو .

ثامنا : كل جلوس له : أى كل جلوس للتشهد غير الجلوس بقدر
السلام فإنه فرض وغير الجلوس للدعاء فإنه مندوب إلا بعد سلام الإمام
فيكره .

تاسعا : الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد الأخير : بأى لفظ من
الالفاظ الثابتة عن الرسول ﷺ .

عاشرها : السجود على صدور القدمين والركبتين والكفين . وقال
في التوضيح : كون ذلك سنة ليس بصريح في المذهب ، ولذا قيل إن السجود
على ما ذكر واجب موافقة الشافعى ، ووجه قوله ﷺ « أمرت أن
أسجد على سبعة أعظم على الجبهة . وأشار بيده على أنفه ، واليدين
والركبتين وأطراف القدمين » رواه الشيخان .

حادى عشرتها : ورد المقتدى السلام على إمامه ، وعلى من على يساره
إن شاركه في ركعة فأكثر لا أقل .

ثانى عشرتها : الزائد على قد الطمأنينة : ويقدر بعدم التفاحش .

ثالث عشرتها : الجهر بتسليمة التحليل : بخلاف تسليمه الرد .
والجهر بتسكيرة الإحرام مندوب وغيرها من التكبير يندب الإمام دون
غيره فالأفضل له الإصرار .

رابع عشرتها : الإنصات للإمام فيما يجهر فيه وإن لم يسمعه . وقيل
بوجوبه كالحنفية ، وهو ظاهر القرآن .

(فضائل الصلاة)

فضائلها كثيرة منها : رفع اليدين عند تسكيرة الإحرام ، وتطويل قراءة

الصبيح والظهر تليها ، وتقصير العصر والمغرب ، وتوسط العشاء ، وتقصير قراءة الركعة الثانية عن الأولى ، وقراءة المأموم مع الإمام في السرية . وتأمين الفذ والمأموم مطلقا وتأمين الإمام في السر فقط ، والتسبيح في الركوع والسجود ، وقول ربنا ولك الحمد للمقتدى والفذ حال القيام ، والقنوت بأى لفظ بصبح فقط ، والدعاء قبل السلام أحب ، والسترة للإمام والمنفرد ، وختم الصلاة بالأذكار الواردة عن الرسول ﷺ (١) .

(شرح ما يحتاج إلى شرح)

١ - رفع اليدين عن تكبير الإحرام : الرفع حذو المنكبين ، وتكون ظهورهما إلى السماء على المعتمد ، ويستحب كونهما مكشوفتين .

٢ - المفصل : من أول سورة الحجرات إلى آخر سورة الناس ، وسمى بذلك لكثرة الفصل فيه بالبسملة بين سورة - وطول المفصل من أول الحجرات إلى آخر النازعات ، ووسطه من أول عبس إلى آخر الليل ، وقصاره من أول الضحى إلى آخر الناس - ويقرأ في الصبح والظهر من طوالة ، إلا أن الظهر تلى الصبح في التطويل - (ولا يندب التطويل إلا لفذ وإمام بجماعة معينين طلبوه منه بلسان المقال أو الحال) ويقرأ في العصر والمغرب من قصاره وفي العشاء من وسطه .

(١) عن ثوبان قال : وكان رسول الله ﷺ إذا انصرف من صلاته استغفر الله ثلاثا وقال : اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام . وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « من سبح الله دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين . وحمد الله ثلاثا وثلاثين ، وكبر الله ثلاثا وثلاثين فتلك تسعة وتسعون ، وقال تمام المائة : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير . غفرت خطاياهم وإن كانت مثل زبد البحر ، رواها مسلم .

٣ - التأمين : أن يقول آمين ومعناها : استجب قال ﷺ وإذا أمن الإمام فأمنوا فإن من وافق تأمينة تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه ، رواه الجماعة ، ويؤمن المنفرد والمأموم في صلاة الجهر والسر ، ويؤمن الإمام في صلاة السر فقط .

٤ - التسبيح في الركوع والسجود مندوب لحديث عقبة بن عامر قال : لما نزلت (فسبح باسم ربك العظيم) قال لنا رسول ﷺ : اجعلوها في ركوعكم ، فلما نزلت (سبح اسم ربك الأعلى) قال : اجعلوها في سجودكم . ويندب أيضا الدعاء في السجود لما صح من قوله ﷺ : وأقرب ما يكون أحدكم من ربه وهو ساجد فأكثروا فيه من الدعاء .

٥ - والتفتوت بأى لفظ بصبح فقط : وندب إسراره . وكونه قبل الركوع الثانى ، ولفظه الآتى : لأنه الذى اختاره الإمام ، والمسبوق بركعة يقتضيت فى القضاء على المشهور - وقيل : لا يقتضيت .

٦ - السترة للإمام والمنفرد : إن خشيا مرورا بجمل سجودهما وتكون بظاهر ثابت غير مشغل ، وأقلها فى غلظ رمح وطول ذراع ، ويكره الحجير والدابة وما يشغل ، وبأتم المار بين يدي المصلى فيما يستحقه من محل صلاته صلى لسترته أم لا ، إذا كان غير طائف وغير مصل ، وإذا تعرض المصلى والمار له مندوحة بأتمان معاً ، وإذا لم يتعرض المصلى والمار ليس له مندوحة لا بأتمان معاً ، وإذا تعرض المصلى والمار ليس له مندوحة بأتم المصلى فقط ، وإذا لم يتعرض المصلى والمار له مندوحة بأتم المار فقط ، والمندوحة : الفسحة فى ترك المرور بين يديه ، قال ﷺ : لو يعلم المار بين يدي المصلى ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه ، ولا سترة على المأموم ، لأن الإمام سترة له .

لفظ القنوت : « اللهم إنا نستعينك ، ونستغفرك ، ونؤمن بك ،
ونتوكل عليك ونثني عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخضع (١) لك
ونخلع (٢) ونترك من يكفرك ، اللهم إياك نعبد ، ولك نصلي ونسجد ،
وإليك نسعى ونحفد (٣) . نرجو رحمتك ونخاف عذابك الجدد (٤) ، إن عذابك
بالكافرين ملحق . »

(التشهد ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، والدعاء)
التحيات لله ، الزاكيات لله ، الطيبات الصلوات لله ، السلام عليك
أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد
أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده
ورسوله .

فإن سلمت بعد هذا أجزأك الله وإن شئت قلت :
وأشهد أن الذي جاء به محمد حق ، وأن الجنة حق ، وأن النار حق ،
وأن الصراط حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها . وأن الله يبعث من
في القبور .

اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم وعلى آل
إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل
إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد .
اللهم صل على ملائكتك والمقربين ، وعلى أنبيائك والمرسلين ، وعلى
أهل طاعتك أجمعين .
اللهم اغفر لي ولوالدي ، ولأمتنا ، ولمن سبقنا بالإيمان مغفرة عظيماً ،

(١) نخضع ونذل . (٢) نطرح الاديان الباطلة .
(٣) نجد ونجتهد . (٤) الثابت .

اللهم إني أسألك من كل خير سألَكَ منه محمد نبيكَ ﷺ وأعوذ
بك من كل شر استعاذك منه محمد نبيكَ ﷺ .

اللهم اغفر لنا ما قدمنا ، وما أخرنا ، وما أسررنا ، وما أعلنا وما أنت
أعلم به منا ، ربنا آتتنا في الدنيا حسنة ، وفي الآخرة حسنة ، وقنا عذاب
النار ، وسوء المصير .

(مكروهات الصلاة)

من مكروهات الصلاة : الدعاء بعد تكبيرة الإحرام ، والدعاء في أثناء
الافتحة ، والدعاء في الركوع والدعاء بعد التشهد الأول ، والدعاء بعد سلام
الإمام ، والدعاء بالجمعة للقادر على العربية ، والجهر بالدعاء ،
وبالتشهد .

ومن المكروه : السجود على الثياب والبسط وشبههما مما فيه رفاة
إلا للضرورة ، والسجود على ملبوسه أو على كور عمامته إلا لحر أو برد ،
والقراءة في الركوع والسجود ، والالتفات في الصلاة بلا حاجة . وتشبيك
أصابعه وفرقتها . ووضع يديه على خاصرته . ووضع قدم على الأخرى .
والتفكير في أمر دنيوي . وتغميض عينيه . وحمل شيء بكمه أو فمه .
وعبث بلحيته . والتعوذ بالبسملة في الفريضة والإفشاء . وتبسم قل اختياراً
(والكثير مبطل) ، وترك سنة خفيفة ، وحرم ترك المؤكدة ، والتصفيق
لحاجة (والشأن والتسبيح) .

(شرح ما يحتاج إلى شرح)

١ - كره السجود على الثياب والبسط وما فيه رفاة ، لمنافاته للخشوع
الذي هو روح الصلاة ، وسواء كان لباساً للثياب أم لا . خلافاً للشافعي
في قوله : بالبطان إذا سجد على ثوب متصل به . ولا كراهة في ذلك إذا
كان لضرورة مثل انقضاء حر أو برد .

٢ - السجود على كور العمامة مكروه ، إذا كانت مشدودة على جميع الجبهة ، ولا إعادة عليه إن كانت كالطاقة والطاقتين الخفيفتين . وإلا أعاد في الوقت ، فإن كانت فوق الناصية ولم تلتصق بالجبهة بالأرض فالصلاة باطلة .

٣ - القراءة في الركوع والسجود : مكروهة لقوله ﷺ : ألا وإنى نهيت أن أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً ، فأما الركوع فعظموا فيه الرب ، وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن أن يستجاب لكم ، رواه مسلم ، ومعنى فمن حقيق وجدير .

٤ - الالتفات في الصلاة بلا حاجة : مكروه ما لم يستدير القبلة وإلا حرمت وبطلت صلاته .

٥ - تشبيك الأصابع ورفقتهما في الصلاة ولو في غير المسجد مكروه ، وفي المسجد في غير الصلاة خلاف الأولى ، وفي غير المسجد في غير الصلاة لا كراهة .

٦ - تغميض العينين : مكروه ما لم يخف أن يقع نظره على محرم . أو ما يشغله عن الصلاة .

٧ - التعوذ والبسملة : مكروه في الفرض ، وجائز في النفل ، فإن قصد الخروج من الخلاف في البسملة فنندوب ، وإلا فمكروه ، هذا هو المفسر ، وعن مالك قول الإباحة - وعن ابن مسleme أنها مندوبة - وعن ابن نافع وجوبها .

٨ - الإقعاء : إن كان بجلس على صدور القدمين فمكروه . وإن كان بجلس على الإليتين كالسكب فحرام . ولكن لا تبطل به الصلاة .

٩ - التصفيق في الصلاة مكروه : ولو من امرأة لحاجة والمطلوب شرها

لمن نابه شيء في صلاته « سواء كان متعلقاً بها كسهو إمامه أو بغيرها كمنع
مار أو تنبيه على أمر ما ، أن يقول : « سبحان الله » (١) .

(مبطلات الصلاة أو مفسداتها)

تبطل الصلاة برفضها « وهونية لإبطالها وإلغائها مفعلة منها » وبترك ركن
من أركانها عمداً أو سهواً وطال . وتعتمد زيادة ركن فعلي كركوع أو
سجود لاقولي كتكبيرة الإحرام والفاخرة وتعتمد جلوس للتشهد في غير
محله ولو لم يتشهد . وتعتمد أكل أو شرب . وبالكلام عمداً لغير إصلاحها
وإلا فيكثيره وتعتمد تصويت ونفخ بغم، وقى، ولو طاهر أقل : وتعتمد
سلام حال شك في الإتمام ولو بان له السكال . وبطرو ناقض لوضوئه .
وبقهقهة ، وكثير فعل ولو سهواً كسلام مع أكل أو شرب ولو قل ،
وبتذكر أولى الحاضرتين في الثانية، وبزيادة أربع ركعات سهواً في الرابعة
والثلاثية ولو سهواً ، وركعتين في الثانية أو الوتر أو الفل المحدث
كركتي الفجر ، وتعتمد سجود المسبوق مع إمامه، البعدى مطلقاً والقبلي إن
لم يدرك معه ركعة ، وتعتمد سجود قبل السلام لترك سنة خفيفة أو فضيلة،
مالم يكن مقتدياً بإمام يسجد لها ، وبترك السجود القبلي سهواً إن كان على
ثلاث سنن وطال ، وعمداً يبطل مطلقاً : طال أم لا (٢) .

- (١) تنبيه : الصلاة مركبة من أقوال وأفعال . لجميع أقوالها ليست بفرائض
إلا ثلاثة . تكبيرة الإحرام والفاخرة والسلام وجميع أفعالها فرائض إلا ثلاثة :
رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام . والجلوس للتشهد والتأمين بالسلام .
- (٢) وأما قولهم إذا ترك جميع سنن الصلاة عمداً أو جهلاً فلا تبطل بذلك
عند ابن القاسم ويستغفر الله وهو المعتمد . فالجواب أن البطلان في ترك السجود
القبلي مراعاة للقول بالوجوب ولاغربة في بناء مشهور على ضعيف .

(شرح ما يحتاج إلى شرح)

١ - الأكل وحده أو الشرب وحده ، عمدأ يبطل الصلاة وسهواً لا يبطل إلا بالكثير ، والأكل والشرب معا يبطلان الصلاة مطلقاً عمدأ أو سهواً .

٢ - التصويت : ما خلا عن الحروف كصوت الغراب وبطلت به لكونه من معنى الكلام .

٣ - النفخ : إذا كان بالفم وكان عمدأ أو جهلاً يبطل به الصلاة مطلقاً وإن كان سهواً تبطل بكثيره دون يسيره . وإذا كان بالأنف فلا تبطل الصلاة إلا بكثيره دون يسيره عمدأ أو جهلاً أو سهواً .

٤ - القيء أو القلس : إن كان عمدأ أبطل الصلاة مطلقاً ، وغلبة لا يبطل بشروط ثلاثة : أن يكون يسيراً . وألا يكون نجساً ، وألا يرجع منه شيء .

٥ - طرو ناقض لوضوئه : من حدث أو سبب أو شك ، إلا أنه في طرو الشك يستمر فإن بان الطهر لم يعد كما تقدم ، والمنفرد أو المأموم إذا سبقه الحدث أو نسيه أو نعمده بطلت صلاتهما ، والإمام إذا تعمّد الحدث بطلت صلاته وصلاة المأمومين ، وإذا أحدث نسياناً أو غلبة بطلت صلاته دون المأمومين ، ويجب أن يستخلف غيره في صلاته الجمعة ويستحب في غيرها .

٦ - القهقهة : هي الضحك بصوت ، وتبطل بها الصلاة مطلقاً ، عمدأ أو سهواً أو جهلاً نذراً كان أو إماماً أو مأموماً والفخذ يقطع الصلاة ويستأنفها مطلقاً ، سواء وقع منه اختياراً أو غلبة أو نسياناً ، والإمام كذلك لكن تبطل عليه وعلى المأمومين في العمد ، ويستخلف في الغلبة والنسيان ، والمأموم يتأذى مع إمامه على صلاة باطلة (لأنه من مساجين الإمام نظراً للقول بعدم بطلانها في الغلبة والنسيان) بشروط خمسة : ألا يكون ضحكاً ابتداءً عمدأ ، وألا يضيق الوقت ، وألا تكون الصلاة صلاة جمعة ، وألا يقدر على ترك

الضحك ، وألا يلزم عليه ضحك المأمومين كلهم أو بعضهم . ثم يعيد الصلاة وجوباً مراعاة للقول المعتمد من بطلان الصلاة بالقهقهة ولو غلبة أو نسياناً ، ومضى فقد شرط من الخمسة قطع ودخل مع إمامه .

٧ - ويتذكر أولى الحاضرتين في الثانية : كمن تذكر في صلاة العصر الحاضرة أن عاينه الظهر لم يصلها أو تذكر في صلاة العشاء الحاضرة أن عاينه المغرب ، فتبطل ثانية الحاضرتين لأن ترتيب الحاضرة مع الحاضرة واجب شرط بحيث لو ترك الترتيب بطلت الصلاة ، وترتيب يسير الفوائت مع الحاضرة واجب غير شرط على المعتمد ، وترتيب كثير الفوائت مع الحاضرة مستحب ، ومقدار اليسير خمسة أوقات فأقل والكثير ستة فأكثر .

٨ - صلاة الفرض الرباعية والثلاثية تبطل بزيادة أربع ركعات سهواً والثنائية تبطل بزيادة مثلها ، وصلاة الفرض في السفر حكمها حكم صلاة الفرض في الحضر على المعتمد والنفل المحدود ، كركعتي الفجر والعيدن والاستسقاء والكسوف يبطل بزيادة مثله سهواً والغير محدود لا يبطل . وأما الوتر فإنما يبطل بزيادة ركعتين ، لا بزيادة مثله .

(الصور التي يكون فيها المأموم من مساجين الإمام أربعة)

١ - إذا ضحك المأموم بشروطه الخمسة المتقدمة .

٢ - إذا كبر للركوع ناسياً لتكبيرة الإحرام .

٣ - إذا ذكر حاضرة أو فائتة . ٤ - إذا ذكر الوتر .

ويعيد في المسألة الأولى والثانية وجوباً ، وفي الثالثة إذا ذكر حاضرة أعاد وجوباً ، وإذا ذكر فائتة أعاد ندباً في الوقت ، وفي الرابعة لا إعادة .

* * *

الاستئلة : س ١ - أذكر فرائض الصلاة مفصلة ، وسننها مشروحة .

وفضائلها . ومكروهاتها تفصيلاً .

س ٢ - بين بالتفصيل مفسدات الصلاة . والصور التي يكون فيها المأموم

من مساجين الإمام وما يعيد فيها وما لا يعيد ، والحكم فيها يأتي :
الجهر فيها يجهر فيه : السر فيها يسر فيه ، الجلوس للتشهد ، السجدة
في الصلاة ، المفصل ، السجود على كور العمامة ، تشبيل الأصابع وفرقتها ،
تغميض العينين في الصلاة ، التعوذ والبسملة ، الإقماء ، الاقتصار في السجود
على الجبهة أو الأنف ، الإنصات للإمام فيها يجهر فيه ، القيام لتكبيرة الإحرام
أو الفاتحة ، القهقهة في الصلاة ، التي ، النفخ ، السلام ، طرو ناقض للوضوء
في الصلاة أو بعدها ، زيادة ركن فيها ، قراءة المأموم خلف إمامه ، مصل
مسجد لترك الفتن ، أو زاد ثلاث ركعات سهواً في المغرب ، مسبوق بركعة
سجد مع إمامه .

(باب في بيان النوافل المطلوبة)

يندب النفل في غير وقت النهي .

ويندب النفل مؤكداً قبل صلاة الظهر ، وبعدها ، وقبل صلاة العصر ،
وبعد صلاة المغرب ، والعشاء بلا حد في الجميع ، فيسكن في تحصيل الندب
ركعتان ، والأولى أربع ركعات إلا المغرب فست .

ويندب مؤكداً الضحى . وأقله ركعتان . وأكثره ثمان . والتهجد
وأفضله بالثلث الأخير من الليل - والتراويح رمضان وهي عشرون ركعة
بعد العشاء غير الشفع والوتر ، ويندب قراءة القرآن كله فيها ، بأن يقرأ
في كل ليلة جزءاً يفرقه على ركعة ، ويندب الانفراد بها في البيت إن
لم تعطل المساجد ، ونشط لفعالها ولم يكن آفاقياً بالحرمة .

ويندب مؤكداً تحية المسجد لقوله ﷺ : « إذا دخل أحدكم المسجد
فلا يجلس حتى يصلي ركعتين » ، وهي لداخل متطهر يريد الجلوس في وقت
جائز ، وتأت بالفرض ، ولا تسقط بالجلوس ولو طال ، وتحية مسجد
مسكة الطواف بالبيت سبعاً وركعتاه لآفاقية وغيره ، إلا مكياً ليس مطلوباً

بطواف ودخل المسجد وقت الجواز لغير قصد طواف فيكفيه الركعتان،
ونذب البدء بتحية مسجده ﷺ قبل السلام عليه .

(الرغبة)

وركعتا الفجر رغبة ، فوق المندوب ودون السنة، تحتاج لنية تخصها،
ووقتها من طلوع الفجر الصادق إلى صلاة الصبح وتقضى في يومها من حل
النافلة للزوال ، ولا يقضى نفل سواها ، وإن أقيمت الصبح وهو بمسجدها
وجوبا ودخل مع الإمام وقضاها بعد حل النافلة ، وإن كان خارج المسجد
ورحبته ركعها إن لم يخش فوات ركعة من الصبح .

ونذب لمن أراد التوجه لمسجد لصلاة الصبح أن يصل الرغبة بالمسجد:
وأجزأته عن تحية المسجد فإن صلاها بغير المسجد ثم أتى المسجد قبل إقامة
الصبح جلس حتى تقام الصبح فلا يركع فجراً ، ولا تحية مسجد ، لأن الوقت
وقت كراهة للنافلة .

ونذب الافتصار في الفجر على الفاتحة ، ونذب إسرارها .

وقال ابن وهب : كان النبي ﷺ يقرأ فيها بقل يا أيها الكافرون .
وقل هو الله أحد ، وهو في مسلم من حديث أبي هريرة ، وفي أبي داود
من حديث ابن مسعود .

السنن المؤكدة خمس وهي :

الوتر . والعبادان . الفطر والأضحى . والكسوف . والاستسقاء .
ولسكل باب يأتي الكلام عليه إن شاء الله . والكلام هنا في الوتر خاصة .

(الوتر)

هي آكد السنن . وهي ركعة واحدة ، ويدخل وقتها الاختياري بالفراغ
من العشاء إن صليت بعد الشفق الأحمر . وإلا أخرت إليه . ويستمر

اختيارها للفجر ، وضروبيها من طلوع الفجر الصادق لصلاة الصبح بتمامها ، ولا تقضى بعد صلاة الصبح اتفاقا ، وندب لفد ذكر الوتر بصبح قطعها ما لم يخف خروج وقت الصبح ، وجاز القطع لمؤتم وإمام على الراجح وندب للمتهجد تأخيرها ليكون آخر صلاته فإن قدمه وانتهى لم يعد له الحديث : « لا وتران في ليلة » .

وندى أن تكون مسبقة بشفع مفصولة منه بسلام ، وكره وصلها به من غير سلام ، وكره الاقتصار على الوتر من غير شفع ، وصح خلافا لمن قال بعدم صحته إلا بشفع ، ولا يفتقر الشفع إلى نية تخصه ، ولا يشترط اتصاله بالوتر .

وندى القراءة في الشفع : وهما الركعتان اللتان قبل الوتر ، بسورة « الأعلى » ، عقب الفاتحة في الركعة الأولى ، وبسورة « الكافرون » في الثانية وندب في الوتر بالإخلاص والمعوذتين .

تفنيه : يندب الإسراع في نوافل النهار ، ويندب الجهر في نوافل الليل ، ويتأكد بالوتر ، إلا إذا خيف التشويش على مصلى آخر ، وإلا حرم .

(الأوقات التي يحرم فيها النفل سبعة)

حال طلوع الشمس ، وغروبها ، وخطبة الجمعة ، وعند ضيق الوقت الاختياري ، والضروري ، وتذكر فائتة ، وإقامة لحاضرة .

(الأوقات التي يكره فيها النفل)

بعد طلوع الفجر الصادق حتى ترتفع الشمس قيد رمح إلا ركعتي الفجر ، وبعد صلاة العصر للغروب .

وقطع المتنفل صلاته وجوبا إن أحرم بوقت حرمة ، وندبا إن أحرم بوقت كراهة ولا قضاء عليه .

الأسئلة : بين متى يندب النفل مؤكداً وغير مؤكد ، ولما تندب تحية المسجد ، وبين تحية مسجد مكة ، والرغبة ووقتها ، وحكم من أتممت عليه الصبح قبل صلاتها ، أو تذكرها بعدها ، وحكم الوتر ، ووقته ، وحكم الشفع قبله . وبم يقرأ فيهما ، وحكم من تذكر صلاة الصبح أن عليه الوتر أو الرغبة فذا كان أو إماماً أو مأموماً ، ومتى يندب الإسراع في النوافل ومتى يندب الجهر ؟ ومتى يحرم النفل ؟ ومتى يكره ؟

* * *

باب سجود السهو^(١)

السهو لغة : الذهول عن الشيء مطلقاً . تقدمه ذكر . أم لا .

صفته : إن كان بعد السلام ، سجدتان بنية وجوبا ، يكبر في خفضه ورفع ، ويعيد التشهد - فقط - استئنا ، ثم يسلم وجوبا ، فواجباته خمسة : النية ، والسجدة الأولى ، والثانية والجلوس بينهما ، والسلام .

وسننه اثنتان : التكبير والتشهد .

وإن كان قبل السلام : فكذلك إلا أن نيته مندرجة في نية الصلاة والسلام منه . وهو سلام الصلاة .

حكمه : سنة مؤكدة سواء كان قبلها ، أو بعدها ، عن ثلاث سنن أم لا .

(١) يجب جبر الصلاة التي حصل فيها السهو بالكيفية المشروعة لأن ذلك منهاجه ﷺ ومنهاج أصحابه ، والخير كماله في الإتيان والشركله في الإبتداع ويحرم قطعها وصلاتها مرة ثانية لقوله تعالى : (ولا تبطلوا أعمالكم) وقوله ﷺ في الصحيح : (لاتصلوا صلاة في يوم مرتين) أى لاتعاد الصلاة الواحدة في يوم مرتين إلا لفضل الجماعة بشروط المذكورة في محله .

(سببه ومحله)

سببه : إما زيادة - فقط - في الصلاة لفعل ، أو قول (١) قل سهواً
كزيادة ركعة أو سجدة ، أو أكل ، أو كلام الأجنبي .

ومحل السجود لذلك بعد السلام لما رواه الجماعة عن ابن مسعود أن
النبي ﷺ صلى الظهر خمساً ، فقيل له أريد في الصلاة ؟ فقال : وما ذلك
فقالوا : صليت خمساً ، فسجد سجدتين بعد ما سلم ثم سلم .

وإما نقص فقط : في الصلاة لسنة مؤكدة . أو سنتين خفيفتين فأكثر
من سنن الصلاة سهواً ، كالسورة بعد الفاتحة في ركعة أو ركعتين أو تسميعتين
فأكثر ، ومحل السجود لذلك قبل السلام لما رواه الجماعة عن ابن بحنه :
« أن النبي ﷺ صلى فقام في الركعتين فسبحوا به فضى ، فلما فرغ من صلاته
سجد سجدتين ثم سلم » .

وإما زيادة ونقص معاً : في الصلاة كزيادة فعل من أفعالها وترك سنة
- ولو خفيفة - من سننها سهواً ، ومحل السجود لذلك قبل السلام أيضاً
تغليظاً للنقص على الزيادة .

تنبيه : النقص والزيادة ، لا يشترط فيهما التحقق ، بل الأمر أعم بأن
يكونا محققين ، أو مشكوكاً فيهما ، أو أحدهما محققاً ، والآخر مشكوكاً فيه .

(أحكام السجود القبلي)

يكون بعد التشهد والدعاء ، وتركه حرام ، كان عن ثلاث سنن أم لا ،
وتبطل الصلاة إن كانت عن ثلاث سنن وطال وإلا فلا ، ولا يصح السجود
القبلي في صلاة الجمعة إلا في جامعها الذي صلاها فيه ، أو رحبته أو طرفة .

(١) الزيادة القولية إذا كانت من جنس الصلاة لا يسجد لها في تكرير الفاتحة
سهواً وفي إبدال السر بأعلى الجهر .

(٤ - الدرر البهية - أول إعدادي)

وتأخير السجود القبلي مكروه ، وتجزئ الصلاة على المشهور ، ولو اقتدى مصل بإمام يرى السجود بعد السلام تابعه وسجد بعد السلام .

(أحكام السجود البعدي)

ترك السجود البعدي مكروه ، ولا تبطل الصلاة ، وبطال بالإنشائي به ولو بعد سنين ، وتقديمه حرام ، وتجزئ الصلاة على المشهور ، والسجود البعدي في صلاة الجمعة يصح إيقاعه في أي مسجد صلى فيه الجمعة ، فلا يشترط إيقاعه في جامعها الذي صلاها فيه ، ولا يصح في مسجد لا تقام فيه الجمعة .

(السهو إما عن فرض أو سنة أو مستحب)

حكم الساهي عن فرض من فرائض الصلاة :

إذا زاد ركناً يسجد للسهو بعد السلام ، وإذا نقص النية أو تكبيرة الإحرام فالصلاة باطلة ويبتدئها .

وإذا نقص ركناً غير النية وتكبيرة الإحرام . فإن أمكنه التدارك يأت به (١) وذلك إذا كان النقص غير من الركعة الأخيرة ، وتذكر قبل عقد ركوع التي تليها ، بالرفع منه مهتدلاً مطمئناً (٢) أو كان النقص من الأخيرة وتذكر قبل السلام .

(١) فتارك ركوع ، تذكره في السجود ، أو في الجلسة بين السجدين أو في التشهد يرجع قائماً ، ونذبه له أن يقرأ شيئاً من القرآن ليقع ركوعه بعد قراءة ، وتارك الرفع من الركوع يرجع محدوداً حتى يصل إلى حد الركوع ثم يرفع منه بسمع الله من حمد ، وتارك سجدة تذكرها قائماً يجلس ليأتي بها من جلوس وتارك سجدين ينحط لهما من قيام ، وتارك سجدة تذكرها جالساً في التشهد سجده وهو جالس ، وأعاد التشهد وسلم ويسجد في جميع ما تقدم بعد السلام ، لأنه زاد فقط . ما لم يكن معه نقص تقدم ، وإلا فقبله .

(٢) هذا ما لم يكن المتروك ركوعاً من ركعة فيفوت بمجرد الانحناء من التي تليها وتقوم هذه الركعة مقام ما قبلها . ويفوت بالانحناء أيضاً ترك السرو والجهر ، والسورة =

فإن تذكر بعد الركوع ، أو بعد السلام فات التدارك فيلغى ركعة النقص،
ويأتى بركعة بدلها (١) . ما لم يطل أو يخرج من المسجد . وإلا بطلت صلاته
ووجب عليه الإعادة .

(حكم الساهي عن السنة أو المستحب)

السنة الواحدة الخفيفة إذا نقصها فقط أو زادها فقط لاسجود عليه ،
أما لو نقصها وزاد ركنًا أو سنة مؤكدة فإنه يسجد قبل السلام .
والسنتان الخفيفتان فأكثر ، أو السنة الواحدة المؤكدة فأكثر في النقص

== وسجدة التلاوة وتكبير العيد ، فإن عاد للتروك بطلت الصلاة ، كما يفوت
بالإختفاء ذكر بعض صلاة أخرى قبل التي هو فيها .

(١) فإن كانت ركعة النقص هي الأولى صارت الثانية مكانها ويأتى بركعة بالفاتحة
وسورة ويشهد ويسجد بعد السلام لحض الزيادة ، وإذا كانت هي الثانية صارت
الثالثة ثانية وهي بالفاتحة فقط فيشهد بعدها ، ويأتى بركعتين بالفاتحة فقط ، ويسجد
قبل السلام لنقص السورة من التي صارت ثانية مع الزيادة ، وإذا كانت ركعة النقص
هي الثالثة ، صارت الرابعة ثالثة ، ويأتى بركعة بدلها ويسجد بعد السلام .

وإذ تذكر - وهو في جلوس التشهد الثاني أو بعد السلام بقرب - أنه ترك
ركنًا من الأولى رجعت الثانية أولى والثالثة ثانية والرابعة ثالثة ، فيأتى بركعة
بالفاتحة فقط . ويسجد قبل السلام لنقص السورة ، والتشهد الأول لأنه صار ملغى
بوقوعه بعد الأولى .

فإن سلم من غير الأخيرة ساهياً ، ولم يطل أو يخرج من المسجد ، لم يفت
تداركه . بل يتداركه على الوجه السابق ما لم يعقد ركوع التي تليها . وإن سلم من
الأخيرة معتقداً كمال صلاته ثم تذكر ترك ركن منها فات التدارك واستأنف ركعة
بدلها بنية وتكبير ما لم يطل ، أو يخرج من المسجد .

فقط يسجد قبل السلام ، وفي النقص مع الزيادة يسجد قبل السلام أيضا تغليبا للنقص على الزيادة .

وفي الزيادة فقط يسجد بعد السلام إذا أبدل السر بالفرض بأعلى الجهر ، أو زاد تشهداً في غير محله سهواً ولغيرهما من السنن لا يسجد ، كأن زاد السورة في الركعتين الأخيرتين ، أو زاد تسميعتين فأكثر أو تكبيرتين فأكثر ، أما المستحب فن زاده أو نقصه فلا سجود عليه .

(السنن المؤكدة التي يسجد لتركها مفردة ثمانية)

السورة ، والسر ، والجهر في محلهما ولو بالفاتحة فقط ، والتشهد الأول^(١) والجلوس له ، والتشهد الثاني ، والتكبير مرتين فأكثر ، إلا تكبيرة الإحرام ، والتسميع مرتين فأكثر .

(حكم سهو المأموم)

إذا سها المأموم حال القدوة بزيادة أو نقص عن سنة مؤكدة ، أو سنتين خفيفتين فأكثر لا سجود عليه لأن الإمام يحمله عنه . ويلزمه سهو الإمام ، ولو لم يسه معه ، ولا حضر سهوه بأن كان مسبوقاً أدرك ركعة فأكثر ، لكن في القبلي يسجد معه ، وفي البعدي بعد قضاء ما عليه .

(حكم من لم يدر ما صلى)

ومن لم يدر ما صلى أثلاثاً أو اثنتين فإنه يبنى على الأقل ويأتي بما شك فيه ، ويسجد بعد السلام ، ما لم يكن مستنكحاً ، وهو الذي يأتيه الشك كل يوم

(١) من ترك الجلوس للتشهد الأول سهواً رجع ما لم يفارق الأرض بيديه وركبتيه ، ولا سجود عليه . وإلا فلا يرجع ، ويسجد قبل السلام . فإن رجع لم تبطل ولو استقل قائماً لعدم الاتفاق على فرضية الفاتحة .

ولو مرة ، لحكمه أنه ينبغي على الأكثر ويعرض عن الشك ، ويسجد بعد السلام ترغياً للشيطان .

(فروع)

الأول : لو شفع وتره ساهياً سجد للسهو وأجزأه .

الثاني : من شك في تشهد هل هو في جلوس الشفع أو الوتر فإنه يسلم ويسجد مكانه ، ثم يأتي بركعة الوتر .

الثالث : من لم يدر هل هو جالس في أول الشفع أو في ثأية أوفى الوتر فإنه يأتي بركعة ويتشهد ويسلم ، ويسجد بعد السلام ثم يقوم فيوتر بركعة .

الرابع : لو تذكر في تشهد وتره أن نسي سجدة من شفعه فإنه يشفع وتره ثم يسجد لزيادة الجلوس ثم يوتر بواحدة .

* * *

الأمثلة : س ١ - بين حكم سجود السهو ، وسببه وصفته ، ومتى يكون قبل السلام ، ومتى يكون بعده ، وما دليل كل منهما ، وإذا ترك المصلّي سجود السهو البعدي أو القبلي ناسياً ثم تذكره فإلى الذي يفعله ؟ وبين السنن المؤكدة التي يسجد المصلّي لتركها قبل السلام ، وحكم من نسي السجود القبلي وسلم وكان مترتباً على سنتين مؤكّتين أو ثلاث ثم تذكره بعد السلام عن قرب أو بعد ، وحكم من تزحزح للقيام من ركعتين في الفريضة ناسياً للتشهد الأول ثم تذكره ، ومن نسيه حتى انتصب قائماً ، ومن سها عن الفاتحة أو بعضها في ركعة من صلاته ، ومن ترك السورة بعد الفاتحة عمداً أو سهواً .

س ٢ - بين حكم الساهي عن الفرض أو السنة أو المستحب ، وحكم سهو المأموم ، ومن لم يدر ما صلى ، ومن ترك سجدة من الركعة الأخيرة ساهياً ثم تذكر قبل السلام أو بعده ، ومن شفع وتره ساهياً ، ومن تذكر في تشهد وتره أنه نسي سجدة من شفعه ، ومن شك هل هو في صلاة الظهر

أو العصر ، أو في تشهد الشفع أو الوتر ومن لم يدرك هل هو جالس في أول الشفع أو في ثانيه أو في الوتر ؟ وما القاعدة في ذلك .

* * *

باب الإمامة

هي لغة : مطلق التقدم - وشرعاً : أن يتبع مصل مصلياً آخر في جزء من صلاته غير تابع غيره فيه .

حكمها : الجماعة شرط صحة في صلاة الجمعة ، وسنة مؤكدة في غيرها من الفرائض ، وسنن المؤكدة كالعيدين إلى الوتر ، وفرض كفائي في كل بلد ، يقاتلون عليه ، ومندوبة في التراخي .

فضلها : قال رسول الله ﷺ « صلاة الجماعة أفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة » رواه الشيخان .

ما يحصل به فضلها : ولا يحصل فضلها إلا بإدراك ركعة بركوعها وسجدة بها ، وإنما تدرك بالحناء المأموم في أولاه مع الإمام قبل اعتداله ولو لم يطمئن إلا بعده .

مقدار الجماعة : اثنان فصاعداً بالإمام بشرط أن يكون المقتدى بالغاً ولو امرأة بخلاف الصبي . فلو اقتدى بإمام يعيد ذلك الإمام لفضل الجماعة .

(شروط الإمام)

شروطه ثمانية : الذكورية المحققة ، والإسلام ، والعقل والبلوغ في الفرض ، والقدرة على الأركان ، وألا يكون مأموماً ولا متعمداً لحدث ، وأن يكون عالماً بما لا تصح الصلاة إلا به من فقه وقرأة غير شاذة ، ويزاد في إمام الجمعة الحرية والإقامة ببلدها وما في حكمه .

(الشرح)

يشترط في الإمام ثمانية شروط : الأول : الذكورية المحققة ، فلا تصح

إمامة المرأة ولو لفساء مثلها في فرض ، ولا نفل ، ولا إمامة الخنثى المشكل .
الثاني : الإسلام : فلا تصح إمامة الكافر ، ولا صلاته ولا صلاة
من خلفه ويعيدون أبدأ .

الثالث : العقل : فلا تصح إمامة مجنون مطبق ولا سكران ولا صبي
غير مميز ، وتصح إمامة مجنون يفيق أحياناً إن أم حال إفاقته .

الرابع : البلوغ في الفرض : فلا تصح إمامة صبي للبالغين في الفرض ،
وتصح في النفل مع الكراهية ، كما تصح لمثله في فرض ونفل .

الخامس : القدرة على الأركان : من قيام وركوع ، ونحو ذلك ،
فلا تصح إمامة عاجز عن ركن إلا لمن يساويه فيه الموحى بمثله فلا يصح على
المشهور ، لأن الإيماء لا ينضبط .

السادس : ألا يكون مأموماً : فلا تصح خلف مأموماً إلا من أدرك
مع الإمام دون ركعة إذا قام لصلاته صح الاقتداء به وينوي الإمامة
بعد أن كان نائياً المأمومية .

السابع : ألا يكون متعمداً الحدث : فلا تصح خلف متعمداً الحدث فيها ،
أو حال الإحرام . فإن نسيه ولم يعدوا به غلبه صح للمأمون دون الإمام
إن لم يعمل بهم عملاً بعد التذكير أو بعد حصول الحدث فإن علم المأموم
حدث إمامه قبلها ولو نسيه كإمامه بطلت ، وإن علم به فيها ولم يستمر
بل فارقته صح له .

الثامن : أن يكون عالمياً بما لا تصح الصلاة إلا به من فقه وقراءة
غير شاذة .

الفقه : هو العلم بالأمور التي تتوقف عليها صحة الصلاة مثل فرائض
الوضوء ، والصلاة ، وشروط صحتها ، ويكتفي علم كيفية ذلك ولو لم يميز
الفرض من السنة .

والقراءة : قراءة الفاتحة والسورة والقراءة الشاذة ما وراء العشر ولا تصح

بها الصلاة إلا أن وافقت رسم المصحف العثماني وإن لم تجز ابتداء .
واللحن عمد أم بطل لصلاة الإمام ، وصلاة من خلفه اتفاقاً ، واللحن سهواً
لا يبطل ، والجاهل بالفقه والقراءة لا تصح صلاة من اقتدى به إلا أن يكون
أهياً أم أمين مثله وتعذر عليهم التعليم أو الانتباه من يحسن الفاتحة .
ولا تصح الجمعة خلف عبد ولو مكانياً ، ولا خلف خارج عن بلدها
وما في حكمه ، ومن اقتدى بإمام غير مستوف لشروط الإمامة بطلت
صلاته ، ووجب عليه الإعادة .

(من تكبره إمامته مطلقاً ، راتبا ، أو غير راتب ستة)
الفاسق بمجارحة ، كالسارق والزاني وشارب الخمر ، وأما الفاسق
بالاعتقاد كالحاروري^(١) والقدرى ، وكل يدعى اختلاف في تكفيره ببدعته
فتحرم إمامته ، ويعيد من صلى خلفه في الوقت الضروري على المعتمد ،
والأهراي للحضري ، وصاحب السلس للخالى منه ، وصاحب القروح
للصحيح ، والأغلف سواء ترك الختان لعذر أم لا ، ومن كره الناس إمامته
لأمر ديني ، إذا كرهه القليل غير أهل الفضل ، وإلا حرمت إمامته .

(من تكبره إمامته إذا كان راتبا في الفريضة)

أو السنة دون النافلة ستة أيضا

الخصي^(٢) ، والمجبوب ، والمأبون الذي يتكسر في كلامه تكسر النساء
على سبيل التكلف ، ومجهول النسب كاللقيط ، وولد الزنا ، والعبد
في غير الجمعة .

(١) الحارورية قوم خرجوا على علي - رضي الله عنه - بجر وراء قرية من قرى
السكوفة عابوا تحكيمه لأن موسى الأشعري .

(٢) الخصي . مقطوع الاثنيين دون الذكر أو العكس ، والمجبوب
مقطوعهما معا .

(من تجوز إمامته بلا كراهة)

- (١) الأعمى (٢) والمخالف في الفروع ، كالشافعي والحنفي (٣) ،
- (٣) والعنين : « وهو من له ذكر صغير لا يتأتى به الجماع » .
- (٤) والمجنون إلا أن يشتد جذامه (٥) والأقطع .
- (٦) والأشل ، لكن يستحب للإمام سلامة الأعضاء .
- (٧) والألكن ، وهو من لا يكاد يخرج بعض الحروف من مخارجها .
- (٨) ومحدود لفظ أو شرب خمر أو غيرهما إن تاب وحسنت حالته .
- (٩) وصبي بمثله .

(علو الإمام أو المأموم)

يجوز على مأموم على إمام ولو بسطح في غير الجمعة ، ويكره على إمام على مأموم إلا بالشئ اليسير كالشبر ونحوه ، أو لضرورة أو قصد تعليم ، وتبطل صلاة من قصد بعلمه الكبير ، إماماً أو مأموماً .

(شروط اقتداء المأموم بالإمام)

- شروطه ثلاثة : (١) أن ينوي الاقتداء بإمامه قبل تكبيرة الإحرام لا بعدها ، والنية الحسكية كافية ، كما ينتظر المأموم لإحرام إمامه ، ومن نوى الاقتداء بشروطه لزمته الجماعة فلا ينفرد عنها كما لا يدخلها منفرداً بصلاته .
- (٢) متابعتة للإمام في الإحرام والسلام بأن يفعلهما بعد فراغ إمامه ، فإن سبقه أو ساواه فيهما بطلت صلاته ، وحرّم سبقه في غيرهما ، وكره مساواته ، وأمر وجوباً بعوده للإمام إن سبقه ورجاً لإدراكه .
- (٣) مساواته للإمام في عين الصلاة وصفتها ، وزمنها .

فالأول : كظهر خلف ظهر ، فلا يصح ظهر خلف ظهر ولا فرض

- (١) وما كان شرطاً في صحة الصلاة فالعبرة فيه بمذهب الإمام ، وما كان شرطاً في صحة الاقتداء فالعبرة فيه بمذهب المأموم .

خلف نفل ولا العكس إلا نفلا خلف فرض .
والثاني : كأداء خلف أداء ، وقضاء خلف قضاء ، فلا يصح قضاء
خلف أداء ، ولا العكس .

والثالث : كقضاء ظهر السبت خلف قضاء ظهر السبت ، فلا يصح قضاء
ظهر السبت خلف قضاء ظهر الأحد ولا العكس .

(متى يجب على الإمام نية الإمامة ؟)

ولا يجب على الإمامة نية الإمامة إلا في أربع مسائل :

صلاة الجمعة ، وصلاة الجمع بين العشاءين للمطر أو الطين مع الظلمة ،
وصلاة الخوف ، وصلاة الاستخلاف ، والضابط لذلك أن كل صلاة
الجماعة شرط فيها لا بد فيها من نية الإمامة .

أما الجمعة فستأتي ويشترط فيها نية الإمامة لأن الجماعة شرط فيها .
وأما الجمع فله صورتان : جمع تقديم ، كجمع العصر مع الظهر يوم هرفة
وجمع العشاء مع المغرب ليلة المطر الغزير ، أو الطين مع الظلمة ، وجمع العصر
مع الظهر لمن ارتحل بعد الزوال ، ونوى النزول بعد الغروب - وجمع تأخير :
كجمع المغرب مع العشاء ليلة المزدلفة ، وجمع الظهر مع العصر لمن ارتحل قبل
الزوال ونوى النزول قبل الاصفرار ، والذي يجب فيه نية الإمامة هو الجمع
ليلة المطر أو الطين مع الظلمة ، لأن الجماعة شرط فيه .

وأما صلاة الخوف : فهي أن يخاف الإمام العدو فيقسم الجيش طائفتين
ويصلي بكل طائفة ركعة في السفر ، وركعتين في الحضر ، ثم يتمون لأنفسهم
ويشترط فيها نية الإمامة لأنها لا تصلح كذلك إلا بجماعة .

وأما صلاة الاستخلاف : فهي أن يحصل للإمام هذر يجوز الاستخلاف
فيستخلف من يتم بهم صلاتهم ، فيجب على المستخلف - بالفتح -

أن ينوى الإمامة بقلبه لأنه صار إماماً بعد أن كان مأموماً .
وأما فضل الجماعة فقال اللخمي : يحصل للإمام إذا صلى منفرداً ابتداء
ثم جاء من أحرم خلفه ولولم ينو الإمامة وهو المعتمد ، وقيل لا يحصل له
إلا إذا نواها .

(من يستحب تقديمه للإمامة)

عند اجتماع المستوفين لشروطها

يستحب تقديم : السلطان ، ثم رب المنزل ، ثم المستأجر على المالك ،
فأب فعم ، ثم الزائد في الفقه ، ثم الزائد في الحديث ، ثم الزائد في القراءة ،
ثم الزائد في العبادة ، ثم المسن في الإسلام ، ثم القرشي ، ثم ذو النسب ،
ثم حسن الخلق ، ثم جميل الخلق ، ثم حسن اللباس .

ونحب تقديم : الأورع ، والزاهد ، والحر من تقدم على غيرهم .
وإذا نقص السلطان ، أو رب المنزل عن درجة الإمامة فإنه يستخلف
من يصلح لها .

* * *

الأسئلة : س ١ - عرف الإمامة ، وبين حكمها ، وما يحصل به فضلها
وما تدرك به ، ومعنى ذلك الإدراك ، ومقدار الجماعة واذكر شروط الإمام
العامة والخاصة مفصلة ، وحكم صلاة المأموم في سبق الحدث ونسيانه من
الإمام ، ومن تسكره إمامته مطلقاً ومقيداً ، ومن تجوز بلا كراهة ، وحكم
علو الإمام أو المأموم - ومتى تبطل بذلك ؟

س ٢ - بين شروط المأموم ، ومتى يجب على الإمامة نية الامامة ، وهل
يحصل له فضل الجماعة بدون نيته الإمامة ؟ ومتى تجمع الصلاة جمع تقديم ،
ومتى تجمع جمع تأخير ؟ ومن يستحب تقديمه للإمامة عند اجتماع المستوفين

لشروطها؟ وما الحكم إذا تبين أن الإمام فاسق ، أو امرأة ، أو صبي ، أو مجنون أو مخالف لمذهبك ، أو مسح بعض رأسه . أو مس ذكره أو يصلي نفلا وأنت تصلي فرضا مع التوجيه ؛ وما حكم صلاة المأموم إذا تابع إمامه ولم ينو الاقتداء به ؟

باب صلاة الجمعة

فضل يوم الجمعة : عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال ، قال رسول الله ﷺ : « خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة ، فيه خلق آدم ، وفيه أدخل الجنة ، وفيها أخرج منها » .

وعنه عن النبي ﷺ قال : « الصلوات الخمس ، والجمعة إلى الجمعة ، ورمضان إلى رمضان ، مكفرات لما بينهن إذا اجتنب الكبائر » ، رواهما مسلم .

حكمها : صلاة الجمعة والسعي إليها فرض عين بالكتاب والسنة والإجماع . أما الكتاب فقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ) .

وأما السنة فقوله ﷺ : « الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة : عبد مملوك ، أو امرأة ، أو صبي ، أو مريض » ، رواه أبو داود ، وأجمعت الأمة على وجوبها .

ولا تسقط الجمعة : بفعل البعض لها عن الباقي ، لتعنيها على كل مكلف مستكمل لشروطها الآتية ، وذلك للحديث المتقدم ولقوله ﷺ : « لقد هممت أن آمر رجلا يصلي بالناس ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة بيوتهم » ، رواه مسلم .

وقتها : وقت صلاة الظهر ، ويمتد للغروب على المعتمد .

(شروطها)

والجمعة شروط وجوب وهي ما يتوقف عليها وجوبها ، وشروط

صحة ، وهي ما يتوقف عليها صحتها ويعبر عنها تارة بشروط الأداء ، أى الصحة ، وتارة بالاركان .

(شروط وجوب الجمعة)

فأما شروط وجوبها فأربعة : الذكورية ، الحرية ، الإقامة ببلدها (١) ، ولو لستة أميال من المسجد ، أو بقرية بعيدة عنها بثلاثة أميال وثلاث (٢) ، والسلامة مع الأعذار المسقطه لها .

فلا تجب الجمعة على امرأة ولا عبد ، ولا مسافر ، ولا مريض ، كما أنها لا تجب على صبي ، وذلك لقوله ﷺ :

« من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة يوم الجمعة إلا مريضاً أو مسافراً ، أو امرأة ، أو صبيّاً ، أو ملوكاً ، رواه الدارقطني عن جابر ، ولا يبعد من شروطها البلوغ والعقل ، لأنه لا يبعد من شروط الشيء إلا ما كان خاصاً به ، وإن حضر الجمعة من لا تجب عليه وصلّاها سقط عند الظهر .

(شروط صحة الجمعة)

أو شروط أدائها أو أركانها

وأما شروط صحتها فخمسة : الاستيطان ، وحضور اثني عشر رجلاً للخطبتين والصلاة ، والإمام ، والخطيبان ، والجامع ، وكل شرط من الخمسة له شروط .

(فالشرط الأول الاستيطان)

وهو الإقامة بقصد التأييد ، فهو أخص من الإقامة وله شرطان :

- (١) ولو كان غير مستوطن بأن كان مقيم بمجاورة أو تجارة أو غير ذلك إقامة تقطع حكم السفر أربعة أيام فأكثر لكن لا تنعقد به .
- (٢) الميل يساوى ١٠٠٠ باع يساوى ٤٠٠٠ ذراع شرعى يساوى ١٧٦٠ متراً يساوى ١٧٦ ك .

- ١ - أن يكون ببلد ، أو أخصاص من قصب ، أو أعواد لاخيم ، لأن الغالب على أهلها الارتحال .
- ٢ - وأن يكون بجماعة تتقرب (١) بهم القرية عادة بالأمن على أنفسهم والاستغناء في معاشهم العرفي عن غيرهم ، ولا يحدون بعدد معين .

(الشرط الثاني)

- حضور اثني عشر رجلاً للخطبتين والصلاة ، لأن الذين لم ينفضوا عن رسول الله ﷺ حين قدوم العير كانوا كذلك .
- وله أربعة شروط : ١ - أن يكونوا ممن يجب عليهم الجمعة فلا يصح أن يكون منهم عبد ، أو صبي ، أو مسافر .
- ٢ - أن يكونوا من أهل بلد الجمعة المستوطنين فلا يصح أن يكون منهم مقيم ببلد الجمعة أو غيرها .
- ٣ - بقاؤهم مع الإمام من أول الخطبتين للسلام فلو فسدت صلاة أحدهم بطلت الجمعة .
- ٤ - كونهم مالكيين أو حنفيين ، أو شافعيين مقلدين لمالك أو أبي حنيفة .

(الشرط الثالث : الإمام)

- وله شرطان : ١ - أن يكون ممن يجب عليه الجمعة ، فلا يصح أن يكون صبياً ، ولا عبداً ، ولا مسافراً .
- ٢ - وأن يكون هو الخاطب إلا لعذر يبيح الاستخلاف كرعاف ونقص وضوئه ، ويجب انتظاره للعذر القريب .

(١) تسكون .

(الشرط الرابع : الخطبتان (١))

ولها شروط تسعة : أن يكونا من قيام (٢) وأن يكونا بعد الزوال .
وأن يكونا داخل المسجد ، وأما يكونا قبل الصلاة ، وأن يكونا جبراً ،
وأن يكونا بالعربية ولو لأعجميين وأن يتصلا بالصلاة ، وأن يحضرهما
الجماعة الاثنا عشر ، وأن يكونا مما تسميه العرب خطبة ولو سجدتين نحو
(اتقوا الله فيما أمر ، وانتهوا عما نهى عنكم) فإن سجد أو هلك ، أو كبر
فقط لم يحزه خلافاً لأبي حنيفة ، ويستحب الطهارة فيهما .

(الشرط الخامس : الجامع)

وله شروط أربعة : أن يكون مبنياً ، وأن يكون بناؤه مساوياً للبناء
المعتاد لأهل البلد ، فلو كان أخصاصاً صح بناء المسجد من البوص ، وأن
يكون في البلد أو قريباً منها (٣) وأن يكون متحداً لامتداداً ، إلا إذا احتجج
بغيره لكثرتهم وضيق العتيق أو لوجود عداوة مانعة من الاجتماع في محل
واحد ولا يشترط وقفه ، وتصح الجمعة برحبته ، وبالطرق المتصلة به (٤) .

(١) الخطبة لها ركن واحد هو : اشتغالها على تحذير أو تبشير ولا يشترط
السجود فيها على الأصح ، فلو أتى بها نظماً أو شراً صح وندب لإعادتها ما لم يصل
فإن صلى فلا إعادة .

(٢) وقيل القيام فيها سنة ، والأظهر أنه واجب غير شرط .

(٣) حد بعضهم القرب بانعكاس دخان القرية عليه وبعضهم بأربعين ذراعاً
وبعضهم بأربعين باعاً .

(٤) علم مما تقدم أن الجمعة لا تصح من مقيمين غير مستوطنين كالهاجر جماعة
إلى بلدة خالية من أهلها ، ونووا الإقامة فيها مدة ثم يرتحلون عنها فأرادوا صلاة
الجمعة فيها فلا تصح منهم ولا تصح بأقل من اثني عشر رجلاً غير الإمام خلافاً لأبي حنيفة
ولا تصح فرادى ولا بدون خطبتين . كما لا تصح في غير الجامع كالبيوت والفضاء
خلافاً للأمة الثلاثة . تنبيه : قال المحقق ابن رشد المالكي في كتابه بداية المجتهد =

(آداب الجمعة)

تنقسم آداب الجمعة إلى ثلاثة أقسام :

١ - واجب وهو تجنب ما تتولد منه الروائح الكريهة كالبصل والثوم والفجل ونحو ذلك .

٢ - سنن مؤكدة وهي ثلاث : ١ - الغسل لكل مصل ، ولو لم تلزمه الجمعة ، وصحته بطلوع الفجر ، واتصاله بالرواح إلى المسجد فإن فصل كثيراً أو تغدى خارجة اختياراً أو إضطراباً وطال أعاده لبطلانه .

٢ - وجلس الخطيب أول كل خطبة .

٣ - واستقبله بذاته لاجمته ، وقيل يجب .

٤ - مندوبات مؤكدة وهي : تحسين الهيئة بقص شارب وأظافر ، وحلق عانة وتنف لإبط إن احتاج إلى ذلك . واستعمال سواك ، وقد يجب لإزالة رائحة كريهة كبصل ، وتجميل بالثياب وأفضالها البيض ، وتطيب بما خفى لونه وظهر ريحه لغير نساء ، فيحرم التجميل بالثياب والتطيب عليهن ، والمشى في الذهاب فقط للقادر عاياه والتجهير^(١) وتقصير الخطبتين والثانية أقصر . ورفع صوته بهما ، وبدؤهما بحمد الله والصلاة على النبي ﷺ وختم الثانية بيغفر الله لنا ولكم ، وأجزأ في الندب أذكروا الله يذكركم ، وقراءة في الخطبة الأولى ولو آية ، والأولى سورة من قصار المفصل ، ، وتوكل الإمام على عصا ، وقراءة سورة الجمعة في الركعة الأولى ، وإذا جاءك المنافقون

== بعد أن سرد شروط صحة الجمعة في المذاهب المختلفة : وهذا كله تعمق في هذا الباب ودين الله يسر ، ولقائل أن يقول : إن هذه لو كانت شروطاً في صحة الصلاة لما جاز أن يسكت عنها ﷺ ولا أن يترك بيانها لقوله تعالى : (لتبين للناس ما نزل إليهم) ولقوله تعالى : (ولتبين لهم الذي اختلفوا فيه) .
(١) هو الذهاب في الهاجرة ، والمراد بها الساعة السادسة التي يليها الزوال .

في الثانية ، أو سبج في الأولى ، وهل أُنَاك في الثانية (١) .

(الأمور التي تحرم يوم الجمعة اثنا عشر)

(١) السفر عند الزوال لمن يجب عليه الجمعة إلا لضرورة .

(٢) والتخطي لقاب الجالسين (٣) وابتداء صلاة نفل ولو لداخل (٢)
من خروج الإمام للخطبتين حتى تنتهي الصلاة ، وقطع ولو عقد ركعة ولو لم
يتمدد إن كان جالساً ، ولا يقطع الداخل إلا إن تعمد النفل (٤) والكلام
أثناء الخطبتين أو بينهما ولو لغير سامع إلا إن لغا الإمام (٥) وسلام من داخل
أو جالس على أحد (٦) وردده ولو بالإشارة (٧) وتشميت عايط
(٨) والرد عليه (٩) ونهى لاغ ولو بالإشارة له بأن ينكف (١٠) وأكل
أو شرب (١١) والبيع والشراء ونحوهما عند الأذان الثاني إلى أن يسلم الإمام ،
ويفسخ إن وقع ويستثنى الماء للوضوء (١٢) وحضور الشابة التي تخشى
عنها الفتنة .

(الأمور التي تترك يوم الجمعة سبعة)

(١) السفر بعد الفجر وقبل الزوال لمن يدركها في سفره . (٢) وترك

(١) فعن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة الجمعة
سورة الجمعة والمنافقين ووعن النعمان ابن بشير رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ
يقرأ في العيدين وفي الجمعة بسم الله الرحمن الرحيم وهل أُنَاك حديث الناشية ،
قال : وإذا اجتمع العيد والجمعة في يوم واحد يقرأ بهما في الصلاتين ،
رواهما مسلم .

(٢) وقال السيوري بجوازه للداخل حال خروج الإمام للخطبة وهو مذهب
الشافعي لحديث جابر قال : دخل رجل يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب ، فقال :
أصليت ؟ قال لا قال فصل ركعتين ، متفق عليه .

(٣) والسلام على مجلس فيه تلاوة قرآن أو تدريس علم مكروه .

(٥ - الدرد الهبة - أولى إعدادي)

العمل يوم الجمعة إذا قصد أنه سنة د لما فيه من التشبه باليهود والنصارى في السبت والأحد، لا لراحة ونحوها ٣ - والتخطي لرقاب الجالسين قبل جلوس الخطيب على المنبر ٤ - وترك الخطيب الطهارة في الخطبتين ٥ - وتنقل الإمام قبل الخطبة إن كان جالساً في المسجد ٦ - وتنقل الجالس في المسجد عند الأذان الأول إذا كان مقتدى به أو غير مقتدى به لكن يخشى عليه أن يعتقد فرضيته ٧ - وحضور الشابة التي لا يخشى منها من الفتنة .

(الأعذار المبيحة للتخلف عن الجماعة اثنا عشر)

- ١ - المطر الشديد ، وهو الذي يحمل أواسط الناس على تغطية رؤوسهم
- ٢ - والوحل الكثير : وهو الذي يحمل أواسط الناس على ترك المداس
- ٣ - والجذام الذي تضرر راحته بالناس ٤ - والمرض الذي يشق معه الإتيان إلى الجمعة ولولم يشتد ٥ - والقريض وهو القيام بشئون المريض إذا لم يكن عنده من يقوم به وخشى عليه الضيعة ، فإن كان صديقاً ملاطفاً أو قريباً خاصاً جاز التخلف عنده لو وجد من يعوله أو لم يحش عليه الضيعة
- ٦ - والقيام بشئون المحتضر وهو المشرف على الموت ٧ - والقيام بشئون الميت لأن من إكرام الميت تعجيل دفنه ٨ - والخوف من ضرب ظالم أو حبسه أو أخذ مال يضر به ٩ - وخوف المعسر الذي لم يثبت همره من حبس الغريم ١٠ - وعدم القائد للأعمى إذا لم يمتد بنفسه أو علم أنه إذا سار في الطريق لا ترشده الناس إلى المسجد ، وإلا وجبت عليه الجمعة .
- ١١ - وعدم وجود سائر للمورة ١٢ - ووجود رائحة كريهة تؤذى الجماعة ولم يستطع إزالتها .

* * *

الاستئلة : س ١ - بين حكم صلاة الجمعة ، والسعى لها ، ودليل كل وقتها ، وشروط وجوبها وهل منها البلوغ والعقل مع التوجيه ، وبين أركانها

فارقا بينها وبين شروط صحتها أو أدائها وما يشترط في كل ركن ، وفي كل من إمام الجمعة وخطبتها ، وجامعها ، وحكم صلاتها بسطح المسجد أو طرقه ، وفي مساجد متعددة ببلد واحد .

س ٢ : بين آداب الجمعة ، وما يحرم يومها وما يكره ، الأهازيج المبيحة للتخلف عنها ، وحكم السفر يومها ، والكلام والتنقل والإمام يخطب ، والبيع والشراء وتختلف الأعمى عنها ومن يقوم بتمريض مريض ، وحضور نساء لها ، وترك القيام في الخطبتين أو الطهارة ، وصلاة الجمعة قبل الخطبة أو بالخلاء .

(صلاة العيدين : الفطر والأضحى)

حكمها : سنة مؤكدة في حق مأمور الجمعة مع الإمام ، ومنذوبة لغير مأمورها من الصبيان والعبيد والنساء ولمن فاتته مع الإمام ، وأول صلاة صلاها النبي ﷺ عيد الفطر سنة ٢ هـ .

زمنها : من حل النافلة للزوال ، فلا تصلى بعده لفوات وقتها ، والنوافل لا تقضى إلا فجر يومه للزوال .

صفتها : ركعتان فقط جهرأ بعد الأذان ولا إقابلة ، يكبر في الأولى ست تكبيرات بعد تكبيرة الإحرام ، وفي الثانية خمس تكبيرات غير تكبيرة القيام ، بلا فصل بين التكبير إلا بقدر تكبير المؤتم ، وتحراه مؤتم لم يسمع ولا يرفع يديه في غير الإحرام .

ومحل التكبير قبل القراءة ، ولو اقتدى بحنفى فلا يؤخره وكل تكبيرة سنة مؤكدة ، فإن نسيه وتذكره في أثناء القراءة أو بعدها كبر ما لم يركع ، وأعاد القراءة وسجد لزيادتها بعد السلام ، فإن ركع تمادى وجوباً وسجد غير المؤتم قبل ولو ترك تكبيرة واحدة ، وأما المؤتم فإن الإمام يحمله عنه . والمسبوق الذي أدرك بعض التكبير كبر مع الإمام ما أدركه وكل بعد شروغ الإمام في القراءة ، والذي أدرك القراءة يكبر سبعا بالإحرام ،

ومدرك الثانية يكبر خمساً ، ثم إذا قام للقضاء يكبر سبعةً بتكبيره القيام ،
ومدرك سجود الثانية أو التشهد يكبر سبعةً بالقيام .

مندوبات العيد : إحياء ليلته بالعبادة ، وغسل يدخل وقته بالسندس
الآخر من الليل وكونه بعد الصبح ، والتطيب ، والتزين بالثياب الجديدة
ولن لغير مصل ، والمشى في الذهاب فقط للقادر ، والرجوع من طريق أخرى ،
وفطر قبل الذهاب إلى المصلي في عيد الفطر ، وكونه على تمر وترأ أن وجده
ولاً حساً حصوات من ماء ، وتأخيره في عيد النحر ، والخروج للصلاة بعد
طلوع الشمس من قرب داره ، والتكبير في الذهاب وفي المصلي للشروع
في الصلاة ، وكونه جهرأ ، وإيقاع الصلاة بالخلاء لإيمكة ، والقرامة في الركعة
الأولى بعد الفاتحة بسورة الأعلى أو العاشية وفي الثانية بالشمس وضحاها
أو الليل (١) وخطبتان كالجمعة ، وكونهما بعد الصلاة « وأعيدتا ندباً إن قدمتا »
واستفتاحهما بالتكبير ، وتخللهما به بلاحد ، وإقامتها لغير مأمور الجمعة ولمن
فاته مع الإمام ، والتكبير إثر خمس عشرة فريضة ، وقته من ظهر يوم النحر
إلى صبح اليوم الرابع . فإذا نسي كبر إن قرب ، وكبر مؤتم ترك إمامه ،
وتنبيه الناس ولو بالكلام ، والتكبير بالوارد وهو « الله أكبر ثلاثاً ،
فإن زاد بعد الثالثة لا إله إلا الله والله أكبر وقته الحمد فحسن ، والأول أحسن ،
وكره التغفل قبلها وبعدها بمصلي لا بمسجد .

* * *

الأسئلة : بين حكم صلاة العيدين ، والمطالب بها ، ووقتها ، وصفتها ،
ومحل التكبير ومندوباته ، والحكم إذا سها الإمام فيها عن التكبير ثم نذكر في

(١) لكن في مسلم كما في النسائي (كان النبي ﷺ يقرأ في العيدين وفي الجمعة
بسم الله ربك الأعلى وهل أتاك حديث العاشية) وفي الموطأ ومسلم (كان
النبي ﷺ يقرأ في الفطر والاضحى بـ « دق ، واقتربت) .

الركوع أو قبله ، وحكم المسبوق إذا دخل مع الإمام في الركعة الأولى أثناء التكبير أو القراءة أو الركوع أو دخل في الركعة الثانية أثناء القراءة أو الركوع أو النشهد .

(صلاة الكسوف)

الكسوف ذهاب ضوء الشمس كلا أو بعضا وهو الغالب .
حكمها : سنة عين مؤكدة على مأمور الصلاة ولو صلياً وعمودياً ومسافراً إلا أن يجد سيره لأمر مهم .
وقتها : من حل النافلة للزوال ، وصفته ركعتان بركوعين في كل ركعة ، وتذكر صلاتها مع الإمام بالركوع الثاني ، لأنه فرض الأول سنة ، والفاصلة فرض في كل منهما على الأرجح .
مندوباتها : صلاتها بالمسجد ، وإسراؤها على المشهور ، وتطويل القراءة بنحو البقرة وموالياتها في القيامات ، وتطويل الركوع كقراءة ، وتطويل السجود كالركوع إلا لخوف خروج الوقت أو ضرر المأموم ، وصلاتها جماعة ، ووعظ بعدها ، وإذا انجلت الشمس قبل ركعة أتمها كالنوافل ، وبعد تمام ركعة فقولان .

(صلاة الخسوف)

الخسوف ذهاب ضوء القمر كلا أو بعضا .
حكمها : مندوبة في حق من يجب عليه الصلاة .
صفتها : ركعتان جهراً كالنوافل ، وتندب كونها في البيوت وتكرارها حتى ينجلي ، أو يغيب في الأفق ، أو يطلع الفجر .

* * *

الاستئلة : بين الكسوف ، وحكم صلاته ، ووقتها ، وصفتها ومندوباتها ،

والحكم إذا انجلى قبل النمام ، ثم تكلم عن كل ذلك في صلاة الحسوف .

(صلاة الاستسقاء)

الاستسقاء لغة : طلب السقي ، وشرعا طلب السقي من الله تعالى بمطر أو نيل لقحط نزل بهم أو غيره بالصلاة المعهودة .

حكها ووقتها وصفتها : كالعيد إلا التكبير فيدل بالاستغفار بلاحد ، ودليل سفيها حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه قال : « رأيت النبي ﷺ يوم خرج يستسقي ، قال : لحول إلى الناس ظهره واستقبل القبلة يدهو ، ثم حول رداءه ، ثم صلى ركعتين جهرا فيهما بالقراءة ، متفق عليه .

ما تكون له خمسة أشياء : تخلف مطر ، أو نيل ، أو قلتها ، أو قلة جرى عين ، أو غورها ، ويصلونها عند الحاجة ولو كانوا مسافرين بسفينة ، وكررت في أيام إن تأخر السقي أو كان غير كاف .

ويخرج لها الإمام والناس ضحوة مشاة بثياب المهينة مع الخضوع والخضوع ، والمسلمون الأحرار المكفون ، والمسنات من النساء ، والصبيان الذين يعقلون القرب والعبيد يخرجون لها باتفاق ، والشابات الفاتنات ، والنفساء والحائض لا يخرجن باتفاق ، والصبيان الذين لا يعقلون القرب والبهائم والشابات ، غير الفاتنات وأهل الذمة اختلف فيهم ، والمشهور فيما عدا أهل الذمة لا يخرجون ، أما هم فيخرجون مع الناس لا قبلهم ولا بعدهم ولا يفردون يوم .

مندوباتها عشرة : خطبتان بعدها بالأرض كالعيد وإبدال التكبير في خطبتي العيد بالاستغفار بلاحد في أول الأولى والثانية ، وتحويل الأردية للذكور بلا تنسكيس ، فيجعل ما على العاتق الأيسر على الأيمن وما على الأيمن على الأيسر ، يفعل الإمام ذلك أولا بعد فراغه من الخطبتين وتوجهه للقبلة ، فيفعل المأمون ما فعله وهم جلوس ، ومبالغة الإمام في الدعاء برفع القحط

ولإنزال الغيث والرحمة وعدم المؤاخنة بالذنوب^(١) والحاضرون يؤمنون على دعائه في ابتهال وتضرع ، ونذب صيام ثلاثة أيام قبلها ، وصدقة بما تيسر ، وأمر الإمام بهما ، وبالتوبة ورد التبعات لأهلها ، وإقامتها لطلب سعة ، ودعاء غير المحتاج للمحتاج ، لأنه من التعاون على البر والتقوى ، ولا تندب الصلاة ، وجاز تنقل قبلها وبعدها .

* * *

الأسئلة : عرف الاستسقاء وبين حكم صلاته ، ودليله ، ومكانها ، وزمانها ، وكيفيتها ، ومندوباتها ، ومن يخرج لها ومن لا يخرج ، وهل يخرج لها الكتاب وينفردون بزمان ومكان ؟

باب صلاة الجنازة

الواجب للبيت : خمسة أشياء فروض كفاية ، وإذا قام بها البعض سقطت عن الباقين وإذا لم يقم بها أحد أتم الجميع ، وهي الغسل والكفن ، والصلاة عليه ، والجل ، والدهن .

فحكم صلاة الجنازة : فرض كفاية ، وشرعت بالمدينة المنورة في السنة الأولى من الهجرة .

فضلها : قال رسول الله ﷺ : « من شهد الجنازة حتى يصلى عليها فله قيراط ، ومن شهدا حتى تدفن فله قيراطان ، قيل : وما القيراطان ؟ قال : مثل الجبلين العظيمين ، متفق عليه .

(١) في أبي داود : كان رسول الله ﷺ إذا استسقى قال : « اللهم اسق عبادك وبهائمك وانشر رحمتك ، وأحي بلدك الميت ، » .

وغسل الميت والصلاة عليه متلازمان : فمن يغسل يصلي عليه ، ومن لا يغسل لا يصلي عليه .

متى يجب تغسيل الميت والصلاة عليه ؟ إذا توفرت فيه ستة شروط هي : أن يكون الميت مسلماً ، حاضراً ، استقرت حياته بعد الولادة ولو لحظة ، ليس شهيداً في قتال لإعلاء كلمة الله تعالى ، ولم يكن قد صلى عليه ، ولم يفقد أكثر من ثلثه : ومن فقد شرطاً منها لا يغسل ولا يصلي عليه .

أركان صلاة الجنازة خمسة : النية ، والقيام لها للقادر ، وأربع تكبيرات ، والدعاء بعد كل تكبيرة بما تيسر ، والسلام .

(الشرح)

١ - النية : بأن يقصد الصلاة على هذا الميت ، ويشترط معرفة كونه ذكراً أو أنثى ، ولا يضر اعتقاد كونه ذكراً فتبين أنه أنثى ولا العكس .

٢ - القيام لها للقادر : ويندب أن يقف الإمام وسط الرجل وعلى منكبي الأنثى جاعلاً رأس الميت عن يمينه إلا في الروضة فعن يساره والمرأة تقف بالعكس .

٣ - أربع تكبيرات : بتكبيرة الإحرام ، كل تكبيرة بمؤلة ركعة ، فإن زاد الإمام خامسة عمداً أو سهواً لا ينتظرون بل يسلمون قبله ، وصحت لهم ، وله أيضاً ، فإن انتظروا سلموا بسلامه وصحت ، وإن نقص سهواً سمح له ، فإن رجع وكبر الرابعة كبروا معه وسلموا بسلامه وإن لم يرجع كبروا لأنفسهم وسلموا وصحت ، وقيل تبطل لبطلانها على الإمام .

وإن نقص عمداً وهو يراه مذهباً كذا وصحت للجميع ، وإن كان لا يراه مذهباً بطلت على الجميع ولو أتوا برابعة تبعاً لبطلانها على الإمام ، كإن نقص سهواً وطال ، أو إلى التكبير بلا دعاء : وأعادها ما لم تدفن . ورفع اليدين عند التكبيرة الأولى مندب ، وعند غير ما خلافاً الأولى .

٤ - الدعاء للبيت بعد كل تكبيرة بما تيسر ، ولا يستحب في صلاة الجنائزة دعاء معين اتفاقاً ، وأقله : اللهم اغفر له ، وندب إسماعله وبدؤه بحمد الله ، والصلاة على رسول الله ﷺ .

٥ - السلام : يسلم كل من الإمام والمأموم تسليمية واحدة جهرًا من الإمام وسراً من المأموم ، والمسبوق بالتكبير يصبر وجوباً حتى يكبروا ، فلا يكبر أثناء دعائهم : لأنه كالفاضي خلف الإمام ، فإن كبر صحت ولا يعتد بها عند الأكرث ، وكبر ما فاتته بعد سلام الإمام بدعاء إن لم ترفع ، فإن رفعت والآه بلا دعاء وسلم .

(الدعاء في صلاة الجنائزة)

اختاروا في المذهب أن يقول المصلي على الجنائزة :

(الحمد لله الذي أمات وأحيا : والحمد لله الذي يحيي الموق وهو على كل شيء قدير ، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد) .

واللهم إنه عبدك وابن عبدك ، وابن أمتك ، كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك ، وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به ، اللهم إن كان محسناً فزد إحسانه ، وإن كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته ، اللهم لا تحرمتنا أجره ، ولا تفتنا بعده ، واغفر لنا وله .

يقول في المرأة : اللهم إنها أمتك وبنت عبدك ، وبنت أمتك ، ويستمر في الدعاء المتقدم بصيغة التأنيث .

فإن كان يصلي على ذكر وأثنى معاً : يغلب الذكر على الأثنى فيقول : اللهم إنهما عبدك وابنا عبدك ، وابنا أمتك كانا يشهدان .. الخ .

وكذا إذا كان يصلي على جماعة من رجال ونساء : فإنه يغلب الذكور

على الإناث ، فيقول : اللهم لهن عبيدك وأبناء عبيدك وأبناء إمائك كانوا يشهدون الخ ..

فإن كن نساء يقول : اللهم لهن إماءك ، وبنات عبيدك وبنات إمائك ، كن يشهدن .. الخ ..

ويُزاد على الدعاء المذكور بعد التكبير الرابعة في حق كل ميت ولو طفلاً اللهم اغفر لأسلافنا ، وأفرادنا وإن سبقنا بالإيمان ، ومن توفيته منا فتوفه على الإسلام ، واغفر للمسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات ، ثم يسلم .

(دعاء الطفل)

ويقول في الطفل الذكر : اللهم إنه عبدك وابن عبدك ، أنت خلقتَه ورزقته ، وأنت أمته وأنت تحييه ، اللهم اجعله لو ألبس سلفاً وذخراً ، وفرطاً وأجرأ ، وثقل به موازينهما وأعظم به أجورهما ، ولا تفتننا وإياهما بعده ، اللهم الحق بصالح سلف المؤمنين في كفالة إبراهيم ، وأبدله داراً خيراً من داره ، وأهلاً خيراً من أهله : وعافه من فتنة القبر ، وعذاب جهنم (١) .

* * *

(١) من دعاء النبي ﷺ في صلاة الجنازة عن عوف بن مالك قال : سمعت النبي ﷺ ، وصلى على جنازة ، يقول : اللهم اغفر له وارحمه ، واعف عنه ، وعافه ، وأكرم نزله ، ووسع مدخله ، واغسله بماء وثلج وبرد ، ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله داراً خيراً من داره ، وأهلاً خيراً من أهله ، وزوجاً خيراً من زوجته ، وقه فتنة القبر وعذاب النار ، قال عوف : فتمنيت أن لو كنت أنا الميت لدعاه رسول الله ﷺ لذلك الميت ، رواه مسلم والنسائي .

وعن أبي إبراهيم الأشعري عن أبيه عن النبي ﷺ أنه صلى على جنازة ==

الأسئلة : بين الواجب للبيت ، وحكم صلاة الجنازة ، وفضلها ، ومن يجب تفصيله والصلاة عليه ، وأركان صلاة الجنازة شارحاً لها ، وحكم الإمام إذا زاد أو نقص عمداً أو تكبيراً سهواً ، أو والى التكبير بلا دعاء ، وحكم المسبوق .

باب الصيام

الصوم لغة : مطلق الإمساك ، وشرعاً الإمساك عن شهوتي البطن والفرج يوماً كاملاً من طلوع الفجر الصادق إلى غروب الشمس بنية التقرب إلى الله تعالى .

حكم صوم رمضان : فرض عين بالكتاب والسنة والإجماع قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون) وقال ﷺ : بنى الإسلام على خمس ، الحديث المتقدم وأجمعت الأمة على وجوبه .

متى فرض ؟ فرض بالمدينة المنورة يوم الاثنين في اليوم الثاني من شعبان في السنة الثانية من الهجرة (١) .

فضله : قال ﷺ : « من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » متفق عليه .

== فقال : اللهم اغفر لحينا وميتنا ، وصغيرنا وكبيرنا ، وذكرنا وأنثانا ، وشاهدنا وغائبنا ، اللهم من أحييته منا فأحيه على الإسلام ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان ، اللهم لا تحرمنا أجره . ولا تفتننا بعده ، رواء الترمذي .

(١) حكمة مشروعيته : الصوم الشرعي مدرسة تهذيبية يكسر الكبر ويعلم الصبر ، ويسن خلال البر ونتيجة التقوى في أوسع معانيها قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون) .

(ما يجب به الصوم والفطر)

يجب بأحد أمور ثلاثة : ١ - رؤية عدلين (١) للهلال أو عدل واحد
من لا اعتناء لهم بأمر الهلال ، ولا يحكم برؤيته حاكم عندنا فإن حكم به
مخالف لنا لزم الصوم وهم .

٢ - رؤية جماعة مستفيضة يستحيل تواطؤهم على الكذب ، كل واحد
يدعى رؤيته لا السماع من غيره .

٣ - إكمال شعبان ثلاثين يوما عند الصوم وإكمال رمضان ثلاثين يوما
عند الفطر .

ولا يثبت الهلال عندنا بقول فلسكي ، لا في حق نفسه ولا في حق غيره
لأن الفارغ أناط الصوم والفطر والحج برؤية الهلال لا بوجوده .

(أركان الصوم)

أركانه اثنان : ١ - النية قبل الفجر أو معه لقوله ﷺ : « إنما الأعمال
بالنية وإنما لكل امرئ ما نوى » وزمنها الليل كله من غروب الشمس
إلى طلوع الفجر الصادق لقوله ﷺ : « من لم يبيت الصيام قبل الفجر
فلا صيام له » رواه الخمسة .

٢ - التكف عن المفطر من طلوع الفجر الصادق إلى غروب الشمس
لقوله تعالى (فالآن باسروهن وابغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا
حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام
إلى الليل) .

والنية الواحدة كافية في كل صوم واجب التتابع وهو صوم رمضان ،
وكفارته ، وكفارة القتل والظهار والتمتع ، ونذر صوم شهر معين ، لكن

(١) العدل هو المسلم المكلف الذكر الحر الخالي من ارتكاب كبيرة
أو إصرار على صغيرة أو فعل ما يحل بالمرءة .

يستحب تجديدهما كل ليلة ما لم ينقطع التتابع ، فإذا انقطع التتابع بسفر أو مرض ، أو حيض أو نحو ذلك وجب تجديدهما .

والنية قبل ثبوت الشهر باطلة ، ولو تبين أن ذلك اليوم من رمضان ، لكن يجب الإمساك لحرمه الشهر ، وتجب الإعادة .

(شروط الصوم ثلاثة)

(١) شروط وجوب فقط وهى ثلاثة :

١ - البلوغ فلا يجب على صبي ولا يؤمر به .

٢ - القدرة فلا يجب على مريض ونحوه . ويقضيه وجوباً عند الاستطاعة .

٣ - الحضور ، فلا يجب على مسافر سفر قصر ويقضيه وجوباً كذلك .

(ب) شروط صحة فقط وهى اثنان : ١ - الإسلام ، فلا يصح من كافر وإن كان واجبا عليه ويعاقب على تركه زيادة على عقاب الكافر .

٢ - الزمن القابل للصوم ، فلا يصح في يوم العيد .

(ج) شروط وجوب وصحة معا وهى ثلاثة : ١ - العقل فلا يجب على

مجنون ولا مغنى عليه ، ولا يصح منهما ، لكن يجب عليهما بعد الإفاقة

ولو بعد سنتين قضاء ما فاتهما في حالة غيبوبة العقل ، وأما الصلاة فلا يقضيان

منها إلا ما أفاقا في وقته وإذا غاب عقل أحدهما يوما كاملا ، أو جلّه ، أو قلّه

ولم يسلّم أوله وجب عليه قضاء ذلك اليوم ، ولا يجب عليه الكف فيما بقى من

اليوم على المعتمد ، وإذا غاب نصف اليوم أو أقله ، وكان مقيما وقت النية

فلا يجب عليه القضاء متى نوى قبل غيبوبة العقل .

٢ - الخلو من الحيض والنفاس . فلا يجب اليوم على حائض ولا نفساء ،

ولا يصح منهما : ومتى طهرت إحداهما قبل الفجر ولو بلحظة وجب عليهما

تبليغ النية والصوم ، ويجب عليهما قضاء ما فاتهما من صوم رمضان

بعد زوال المانع ، بخلاف الصلاة .

٣ - دخول الوقت : فيما له وقت معين كرمضان ، فلا يجب صوم رمضان قبل ثبوت الشهر ، ولا يصح .

(مندوبات الصوم)

إمساك بقية اليوم لمن أسلم فيه ، وقضاؤه (١) والإمساك الشك ليتحقق الحال ، وتعجيل القضاء ، وتتابعه ، وتتابع كل صوم غير واجب التتابع ، وصوم بسفر وإن علم الدخول لوطنه بعد الفجر ، وتعجيل الإفطار بعد تحقق الغروب ، وكونه على رطبات فتمرات وتراً خلوى لحسوات من ماء ، والسجور للثقوى به على الصوم ، وتأخير ، وكف اللسان والجوارح عن فضول القول والفعل الذي لا إثم فيه ، وصوم عرفة لغیر الحاج والعمامة قبله وصوم المحرم لاسيما عاشوراء ، وتاسوعاء ، وصوم رجب وشعبان ، وصوم ستة من شوال ، وثلاثة أيام من كل شهر وصوم الاثنين والخميس ، وقيام رمضان لقوله ﷺ « من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ، ما تقدم من ذنبه ، والإكثار فيه من تلاوة القرآن .

يوم الشك : هو يوم الثلاثين من شعبان إذا كانت السماء مغيمة في ليلته ولم تثبت الرؤية . وقال الشافعي : هو صبيحة الثلاثين إذا كانت السماء مصحية وشاع على السنة من لا تقبل شهادته رؤية الهلال ولم تثبت .

(مكروهات الصيام)

١ - ذوق الملح ونحوه ، فإن وصل إلى حلقة منه شيء غلبه فعله القضاء وعمدا عليه القضاء والسكفارة ٢ - ومقدمات الجماع مثل القبلة والملاعبة إن

(١) ولم يجب ترغيباً له في الإسلام بخلاف من زال عذره المبيح له الفطر مع العلم بربطه رمضان كصبي بلغ بعد الفجر ، ومريض صح ، ومسافر قدم ، فلا يندب له الإمساك بقية اليوم ويجب عليه القضاء ، واحترق بقوله مع العلم بربطه رمضان عن النامى ومن أفطر يوم الشك فإنه يجب عليهما الإمساك بعد زوال العذر .

علمت السلامة وإلا حرمت ٣ - والحجامة للمريض إن شك في السلامة، وإن علم عدمها حرمت، وإن تيقن السلامة فلا كراهة، ومثله الصحيح .
٤ - وإظهار صيام الستة أيام من شوال إن وصلها بالعيد وبعضها، وكان مقتدى به، وذلك خشية أن يلحقها الجاهل برمضان .
٥ - وتحديد الثلاثة أيام من كل شهر بالبيض .

٦ - ونذر صوم يوم مكرر لثقله على النفس فيكون لغير الطاعة أقرب .
٧ - وتطوع بصوم قبل واجب غير معين كقضاء رمضان، وكفارة، فإن كان معيناً بيوم كنذر معين حرم التطوع فيه .

٨ - وصيام يوم الشك ليحتاط به من رمضان لقول عمار : « من صيام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم »، رواه الأربعة، وجاز صيامه عادة، وتطوعاً، وقضاء، وكفارة، ولنذر صادق .

محرماته : وحرم صوم يوم عيد الفطر وعيد الأضحي، ويومين بعد عيد الأضحي إلا لمتنع وقارن، وكل من لزمه هدى لنقص في حج أو عمره، ووصال الصوم « وهو متابعة بعضه بعضاً بلا فطر أو سحور، وصوم تطوع من امرأة يحتاج لها زوجها أو سيدها بلا إذن منه .

(الأمور التي تجوز للصائم)

١ - السواك كل النهار بغير الرطب، ويكره بالرطب الذي يتحلل منه شيء (١) ٢ - والمضمضة للمعش ٣ - والإصباح بالجنبابة ٤ - والفطر للمريض إذا خاف زيادة المرض أو تمادي به، ووجب إذا خاف هلاكاً أو شدة ضرر .
٥ - والفطر للحامل إذا خافت على حملها، ولا إطعام عليها لا وجوباً

(١) ويحرم بقشر الجوزاء على الرجال ولو في غير رمضان، وعلى النساء في رمضان ومن استاك بسواك رطب أو بجوزاء عمداً ووصل شيء من أثر ذلك إلى المعدة فالقضاء والكفارة ولو وصل غلبة . فإن وصل نسياناً فالقضاء فقط .

ولا استحباباً ٦ - والفطر للمريض إذا خافت على ولدها ولم يمكن غيرها (١)
وتطعم وجوباً ووجب عليهما الفطر إذا خافتا هلاكاً أو شدة ضرر .

٧ - والفطر للشيخ الهرم ، ويطعم استحباباً أيضاً .

٨ - والفطر بالسفر بشروط أربعة : أن يكون سفر قصر وأن يكون مباحاً . وأن يشرع فيه قبل الفجر في أول يوم ، وأن يبيت الفطر في السفر ولو في أول يوم ، والأفضل للمسافر الصوم إن لم يحصل له مشقة .

تنبيه : من فرط في قضاء رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر وجب عليه الإطعام كما وجب على المريض إن أمكن القضاء بشعبان ، بأن يتق منه بقدر ما عليه من رمضان لا إن اتصل عذره من مرض أو نفاس أو نحو ذلك بقدر ما عليه إلى تمام شعبان ، فن عليه خمسة أيام مثلاً وحصل له عذر قبل رمضان بخمسة أيام فلا إطعام عليه وإن كان طول عامه خالياً من الأعذار وإن حصل له العذر في يومين فقط وجب عليه إطعام ثلاثة أمداد .

والإطعام عن كل يوم مد لكل مسكين بمده ﷺ وهو ملء الكفين المتوسطين من غالب قوت البلد .

(أمور يتوهم فيها القضاء ولا قضاء فيها)

١ - من غلبه القيء أو القلس ما لم يرجع منه شيء إلى حلقه ، فإن رجع غلبة فالقضاء ، وعمداً فالقضاء والكفارة ، فإن تعمد إخرجه فالقضاء ، فإن رجع منه شيء عمداً أو غلبة فالقضاء والكفارة ٢ - من احتمل وهو نائم ، أما تعمد إخرجه في اليقظة ولو بغير جماع ففيه القضاء والكفارة ٣ - من احتجم ٤ - من حجم غيره ٥ - دهن جائفة ، وهي الجرح الواصل إلى الجوف ٦ - الحقنة من الإحليل ٧ - من سبقه إلى حلقه ذباب أو بعموض ، أو غبار طريق ، أو دقيق ، أو كيل جيس لصانته أو نحو ذلك ٨ - فن اكتحل (١) فإن أمكن غيرها وطلبت أجرة فن مال الولد فإن لم يوجد فن مال الأب لأنها من توابع النفقة .

ليلاً فميط الكحل إلى حلقه نهاراً ، فإن اكتمل نهاراً فميط نهاراً
فالقضاء .

(تعريف القضاء والكفارة)

القضاء هو صوم يوم أو أكثر عوضاً عما أفطر فيه :

الكفارة : هي أحد أمور ثلاثة على التخيير (١) عتق رقبة مؤمنة سليمة
من العيوب الفاحشة ، أو صيام شهرين متتابعين بالهلال إن ابتدأ أول الشهر
فإن ابتدأ أثناء الشهر كل الأول من الثالث ثلاثين يوماً ، أو إطعام ستين
مسكيناً لكل مسكين مد بمده ﷺ .

متى تجب الكفارة ؟ تجب الكفارة بالفطر في رمضان فقط ، لأنها من
خصوصياته ، سواء كان بجماع أو إنزال منى ، ولو بإدامة نظر أو فكر ،
أو رفع نية صومه أو بوصول مفطر ، مائع أو جامد ، إلى المعدة من فم فقط
إن أفطر متعمداً ، قاصداً انتهاك حرمة الشهر (٢) من غير تأويل (٣) قريب
ولا جمل ، بأن كان متأولاً وتأولاً بعيداً أو غير متأول أصلاً .

(١) التخيير في الكفارة للحر الرشيد ، وأما العبد فإنما يكفر بالصوم إلا أن
يأذن له سيده بالإطعام ، وأما السفيف فيأمره وليه بالصوم ، فإن لم يقدر كفر عنه وليه
بأذن النوعين ، وكفر السيد عن أمته إن وطئها ولو أطاقته وكفر الرجل عن غير
أمنه كزوجته أو امرأة زنى بها إن أكرهها لنفسه والتكفير عن الغير نيابة عنه
فيكون بلا صوم لأنه عمل بدني لا يقبل النيابة وبلا عتق في الأمة إذ لا يصح
منها العتق حتى ينوب عنها ، فيتعين الإطعام وجاز العتق عن الحرية كالإطعام .
(٢) فالكفارة مقيدة بقيدين التعمد والانتهاك .

(٣) التأويل محل اللفظ على خلاف ظاهره موجب ، وقريبه ما ظهر موجب ،
وبعيد ما خفي موجب أي دليله ، والمراد به هنا الظن أي ظن إباحة الفطر .
(٦ - الدرر البهية - أولى إعدادي)

(التأويل البعيد ما استند إلى أمر موهوم غير محقق)

ومثاله ما يأتي : ١ - من انفرد بروية هلال رمضان ولم تقبل شهادته عند الحاكم فظن إباحة الفطر فأفطر ٢ - من عادته الحلي في يوم معلوم فأفطر فيه قبل حصولها ٣ - وكذلك من عادتها الحيض ولو حصل .

٤ - من اغتاب أحداً فظن إباحة الفطر فأفطر . ٥ - من أفطر لعزيمه على السفر في ذلك اليوم ولم يسافر ، فإن سافر فقريب .

ومتي وجبت الكفارة ؟ وجب القضاء ، لأنها أخص منه ، وقد يجب القضاء في صيام رمضان دون الكفارة .

متي يجب القضاء فقط في صيام رمضان ؟ يجب على من أفطر غير قاصد انتهاك حرمة الشهر ، أو كان متأولاً وتأويله قريباً ، أو كان جاهلاً .

غير قاصد انتهاك حرمة الشهر مثاله ما يأتي : ١ - من وصل إلى حلقة أو معدته مفطر من غير الفم من عين أو أنف أو أذن ، أو حقنة .

٢ - من وصل إلى حلقة الماء الغالب من المضغضة أو الاستنشاق .

٣ - النامى ٤ - المسكره ٥ - من أفطر شاكا في الغروب أو الفجر .

(التأويل القريب ما استند إلى أمر محقق موجود)

ومثاله ما يأتي : ١ - من قدم من سفره قبل الفجر فظن إباحة فطره صبيحة تلك الليلة فأفطر ٢ - من سافر دون مسافة القصر فظن إباحة الفطر فأفطر ٣ - من رأى هلال شوال نهاراً له يوم الثلاثين من رمضان فظن أنه يوم العيد فأفطر ٤ - من أصابته جنابة ليلاً ولم يغتسل إلا بعد الفجر فظن أنه لا يقبل صومه فأفطر ٥ - من تسحر مع الفجر فظن إباحة فطره لبطلان صومه فأفطر ٦ - من ثبت عنده رمضان نهاراً يوم الشك فظن عدم وجوب الإمساك فأفطر ٧ - من أفطر ناسياً أو مسكراً فظن أنه لا يجب عليه الإمساك لفساد صومه فأفطر ٨ - من نزع ما كولا أو مشروباً أو

- فرجا طلوع الفجر فظن أنه لا يقبل صومه فأفطر ، فإن علموا الحرمة أو شكوا فيها فالـكفارة ٩ - من احتجم نهاراً فظن لإباحة الفطر فأفطر .
الجاهل مثاله ما يأتي : ١ - من أصبح ففطر لأقرب عبده بالإسلام .
٢ - من كان أسيراً أو محبوساً فجعل عين الشهر فأفطر فيه .

* * *

الاسئلة : س ١ : عرف الصوم وبين حكم صوم رمضان ، ودليله ،
وحكمة مشروعيته ، وفضله ، وما يجب به الصوم والفطر وأركان الصوم ،
وحكم تبين النية كل ليلة في رمضان ، ودليل في ذلك وما وقت هذه النية ؟
ومتى يكتبني بنية واحدة ؟ وإذا نوى الصوم قبل ثبوت الشر وأمسك عن
المفطر ثم تبين أن ذلك اليوم من رمضان فما الحكم ؟

س ٢ : بين شروط الصوم ومندوباته ، ومكروهاته ، ومحرماته ، والأموار
التي تجوز للصائم ، وحكم الصوم في السفر ، وعرف القضاء والكفارة ،
وبين متى يجب القضاء فقط ومتى يجب القضاء مع الكفارة ، والأموار التي
لا قضاء فيها ، ومن فرط في قضاء رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر ،
وحكم صيام الخائض والمجنون ، ومن أفطر في نهار رمضان ناسياً أو متعمداً
بتأويل أو بغيره ، ولم يستطع الصوم لكبر أو عطش ، ومن ظن حصول
مانع من الصوم فعجل الفطر قبل حصوله ، ومن نزع ما كولا مع الفجر
ثم أمسك أو أفطر ، ومن أفطر في تطوعه ناسياً أو عامداً ، ومن اكتحل
فهيط السكحل إلى حلقه .

باب الاعتكاف

تعريفه : الاعتكاف لغة : مطلق اللزوم .
وشرعا : لزوم مسلم بمسجداً مباحاً بصوم كافٍ عن الجماع ومقدماته ،
ليله ونهاره ، يوماً بليته فأكثر للعبادة بنية .

حكمه : الاعتكاف نافلة من نوافل الخير المرغب فيها المستحبة ،
وقيل : سنة .

حكمة مشروعيته : التشبه بالملائكة في إستغراق الأوقات بالعبادة
وحبس النفس عن شهواتها واللسان عن الخوض فيما لا يعنى .

(شروط صحة الاعتكاف أو أركانه)

- ١ - النية ، لأنه عبادة ، وكل عبادة تقتضى نية .
- ٢ - الإسلام فلا يصح من كافر ٣ - التمييز ، فلا يصح من مجنون ونحوه ،
ولا من صبي غير مميز ٤ - الصوم سواء كان فرضاً أو نفلاً ، فلا يصح بدون
صوم ٥ - الكف عن الجماع ومقدماته ليله ونهاره ، وإلا فسد .
- ٦ - المسجد المباح ، فلا يصح في بيت أو خلوة ، ولا مساجد البيوت
المحجورة ، ويشترط في المسجد أن يكون جامعاً ، إذا كان المعتكف من
تجب عليه الجمعة ، ونوى اعتكافاً تدركه فيه الجمعة ، وإلا خرج للجمعة وجوباً ،
وبطل اعتكافه بمجرد خروجه برجليه معاً ، ووجب قضاؤه ، وكذلك يجب
عليه الخروج لمرض أحد أبويه القريبين أو لجنائزته جبراً لحاظ الحى منهما
وبطل اعتكافه ووجب إعادته ، فإن لم يكن الثانى حياً لا يجوز الخروج .
- مدته : أقله يوم وليلة ، ولا حد لأكثره ، وأحبّه عشرة أيام ،
ومنتهى المندوب شهر .

لوازمه : الدخول قبل غروب الشمس أو معه ، والخروج بعد الغروب
ومن نذر ، اعتكاف يوم وليلة فأكثر لزمه ما نواه ، ومن نذر ليلة لزمه يوم
وليلة ، ومن نذر يوماً لزمه كذلك يوم وليلة على المعتمد ، ومن نذر بعض
يوم لا يلزمه شيء ، ولزم تتابع الاعتكاف في نذر مطلق فإن قيد بشيء
عمل به ، وغير المندوب يلزمه بدخوله ما نواه .

مندوباته : ١ - مكثه ليلة العيد إذا صادفها ٢ - مكثه بآخر المسجد

لأنه أبعد عن الناس ٣ - وكونه برمضان ٤ - وبالعشر الأواخر لوجود ليلة القدر ٥ - وتحصيل ما يحتاج إليه من مأكل، ومشروب وملبس ٦ - واشتغاله بذكر الله والصلاة، وتلاوة القرآن .

مبطلاته : ١ - خروجه لغير ضرورة ٢ - تعمد المفطر من أكل ونحوه ٣ - تعمد شرب المسكر ليلاً ٤ - الوطء ، أو القبله بشهوة ليلاً ٥ - واللمس كذلك وإن لحائض سهواً ، ومتى بطل اعتكافه ، وانقطع تتابعه لزمه أن يبتدئه من أوله .

مكروهاته : ١ - عدم أخذه ما يكفيه مدة الاعتكاف ٢ - أكله بفناء المسجد ، أو رحبته ٣ - دخول منزله به أهله إذا خرج لقضاء حاجته . ٤ - النقص عن عشرة أيام والزيادة على الشهر ٥ - واشتغاله بعلم ولو شريعياً وكتابة وإن مصحفاً إن كثرت (١) ٦ - الاشتغال بغير الذكر والصلاة وتلاوة القرآن ، كعمادة مريض بالمسجد إن انتقل له فيه ، لا إن كان بلصقه ، وصلاة جنازة ولو لاصقت المعتكف ، وصعوده لأذان بمنازة أو سطح ، وإقامته للصلاة ، والسلام على الغير إن بعد .

جائزاته : الخروج لشراء ما يحتاج إليه من أقرب مكان وسلامه على من يقربه ، وتطيب بأنواع الطيب ، وإن كره للصائم لأن المعتكف معه مانع يمنعه مما يفسد اعتكافه ، وأن ينسكب أو ينسكب عقداً ، وأخذه ظفراً وشارباً وعانة إذا خرج من المسجد لغسل أو لضرورة ، وانتظار غسل نوبه وتحفيفه .

الاستئلة : عرف الاعتكاف ، وبين حكمه ، وحكمة مشروعيته ، وشروطه ومدة ، ولوازمه ، ومندوباته ومبطلاته ، ومكروهاته وجائزاته ، وحكم من

(١) لأن المقصود من الاعتكاف صفاء القلب وهو إنما يحصل غالباً بالذكر وعدم الاشتغال بالناس .

تذرع اعتكاف ليلة ، أو بعض يوم أو شهر ، أو أياماً تدرك فيها الجمعة في غير مسجد ، ومن سكر ليلاً أو خرج من المسجد لغير ضرورة .

(زكاة الفطر أو زكاة الأبدان (١))

حكمها : الوجوب ، ووقت وجوبها : غروب آخر يوم من رمضان على قول ، ونجر شوال على قول آخر (٢) وفرضت سنة ٥٢ هـ .

دليل وجوبها : عن ابن عمر قال : فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير ، على العبد والحر والذكر والأنثى ، والصغير والكبير من المسلمين ، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة ، رواه الشيخان .

على من يجب ؟ على الحر المسلم القادر عليها وقت وجوبها « وإن يتسلف لراجي القضاء » فيما فضل عن قوته وقوت من تأنمه نفقته يوم العيد ، وتلزمه عن نفسه وعن كل مسلم تلزمه نفقته بقرابة أو زوجية أو رق ، كالوالدين الفقيرين والأولاد الذكور للبلوغ قادرين على الكسب ، والإناث للدخول بالزواج أو الدعاء إليه (٣) وزوجته وزوجة أبيه وخادميه ولو كان الرقيق مكانياً ، والمشترك يخرج عنه بقدر ملكه كالمبعض ، ولا شيء على المبعض في بعضه الحر ، ولا تسقط بمضى زمنها على القادر عليها وقت

(١) حكمة مشروعيها : تطير الصائم من اللغو والرفث والرفق بالفقراء في إغنائهم عن ذل السؤال في هذا اليوم كما في الحديث وأركانها أربعة : المخرج والمخرج والوقت المخرج فيه ، والمدفوعة إليه .

(٢) وتظهر ثمرة الخلاف فيمن ولد له أو تزوج أو اشترى عبداً بعد غروب آخر رمضان ومات قبل الفجر ، أو حصل ما ذكر بعد الغروب وطلع عليه الفجر .

(٣) إذا كانت الزوجة مطيقة ، ولم يكن بها مانع يوجب الخيار .

وجوبها ، وأنهم من يجب عليه إن أخرها للغروب لتفويته وقت الأداء ، فإن لم يقدر إلا على البعض أخرجه وجوباً ، فإن وجد بعض الواجب بدأ بنفسه ثم بزوجته ، ثم والديه ، ثم ولده .

مقدارها : صاع عن كل شخص ، والصاع قدح وثلاث الكيل المصرى ، فالكيلة تجزى عن ستة .

من أى شئ تدفع ؟ يجب إخراجها من غالب قوت البلد من أصناف تسعة فقط : قمح ، أو شعير ، أو سلت ، أو ذرة ، أو دخن ، أو أرز . أو تمر ، أو زبيب ، أو « ابن يابس » أخرج زبدته ، وجمعها بعضهم عدا الأقط بقوله :

قمح شعير وزبيب سلت تمر مع الارز ودخن ذرة

فإن اقتات أهل البلد صنفين منها ولم يغلب أحدهما خير المزكى ، ولا يصح إخراجها من غير الغالب إلا إذا كان أفضل كان اقتاتوا شعيراً فأخرج برأ ، وما عدا هذه الأصناف التسعة كعسل ولحم وفول وعدس وحمص لا يجزى . الإخراج منه إلا إذا اقتاتاه الناس وتركوا التسعة فنه يخرج فإن غلب شئ . تعين الإخراج منه وإن ساوى غيره خير .

مندوباتها : إخراجها من قوته الأحسن من قوت أهل البلد (١) وإخراجها لمن زال فقره أو رقه يوم العيد ، وعدم زيادة ، على الصاع (٢) وإخراجها بعد

(١) من اقتات صنفاً أقل مما يقتاتاه أهل البلد كالشعير بالنسبة للقمح جاز له الإخراج منه عن نفسه وعن تلزمه نفقته إذا اقتاتاه لفقره فإن اقتاتاه لشح أو غيره فلا يجزئ الإخراج منه .

(٢) لأن الشارع إذا حدد شيئاً كان ما زاد عليه بدعة ، فتارة تقتضى الفساد كافي الصلاة ، وتارة تكون مكروهة كما هنا وكما فى زيادة التسبيح على ثلاث وثلاثين ، وعمل الكراهة إن تحققت الزيادة ، وإلا تعين زيادة ما يزول به الشك .

الفجر ، وقبل صلاة العيد ، ويجوز إخراجها قبل ذلك بيومين لا أكثر ،
وندى غريبة الطعام إذا كان غلته أقل من الثلث وإلا وجب ، وندى لمن
وجبت عليه مسافراً إخراجها عن نفسه ، ولا يجب إذا كان عادة أهله
الإخراج عنه أو أوصاهم به ، فإن لم يخرج عادة أهله بذلك أو لم يوصهم
وجب عليه إخراجها عن نفسه .

من تعطى له : تعطى لحر مسلم فقير غير هاشمي ، ذكر أو أنثى ، وجاز
دفع صاع واحد لمساكين يقتسمونه ، كما يجوز دفع أصع متعددة لمساكين واحد .

* * *

الأسئلة : بين حكم زكاة الفطر ، ووقت وجوبها ، وثمرة الخلاف فيه ، ودليل
وجوبها ، وحكمة مشروعيتها ، وعمن يجب ، ووقت إخراجها ، ومقدارها ،
ومن أي شيء يخرج ، وهل تسقط بمضي زمنها ، ولمن تدفع ؟ وبين مندوباتها ؟
وهل يجوز دفع صاع واحد لمساكين ، أو أصع متعددة لمساكين واحد ؟

باب الزكاة

تعريفها : لغة الغزو ، وشرعاً : مال مخصوص يؤخذ من مال مخصوص
إذا بلغ قدره مخصوصاً في وقت مخصوص يصرف في جهات مخصوصة .
مضى شرعاً : في السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر .

حكمها : الزكاة ركن من أركان الإسلام ، وفرض عين على كل من
توفرت فيه شروط وجوبها الآتية :

دليل فرضيتها : الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، قال تعالى : (وآتوا
الزكاة) وقال ﷺ : بني الإسلام على خمس ، الحديث المتقدم ، وأجمعت
الامة على وجوبها (١) .

(١) وحكمة مشروعيتها أنها الركن الاسمي لإصلاح المجتمع جعلها الله حقاً
معلوماً للفقراء في أموال الأغنياء ، سد الحاجة للبائسين ، وتفريجاً لكربة الغارمين =

فضلها : قال تعالى (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها) .
الوعيد الشديد لتاركها ، قال تعالى : (فويل للشركين ، الذين لا يؤتون
الزكاة وهم بالآخرة هم كافرون) .

أنواع الزكاة ثلاثة : النعم ، والحرق ، والعين .

شروط وجوب الزكاة بأنواعها خمسة : الحرية ، والملك التام للنصاب
وهما عامان في الأنواع الثلاثة ، وتام الحول وهو خاص بالماشية والعين
من غير المعدن والركاز ، ويجيء الساعي إن كان وأمكنة الوصول وهو خاص
بالماشية ، وعدم الدين وهو خاص بالعين .

فلا تجب على عبد ولو بشائبة حرية لعدم تمام ملكه ، ولا على غاصب
أو مودع ، ولا على مالك دون نصاب ، ولا دون الحول فيما يشترط فيه
الحول ، أما الحرث فتجب فيه بطيئه ، وتجيب في المعدن بإخراجه ، وفي الركاز
في بعض أحواله بوضع اليد عليه ، وتجيب على الحر في المال المذكور ولو غير
مكلف كصبي ومجنون ، والمخاطب بالإخراج وليه ، قال عمر : « تجروا في
أموال اليتامى لئلا تأكلها الزكاة » .

شروط صحتها أيضاً خمسة : الإسلام ، والنية عند دفعها أو عزلها ، بأن
ينوى إخراج ما وجب عليه ، وينهى عن المجنون والصغير وإيهما ، وتفرقتها
بوضع الوجوب أو قربه بالألا يزيد على مضافة القصر ، وإخراجها بعد
الوجوب ، فلا تصح قبله إلا بشهر في العين خاصة وماشية لاساعي لها ،
ودفعها للإمام العدل أو صرفها بنفسه .

== وتحريراً لرقاب المستعبدين وتيسيراً لأبناء السبيل ، فاستل بذلك ضغائن أهل الغفافة
وطهر قلوبهم من الأحقاد ، وأشعر قلوب الفقراء بحبة الإغنياء ، وساق الرحمة في
قلوب المومنين لأولئك البائسين فنزلت الطمأنينة في قلوبهم أجمعين .

(زكاة النعم : الإبل ، والبقر ، والغنم)

شروط وجوبها أربعة : الحرية ، والملك التام للنصاب ، وتتمام الحول ، وحيء الساعي إن كان وأمكنه الوصول .

والوعد الشديد لتاركها : قال رسول الله ﷺ : « ما من صاحب إبل ولا بقر ولا غنم لا يؤدي زكاتها إلا جاءت يوم القيامة أعظم ما كانت وأسمته تنطحه بقرونها ، وتطوؤه بأظلافها ، كلما نفدت آخرها عادت عليه أولاها حتى يقضى بين الناس ، مئة علىه .

زكاة الإبل زكاة الضأن والماعز

المقدار	قدر الزكاة	السن	المقدار	قدر الزكاة	السن
من إلى	ونوعها		من إلى	ونوعها	
٥	٩ شاة صأن (١)	دخلت في الثانية	٤٠	١٢٠ شاة	دخلت في الثانية
١٠	١٤ شاتان	د	١٢١	٢٠٠ شاتان	د
١٥	١٩ شياه	د	٢٠١	٣٠٩ شياه	د
٢٥	٢٤ شياه	د	٤٠٠	٤٩٩ شياه	د
٢٥	٣٥ بنت مخاض	د			
	والانابن لبون				
٣٦	٤٥ بنت لبون	دخلت في الثانية			
٤٦	٦٠ حقه	د الرابعة			
٦١	٧٥ جذعة	د الخامسة			
٧٦	٩٠ بنتا لبون	د الثالثة			
٩١	١٢ حقتان	د الرابعة			
١٢١	١٢٩ حقتان أو ثلاث الحقيار	د الخامسة			
	بنات لبون للساعي (٢)				
	قاعدة : كل ما زاد على ذلك ففي كل ٤				
	بنت لبون وفي كل ٥ حقه ففي ١٣٠ حقه				
	وبنتا لبون وفي ١٤ حقتان وبنت لبون ،				
	وفي ١٥ ثلاث حقتان وهكذا				

- (١) تخرج الشاة من الضأن إن لم يكن جل غنم البلد المعز وإلا فالواجب الإخراج من المعز فإن تطوع بإخراج الضأن أجزأه لأنه الأصلي .
- (٢) عند وجود الأمرين أو فقدمهما ، وتعيين ما وجد عند رب المال .

(مسائل)

١ - تجب الزكاة بمضى الحول وتتمام النصاب ولو بنتاج ، كما لو كان عنده من النعم دون النصاب فنتجت عند الحول أو عند مجيء الساعى ما يكمل النصاب ، أو بإبدال من نوعها كما لو كان عنده أربع من الإبل فأبدلها بخمسة ولو قبل الحول بيوم ، وسواء كانت النعم سائمة (وهى التى ترعى الكلأ المباح) أو معلوفة (لا ترعى الحشائش المباحة) أو عاملة فى حرث أو حل ، لا إن كانت متولدة من النعم والوحش كإن ضربت لحول الظباء إناث الغنم أو العكس .

٢ - تضم البخت من الإبل (وهو ماله سنامان) للعرب ، والجواميس للبقر ، والماعز للضأن ، ولا زكاة فى أوقاص النعم خاصة ، والوقص ما بين الفريضتين .

٣ - يتعين على الساعى أخذ الوسط من الواجب فلا يأخذ خيار الماشية كالأكولة والفحل إلا أن يتطوع المازكى ، ولا شرارها كالسخله ، وهى التى لم توف سنة ، لكن تعد على رب الغنم ، ولا العجفاء - هى الضعيفة - ولا العوراء أو العرجاء إلا أن يرى الساعى أن أخذ المعيبة أحظ للمعقر ، فإن كانت خياراً أو شراراً لزم ربهما الوسط لا القيمة .

٤ - بنت المخاض ما أوفت سنة ودخلت فى الثانية وسميت بذلك لأن الحمل محض فى بطن أمها أى تحرك ، لأن الإبل تحمل سنة وتربى سنة ، وبنت اللبون ما أوفت سنتين ودخلت فى الثالثة ، وسميت بذلك لأن أمها ولدت عليها وصار لها لبن جديد ، والحقه ما أوفت ثلاث سنين ودخلت فى الرابعة وسميت بذلك لأنها استجقت أن يحمل عليها ، والجذعة ما أوفت أربع سنين ودخلت فى الخامسة ، وسميت بذلك لأنها أجذعت أسنانها أى بدلتها ، والتبيع الذى استوى قرناه وأدناه .

(زكاة الحبوب : الحب ، والتمر)

شروط وجوبها ثلاثة : الحرية ، والملك التام للنصاب ، وإفراك^(١) الحب وطيب^(٢) الثمر . ودليلها : قوله تعالى : (وآتوا حقه يوم حصاده) . مقدار النصاب : خمسة أوسق لقوله ﷺ : ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ، ولا فيما دون خمس أواق صدقة^(٣) ، ولا فيما دون خمس زود^(٤) صدقة ، رواه الجماعة ، والوسق ستون صاعا والصاع قدح وثلاث بالكيل المصرى ، فالنصاب بالعملة المصرية = ٥٠ كيلة^(٥) وبالوزن = ١٦٠٠ رطل بالعراق الذى يساوى ١٣٠ درهما تقريبا .

أصنافها عشرون : القطن السبعة : الجلبان ، والخص ، واللوبيا ، والفول ، والترمس ، والعدس ، والبسلة ، وضابطها « ججل فتعب » والقمح ، والشعير ، والسلت^(٦) ، والعلس^(٧) ، والذرة والدخن ، والأرز ، وذوات

(١) طيبه وبلوغه حد الأكل منه .

(٢) وهو الزهو فى بلع النخل وظهور الخلاوة فى العنب ، ومتى وجبت الزكاة يحسب من النصاب ما أكله ، أو وهبه أو تصدق به أو استأجر به الحصاد أو غيره لكونه بعد الوجوب ، لا أكل دابة حال درسها ويحسب ما أكلته حال ربطها .

(٣) جمع أوقية وهى ٤٠ درهما شرعياً .

(٤) خمس من الإبل .

(٥) خالصة من القشر الذى تخزن بدونه كقشر الفول الاعلى أما القشر الذى تخزن به كقشر الأرز الشعير والعلس والشعير فتعتبر به .

(٦) نوع من الشعير لا قشر له يعرف عند المغاربة بشعير النبي ﷺ .

(٧) نوع من القمح تكون الحببتان منه فى قشرة واحدة يوجد باليمن .

الزيتون الأربع : الزيتون وحب الفجل الأحمر (١) ، والسهمسم ، والقرطم ،
ونوعان من النمار وهما : النمر والزبيب ، ولا زكاة في الفواكه والخضر ،
والتوابل .

وتزكى هذه الأصناف ولو زرعت بأرض خراجية كأرض مصر والشام
التي فتحت عفوة ، أو غير خراجية كأرض الصلح التي أسلم أصحابها بغير
قتال ، وأرض الموات ، لأن الخراج لا يسقط الزكاة خلافاً لأن حنيفة ،
وزكاة الخارج من الأرض المؤجرة على المستأجر دون مالك الأرض ،
وقال أبو حنيفة : الزكاة على صاحب الأرض .

المقدار الواجب لإخراجه : العشر إن سقى بغير آلة ، ولو اشترى
السيح مما نزل بأرضه أو أنفق عليه حتى أوصله إلى أرضه من غير آترافعة ،
وإلا فنصف العشر ، وإن سقى بهما ، ما فكل بحسابه تساويًا أم لا على
أحد المشهورين (٢) .

والمقدار الواجب : يخرج من نفس الحب والنمر والزبيب ، ومن زيت
ماله زيت (٣) ومن ثمن زيتون لا زيت له ، ومن ثمن مالا يحف من هنب
وتمر إن بلغ الحب نصاباً ولو لم يبلغه الزيت أو الثمن ، وهذا إن بيع ،
فإن لم يبع بأن أكل أو أهدي أو تصدق به فن قيمته يوم طيبة ولا يحزى .
الإخراج من حبه (٤) وما شأنه عدم الجفاف من القطاني كالقول المسقاوى

(١) الأحمر صفة للفجل لا للحب يوجد في بلاد المغرب .

(٢) وعلى المشهور الآخر إن تساوى فكل بحسابه ، وإن لم يتساوى فالحكم
للغالب .

(٣) ويجاز في السهمسم والقرطم وحب الفجل الأحمر الإخراج من الحب
بخلاف الزيتون .

(٤) وأما ما يحف فيتعين الإخراج من حبه ولو أكله أو باعه رطباً يتجرى .

والخص الأخصر يخرج من ثمنه إن يبيع ومن قيمته إن لم يبيع ، ويجوز الإخراج من حبه بعد اعتبار جفافه (١) .

وتضم القطن السبعة لبعضها : لأنها جنس واحد في الزكاة وكذا يضم (٢)
القمح والشعير والسمات ، ويخرج من كل صنف بقدره وأجزاً لإخراج
الأعلى من الأدنى ، لا العكس ، وتضم أصناف القمح لبعضها ، وأصناف
الزبيب لبعضها وأخذ عن أصنافها من الوسط ، وأما الباقي فلا يضم لبعضه ،
لأن كلا منها جنس مستقل .

(زكاة العين : الذهب والفضة)

شروط وجوبها أربعة : الحرية ، والملك التام للنصاب ، وتام الحول ،
وعدم الدين ، فإذا لم يكن عنده من غير الدين ما بقي بدينه .

الوعيد الشديد لما نهى . عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ
« ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة
صفحت له صفائح من نار فأحمى عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه
وظهره ، كلما بردت أعيدت له في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى
يقضى بين الناس فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار » متفق عليه .

مقدار النصاب من الذهب : عشرون ديناراً شرعياً (٣) .

() وما شأنه البس كالقول الذي يزرع بمحل النيل فليل كالاول وقيل يتعين
الإخراج من الحب .

(٢) شرط العلم أن يزرع المضموم قبل استحقاق حصاد المضموم إليه . وأن
يبقى من الحب الاول إلى وجوب زكاة الثاني ما يكملان به نصاباً .

(٣) وبالعلة المصرية يساوى ١٠٠ مذهبية والجنبيه يساوى ١٠٠ قرش ، ذلك
لأن الأستاذ محمد أبو العلا البنا نشر في الأهرام عام ١٩٥٥ بأنه بحث هذا الموضوع
بحثاً دقيقاً فوجد الدينار الشرعى يساوى ٢٥٠ جرام ، وهو مقدار وزن نصف
الجنبيه المصرى من الذهب ، لأن وزن الجنبيه يساوى ٨٥٠ جرام .

مقدار النصاب من الفضة ، مائتا درهم شرعياً (١) .

المقدار الواجب إخراجه فيهما : ربع العشر ، ويضم الذهب للفضة ويخرج من كل ما يخصه إذا بلغ المجموع نصاباً .

ولا يسقط الدين زكاة حرث وماشية ومعدن وركاز لتعلق الزكاة بهيئتها ، ولأن السمة جاءت بإسقاط الدين فقط وأما الماشية والثمار فقد بعث ﷺ والخلفاء بعد الخراس والسعاة بفرصوا على الناس وحصلوا الزكاة ولم يسألوا هل عليهم دين أم لا ، ولا يسقط الدين زكاة الفطر على الراجح ، وإنما يسقط زكاة العين إلا أن يكون عنده من غير العين ما بقي بدينه ، فيسدد ويركي ما عنده .

مصرف الزكاة : تصرف الزكاة لأحد الأصناف الثمانية المذكورة في قوله تعالى : (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) .

والأسئلة : س ١ - عرف الزكاة وبين حكمها ودليله ، وحكمة مشروعيتها وأنواعها ، وشروط وجوبها ، وشروط صحتها ودليل وجوبها في كل نوع وشروط وجوبها فيه ، وبين فروع زكاة الإبل ، والبقر ، والغنم والواجب في كل فريضة ، وما يضم منها لبعضه وحكم أوقاصها ، وحكم من أخرج زكاة نعمه قبل الحول أو بعده وقبل مجيء الساعى ، وإن وجبت شاة أو ثلاث في ضأن ومعز فن أحدهما تؤخذ ، وبين ما يخرج عن ٢٠ أو ٥٠ ، أو ١٧٠ من الإبل ، وعن ٨٠ أو ١٣٠ أو ٩٥٠ من البقر وعن ٣٥٠٠ أو ٨٥٠٠ من الغنم .

س ٢ - بين وقت وجوب زكاة الحرث ودليله ، ونصابها وأصنافها

(١) وبالعملة المصرية يساوى ٤٠ قرشا ، لأنه بوزن القطعة ذات القرشين بالصاغة وجدت $\frac{1}{4}$ درهم فالدرهم يساوى ٢ قرش .

والقدر الواجب لإخراجه ومم يخرج ، وما يضم منها لبعضه وشروطه ، وما لا يضم ، وما لا زكاة فيه ، ومم يخرج زكاة العنب والزيتون والفول ؟
س٢ - بين نصاب زكاة العين ، ودليله ، والقدر المخرج منها وما يسقطه الدين من الزكاة ، وما لا يسقطه ، ومصرف الزكاة وحكم نقلها ، وإخراجها قبل وجوبها وحكم ما يأتي مع التوجيه :

شخص عنده نصاب من الحرث أو الماشية أو العين وعليه دين ، شخص عنده نصاب بعضه من القمح وبعضه من الذرة ، أو بعضه من السمسم وبعضه من القرطم ، أو بعضه ذهب وبعضه فضة .

(باب الزكاة وأنواعها)

تعريفها : لغة : التام ، وشرعا : هي السبب الموصل لحل أكل الحيوان البري اختياراً .

أنواعها أربعة : ذبح ، ونحر ، وعقر ، وما يموت به ، ليس له نفس سائلة .
١ - الذبح : هو قطع يميز مسلم أو كتابي جميع الحلقوم والودجين بمحدد من المتقدم بلا رفع قبل التام بنية .

شروط صحة الذبح سبعة : كون الذابح عاقل ، وكونه مسلماً أو كتابياً ، وكون الآلة محددة ، وقطع جميع الحلقوم والودجين وكون القطع من المقدم وعدم رفع الآلة قبل تمام الذبح ، والنية ، ولا يشترط قطع المريء وهو يجري الطعام خلافاً للشافعي .

ولا يضر الفصل اليسير : ولو رفع يده اختياراً ، أما الفصل الكثير فيضر إن نفذ مقتل من المقاتل وإلا فلا ، ولا تجزئ المغلصة وهي ما انحازت الجوزة فيها إلى جهة البدن ، ولا قطع نصف الحلقوم على الأصح .
في أي شيء يكون الذبح ؟ يكون في الغنم ، والبقر ، والطيور والوحش المقدور عليه ، ما عدا الزرافة فيجب نحرها .

٢ - المنحر : هو طعن بمن مسلم أو كتابي بلبنة بلارفع طويل قبل التمام بنية ، فلا يشترط فيه قطع الحلقوم والودجين .

ما يكون فيه : يكون في الإبل والبقيل ، والزرافة ، وفي البقر والجاموس مع السكرامة ، وكذا الخيل واليغال والحر الوحشية ، وإن نحر ما يذبح أو ذبح ما ينحر لضرورة أكل ، ولغير ضرورة ولا يؤكل ، والبقير والجاموس يجوز فيها الأمران ، والذبح أفضل .

٣ - العقر : هو جرح مسلم بمن حيواناً وحشياً غير مقدور عليه إلا بعسر بمحدد أو حيوان صيد معلم بنية .

ما يكون فيه : يكون في الحيوان الوحشي غير المقدور عليه إلا بعسر سواء كان طيراً أو غيره .

٤ - ما يموت به ما ليس له نفس سائلة : كل فعل يزيل الحياة بأى وسيلة عن كل ما لا دم له ، كالجراد والدود وخشاش الأرض ولم يجعل موته كقطع جناح أو رجل أو إلقاء بماء حار (فأولى قطع رأس) بشرط نية زكاته .
الواجب في جميع أنواع الذكاة أمران :

١ - النية (أى قصد الذكاة ولو لم يستحضر حل الأكل) فمن لم يكن عنده نية كالمجنون لم تؤكل ذبيحته ، وكذا من قصد بذلك الفعل إزهاق روحها وموتها دون الذكاة ، أو لم يقصد شيئاً كن ضرب الحيوان لدفع شره بسيف فقطع حلقومه وأوداجه .

٢ - ذكر اسم الله لمسلم إن ذكر وقدر ، فإن نسي أو عجز كأخرس أكلته ذبيحته ، والأفضل في ذكر الله باسم الله والله أكبر .

* * *

الأسئلة : عرف الذكاة ، وبين أنواعها مع تعريف كل نوع ، وما يشترط فيه ، وبين الواجب في الذكاة بأنواعها ، وشروط الذبح ، وما يذبح وما ينحر (٧ - الدرر البهية - أول إعداى)

ولماذا ذبح ما ينحر أو نحر ما يذبح فهل يؤكل ؟ وهل البقر تذبح أو تنحر ؟
ولماذا رفع الذابيح أو الناحر يده قبل التمام ثم أعادها وأكل فهل يؤكل ما زكاه ؟

باب الأضحية

تعريفها : هي ما يذبح أو ينحر ليوم النحر بنية الأضحية .

حكمها : سنة عينه وكبدته بثلاثة شروط : الحرية ، وكونه غير حاج ،

وغير فقير ولو بتدبير (١) .

وتلزم الشخص عن نفسه ، وعن كل من تلزمه نفقته بقرابة فقط كالأولاد

الصغار والآباء الفقراء .

من أى شيء تسكون : من ثني غنم (دخل في الثانية) وبقر (دخل

في الرابعة) وإبل (دخل في السادسة) ، وتدخل الجواميس في البقر ،

ويشترط دخول ثني المعز ، خاصة في السنة الثانية دخولا بينا كالشهر .

أفضلها : الضأن . فالمعز ، فالبقر ، فالإبل ، ويقدم الذكر على الأنثى ،

والفعل على الخصى إن لم يكن الخصى أسمى .

شروط صحتها خمسة : فعلها بعد ذبح الإمام وكونها في النهار ، والسلامة

من الذرك في الثمن (٢) ، والسلامة من العيوب البينة ، وإسلام ذابحها .

الذي لا يجوز في الأضحية : الفاقدة لشروط صحتها ، والفاقد لجزء

من أجزائها كيد أو رجل ولو خلقة ، والعوراء والبكاء (٣) والصماء (٤)

والصمعاء (٥) والبخراء (٦) والبتراء (٧) والعجفاء (٨) وبإيسة الضرع (٩)

(١) والمحاسب بفعلها عن اليتيم وليه من ماله .

(٢) أما التشريك في الأجر فيجوز قبل الذبح بشروط ثلاثة : أن كان المشترك

قريباً له . وأنفق عليه ولو تبرعاً ، وسكن معه بدار واحدة .

(٣) فاقدة الصوت (٤) التي لا سمع لها (٥) صغيرة الأذنين جداً .

(٦) منتنة الفم (٧) التي لا ذنب لها (٨) التي لا مخ في عظامها لهاها

(٩) التي لا ينزل منها لبن .

والبيئة المرض والجرب والبشم والعرج والجنون (١) والمقطوعة تلك الذنب
والمشقوقة أو المقطوعة أكثر من تلك الأذن ، والمكسورة قرن يدي ،
والفاقة أكثر من سن لغير إغثار أو كبر .

وتجزيء الجلاء ، وهي المخلوقة من غير قرن ومقدمة لشحم وهي العاجزة
عن القيام بسبب السمن لسكثرة الشحم .

وقتها : من ضحى يوم العيد بعد ذبح الإمام بعد صلاته والخطبة إلى
غروب شمس اليوم الثالث فتغوب بالغروب (٢) .

مندوباتها عشرة : سلامتها من العيوب التي لا تمنع الإجزاء (كرض
خفيف وكسر قرن لا يدي) وغير حرقاء وشرقاء وغير مقابلة ، ومدائرة (٣)
وسمنها ، واستحسانها ، كإبرازها للمصل وذبحها بيده ، والجمع بين الأكل
والصدقة والهدية .

مكروهاتها ثمانية : التغالى في ثمنها ، وشرب لبنها ، وجز صوفها قبل
الذبح ويبيعه إن جزه ، والنيابة في ذبحها لغير ضرورة ، وقول المضحى
اللهم منك وإليك (لأنه لم يصحبه عمل أهل المدينة) وإطعام كافر منها ،
وفعلها عن ميت .

(١) المجنونة هي فاقدة التمييز ، فالحفيف من المرض والجرب والبشم والعرج
والجنون لا يضر .

(٢) لأن يوم النحر واليومين اللذين بعده هي الأيام المعلومات للنحر ،
وأما المعدادات لرى الجمار الثلاثة أيام بعد يوم النحر ، فيوم النحر معلوم غير
معدود واليومان اللذان بعده معلومان ، معدودان ، واليوم الرابع معدود غير معلوم .
(٣) الحرقاء هي التي في أذنها خرق مستدير ، والشرقاء مشقوقة الأذن أقل من
الثلاث ، والمقابلة ما قطع من أذنها من جهة وجهها وترك معلقا ، والمدائرة ما قطع
من أذنها من جهة خلفها وترك معلقا .

الأسئلة : عرف الأضحية ، وبين حكمها ، ومن أى شيء تكون ، وأفضلها ، وشروط صحتها ؛ والذي لا يجزئ فيها ، ووقت ذبحها ، ومندوباتها ، ومكروهاتها ، وحكم التشريك فيها .

باب الحج والعمرة

تعريف الحج : الحج لغة : القصد .

وشعرا : حضور جزء بعرفة ساعة من أيلة النحر وطواف بالبيت سبعا ، وسعى بين الصفا والمروة كذلك ، بإحرام .

حكمه : الحج خامس أركان الإسلام ، وفرض عين على كل من توفرت فيه شروط وجوبه الآتية مرة في العمر على الفور ، وقيل على التراخي ، وما زاد عن المرة فمندوب .

دليل فرضيته : الكتاب والسنة والإجماع ، قال تعالى : (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) .

وقال ﷺ : « بنى الإسلام على خمس ، الحديث ، وقال : « يا أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا » ، فقال رجل أكل عام يا رسول الله ؟ فسكت حتى قالها ثلاثا ، فقال رسول الله ﷺ : « لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم » ، الحديث ، رواه مسلم ، واجمعت الأمة على وجوبه .

فضل الحج والعمرة : قال ﷺ : « العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة » .

وقال ﷺ : « من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه » ، رواهما الشيخان .

حكمة مشروعيته : « الحج مؤتمر مشهود ، وتذكير باليوم الموعود ، فيه تجرد من علائق الحياة ، وانكسار وخضوع لله ، فيه تبادل المنافع المادية والأدبية ، وتعارف وتآخ بين الشعوب الإسلامية ، فتقوى الروابط

والصلوات ، وتتألف وتتحد الجماعات ، ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات .

(شروط الحج : ثلاثة أقسام)

شروط وجوب فقط : وهو واحد : الاستطاعة ، وهي إمكان الوصول إلى مكة بلا مشقة عظيمة ، والأمن على النفس والمال الذي له قيمة عند صاحبه ، ويزاد في حق المرأة زوج يسافر معها أو محرم ينسب أو رضاع أو صهارة إلا في حج الفريضة خاصة ، فتكفي الرفقة المأمونة وإن لم يكن معها ذو محرم .

شروط صحة فقط : وهي اثنان : ١ - الإسلام ٢ - دخول الوقت

شروط وجوب وصحة وقوعه فرضاً وهي ثلاثة :

١ - العقل . ٢ - الحرية . ٣ - البلوغ .

(فرائض الحج أو أركانه)

أربعة : ١ - الإحرام ٢ - السعي بين الصفا والمروة ٣ - الوقوف بعرفة ٤ - طواف الإفاضة ، والفرض هنا ما يبطل الحج بتركه ، والواجب ما ينجبر بالدم .

(الركن الأول : الإحرام)

الإحرام هو نية أحد النسكين : الحج أو العمرة ، أو نيتهما معاً لا يشترط اقتران النية بقول كالتلبية ، ولا بفعل كالتوجه إلى مكة على الراجح ، وقيل لا ينفقد الإحرام إلا بالنية المقرونة بقول أو فعل .

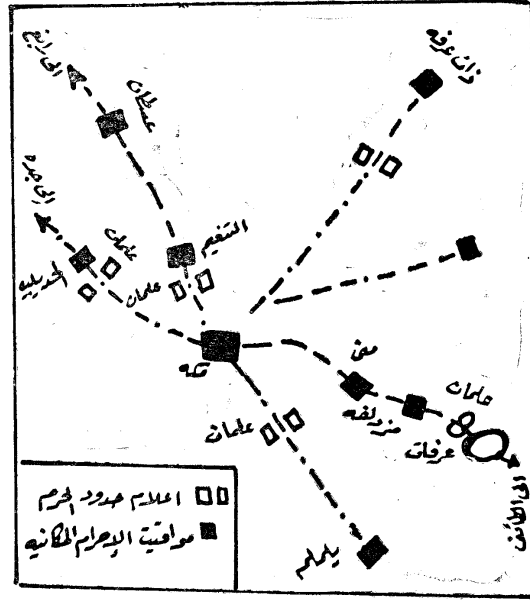
زمانه : من أول ليلة عيد الفطر لفجر يوم النحر .

مكانه : مختلف باختلاف الجهات : فمنها من بها إن لم يكن قادراً وإلا

خرج إلى الحل ، ويندب الإحرام من المسجد الحرام ، وذو الحليفة (١)

(١) موضع شمال مكة بينه وبينها ٤٥ كم وجنوب المدينة بفرسخ وبها بئر التي تسمى بئر علي .

للبندي والجحفة (١) للمغربي والمصري والسوداني والرومي والشامي ،
وبلدم (٢) لليمن والهند وجاوة وسومطرة ، وقرن المنازل (٣) لل نجد وما يليها
ذات عرق (٤) ، للعراق وخراسان وفارس ومن وراءهم ، ونظمها بعضهم فقال :



- (١) وتسمى مهيمة قرية تقع في الشمال الغربي بينها وبين ١٧٨ كم وهي الآن خراب ولذا يحرمون من رايغ قبلها بمرحلة تبعد من مكة ٢٠٤ كم .
- (٢) جبل من جبال تهامة جنوب مكة بينه وبينها ٥٤ كم .
- (٣) ويقال له قرن الثعالب ، جبل شرقي مكة يطل على عرفات بينه وبين مكة ٤٤ كم
- (٤) في الشمال الشرقي لمكة بينه وبينها ٤٤ كم وسميت بذات عرق لأن بها عرقا وهو الجبل الصغير يشرف على وادي العقيق .

هرق العراق ، يلزم النجى وبذى الخليفة يحرم المدينى
والشام جحفة إن مرت بها ولاهل نجد قرن فاستعين
ومن كان داخل المواقيت أحرم من منزله ، إن لم يكن قارنا ولا أخرج إلى
الحل ، ، وحيت حاذى المار واحدا من المواقيت ولو ببحر أو مر به وإن
لم يكن من أهله أحرم وجوبا بنفسه ، إلا المصرى ومن فى حكمه يمر بذى
الخليفة فيندب له الإحرام منها ، ولو كان امرأة حائضا ، ولم يجب لأنه يمر
على ميقاته الجحفة بخلاف غيره .

عن ابن عباس رضى الله عنه قال أن النبى ﷺ وقت ولاهل المدينة
ذا الخليفة ، ولاهل الشام الجحفة ، ولاهل نجد قرن المنازل ، ولاهل
الين يلزم ، وقال : عن هن ولمن أتى عليهم من غير أهلين من أراد الحج
أو العمرة ، ومن كان دون ذلك فن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة ،
« متفق عليه » ، وهن عائشة رضى الله عنها أن النبى ﷺ « وقت لأهل
العراق ذات عرق » ، رواه أبو داود والنسائى .

وكره الإحرام قبل الميقات الزمانى والمكانى .

(أنواع الإحرام وما يلزم فى كل نوع)

- ١ - أفراد وهو لإحرام بالحج فقط .
- ٢ - قران وهو لإحرام بالحج والعمرة معا ، وقدمها فى النية وجوبا .
- ٣ - تمتع وهو أن يحل من العمرة فى أشهر الحج ، ويحج من عامه ، وعليه
دم فى الأخيرين إن لم يكن أهله حاضرى المسجد الحرام ، وأفضلها الأول ،
فالثانى ، فالثالث . ويشترط فى كل لإحرام الجمع بين الحل والحرم .

(واجبات الإحرام ، وسننه ومندوباته)

- واجباته أربعة : ١ - تجرد ذكر من محيط ٢ - وتلبية ٣ - ووصلها
بالإحرام ٤ - وكشف الرأس للذكر ، والوجه والكفين للمرأة وإن لم تسكن
مخشية الفتنة وإلا وجب عليها الستر .

سنة ثلاث : ١ - غسل متصل به ٢ - ولبس إزار بوسطه ورداد على كتفيه ، ونعلين في رجلين ٣ - وركعتان بعد الغسل وقبل الإحرام .
مندوباته أربعة : ١ - إزالة شعته قبل الغسل ٢ - والاقتصار على تلبية الرسول ﷺ وهي : « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك » ٣ - وتجديدها خلف كل صلاة ، ولتغير حال كقيام وقعود وملاقة رفاق ، ونحو ذلك .
٤ - وتوسط في علو صوته ، وفي ذكرها .

ويندب تجديد التلبية وإعادتها للطواف بالبيت فيتركها حتى يطوف ويسعى فيها ودها إلى أن يصل مصلى عرفة بعد الزوال من يوم عرفة فيتركها ثانياً (١) .
ومحرم مكة يلي بالمسجد في المسكان الذي أحرم منه ، ومعتمر الميقات ، والمعتمر الذي فاته الحج يلي للحرام ولا يتأدى للبيوت ، والمعتمر من دون المواقيت كالجرانة أو التنعيم يلي للبيوت لقرب المسافة .

(الركن الثاني السعي)

السعي : هو المشي بين الصفا والمروة سبعة أشواط متوالية يبدأ بالصفا وينتهي بالمروة . فإن بدأ بالمروة ألغى الشوط .

(شروط صحة السعي ، وواجباته ، وسننه ومندوباته)

شروط صحته ثلاثة : ١ - المواطاة في أشواطه ٢ - وكونه سبعا .
٣ - وأن يتقدمه طواف صحيح .

واجباته ثلاثة : ١ - كونه بعد طواف واجب ٢ - وتقديمه على الوقوف بعرفة إن وجب طواف القدوم ٣ - والمشي للقادر .

سنة أربعة : ١ - تقبيل الحجر الأسود قبل الخروج للسعي وبعد صلاة ركعتي الطواف . ٢ - صعود رجل على الصفا والمروة والمرأة إن خلا الموضع

(١) فغاية التلبية مفيدة بقيدين : الوصول لمسجد عرفة ، وكونه بعد الزوال من يوم عرفة . لكن روى الجماعة عن الفضل بن العباس قال : كنت رديف رسول الله ﷺ من جمع إلى منى فلم يزل يلي حتى رى جرة العقبة .

- من الرجال ٣ - وإسراع الرجال فقط بين العمودين الأخضرين ذهاباً
ولإياباً ٤ - والدعاء عليهما ، وفي حال السعي بلا حد .
مندوباتها ثلاثة : ١ - طهارة الحدث والخبث ٢ - وسترة العورة
٣ - الوقوف عليهما .

(الركن الثالث : الوقوف بعرفة)

هو الحضور بعرفة جزءاً من ليلة النحر .

(شروطه وواجباته)

- شروطه : الوقوف بعرفة لا يشترط فيه شيء ، والمأربا ولم يستقر ويطمئن ،
يشترط فيه شرطان : ١ - علمه بأن هذا المكان عرفة ٢ - نية الوقوف .
واجباته اثنان : ١ - الطمأنينة ، وهي الاستقرار بقدر الجلسة بين
السجدين ٢ - والوقوف جزءاً من النهار بعد الزوال .

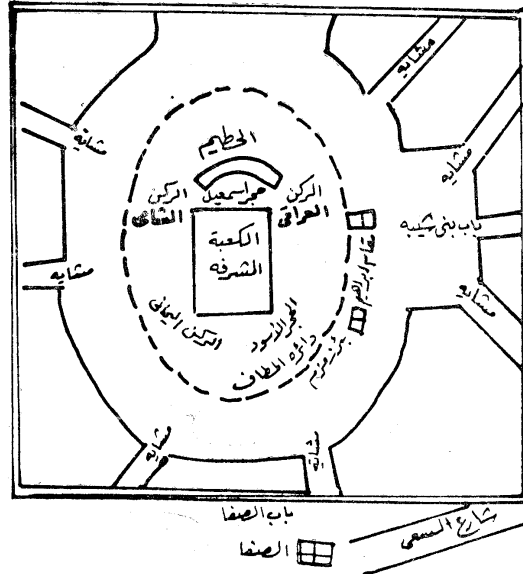
(الركن الرابع : طواف الإفاضة)

- الطواف : هو الدوران حول الكعبة سبعة أشواط متتالية بلا فصل
كثير ، ووقت طواف الإفاضة من طلوع فجر يوم النحر فلا يصح قبله .
(شروط صحة الطواف ، وواجباته وسننه ومندوباته)

- شروط صحته سبعة : ١ - الطهارتان ٢ - وستر العورة ٣ - وجعل
البيت عن يساره ٤ - وخروج كل البدن عن الشاذروان والحجر
٥ - وكونه سبعة أشواط ٦ - داخل المسجد ٧ - بلا فصل كثير
واجباته ثلاثة : ١ - ابتداءه من الحجر الأسود ٢ - والمشي للقادر
٣ - وركعتان بعده .

- سننه أربع : ١ - تقبيل الحجر الأسود بلا صوت قبل الشروع فيه .
٢ - واستلام الركن اليماني في أول شوط ٣ - والرمل للذكر في الثلاثة
أشواط الأول إن أحرم من الميقات ، وإلا ندب ٤ - والدعاء بلا حد .

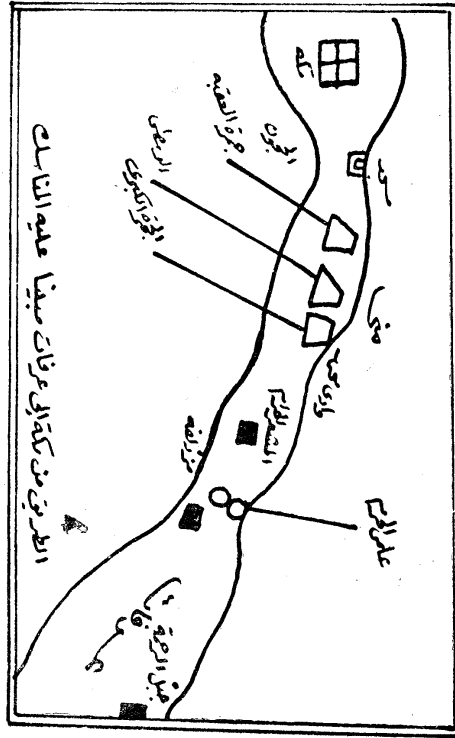
الحرم الشريف وفي وسطه الكعبة المشرفة



مندوباته أربعة : ١ - تقييل الحجر الأسود في أول كل شوط ماعدا الأول ٢ - وإستلام الركن اليمني في كل شوط ماعدا الأول ٣ - والدنو من البيت للرجال ٤ - والدعاء بالملتزم بعد الفراغ من الطواف ، وهو حائط البيت الذي بين الحجر الأسود والباب ، ويسمى أيضا الحطيم .

(أنواع الطواف ثلاثة)

١ - ركن لا يسقط فرض الحج إلا به ، وهو طواف الإفاضة ، ويسمى طواف الزيارة ، وهو أفضل أركان الحج ، لقوله تعالى : (وثقه على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) فالبيت هو المقصود بالذات من الحج .



ذلك كالجمرة والتنعيم إلا لتوطن ، وتأدى بطواف الإفاضة والعمرة إن نواه بهما ، وبطل بإقامته بعض يوم له بال ، لا يشغل خفيف من بيع أو شراء أو قضاء دين أو نحو ذلك ، إذا بطل أو تركه رجع له إن لم يخش ضرراً أو فوات رفقة .

(واجبات الحج العامة)

١ - الإحرام قبل مجاوزة الميقات المكاني ٢ - أفراد الحج ٣ - والنزول بمزدلفة بقدر حط الرحال وصلاة العشاءين وتناول أكل أو شرب ٤ - ورمى جمرة العقبة (١) يوم النحر ٥ - والحلق أو التقصير (٢) ٦ - وتقديم رمى جمرة العقبة يوم النحر على الحاق ٧ - وتقديم رميها على الإفاضة ٨ - والمبيت بمنى ليالى الرمي « ثلاثاً إن لم يتعجل وليلتين إن تعجل قبل الغروب من الثاني ، وإن ترك جل ليلة فدم ٩ - ورمى الجمار الثلاث في الأيام المحدودات الثلاثة إن لم يتعجل ، وفي يومين إن تعجل (٣) ١٠ - وإتمام المقدس من حج

(١) هى منتهى منى من جهة مكة ، وسميت جمرة باسم ما يرى فيها من الجمار وهى الحجارة الصغار . ووقت رميها أول يوم من طلوع فجر يوم النحر للغروب ، ووقت الرمي في الأيام المحدودات من زوال الشمس للغروب ، ويفوت الرمي بغروب شمس اليوم الرابع ، فقضاء كل من العقبة وغيرها ينتهى إليه ، كما أن الليل عقب كل يوم قضاء لما فاتته بالنهار يجب به الدم .

(٢) الحلق : لإزالة الرجل جميع شعر رأسه بالموسى ونحوه ، ويجزئ عنه التقصير وهو أن يأخذ جميع شعره من قرب أصله وأجزأه أخذ قدر الائتلة من جميع أطراف شعره وأخطأ ويتعين على المرأة التقصير ، ويحرم عليها الحلق لأنه مثله وتقصيرها أن تأخذ من جميع أطراف شعرها قدر الائتلة .

(٣) ويشترط لصحة الرمي أمور سبعة : أن يبدأ برمي الجرة الكبرى (وهى القريبة من مسجد الخيف) . ثم الوسطى ثم يختم بالعقبة ، وأن يكون ما يرى به من جنس الحجر فلا يصح بطين ولا معدن ، وألا يكون صغيراً جداً كالحصاة =

أو عمرة إن لم يفته الوقوف بعرفة ، وإلا تحلل منه بعمره ، فإن لم يتمه فهو
باق على إحرامه ما عاش ١١ - وقضاه بعد إتمامه ١٢ - وفورية القضاء
١٣ - وقضاء القضاء إذا فسد ١٤ - وهدى للفساد ١٥ - وتأخير له لعام القضاء

(سنن الحج العامة ست)

١ - خطبتان بعد الزوال بمسجد عرفة (١) يعلمهم بهما ما عليهم من المناسك
٢ - وجمع الظهرين بها جمع تقديم ٣ - وقصرهما ٤ - وجمع العشاءين بمزدلفة
جمع تأخير ٥ - وقصر العشاء ٦ - والوقوف بالمشعر الحرام مستقبلاً للدعاء
والثناء للإسفار ، وقيل مندوب ، وقيل : فرض ، والمعتمد الأول .

(مستحبات الحج العامة)

مستحباته كثيرة منها : النزول بنى طوى لدخول مكة ، وغسل بها للغير
حائض ونفساء ، ودخول مكة نهاراً من كداء (٢) والخروج من كدى (٣) ودخول
المسجد الحرام من باب السلام ، وكثرة شرب ماء زمزم بنية حسنة ، والخروج
إلى منى يوم القروية بعد الزوال بقدر ما يدرك بها الظاهر ، وبيانها ، والنزول
بعمرة ، والوقوف بأسفل جبل الرحمة شرق عرفة وكونه مع الناس لمزيد

= ونكره الكبيرة وتجزيء الأولى أن تكون قدر الدولة (وأن يرميها رمياً
فلا يصح الوضع بدون رمي ، وأن يكون الرمي بيده لا بقوس أو رجله ، وأن
يرمي كل حصاة بمفردها فلا يرمى السبعة دفعة واحدة ، وكون العدد سبعاً فلا يجزيء
أقل من ذلك ، والرمي في أسفل البناء أفضل منه على نفس البناء وإن أجزأ ولا فرق
في الأجزاء بين كون الرامي واقفاً أمام البناء أو تحته أو خلفه : لأن القصد إيصال
الحصيات إلى أسفل البناء ، ويكره الرمي بمتنجس ، وبما رمى به الغير .
(١) ويقال له مسجد نمرة أيضاً ، لأن مقصوده الغريبة التي بها المحراب
في نمرة وباقية في عرفة .

(٢) كداء أعلى مكة ويعرف الآن بالمعلاة وهو طريق الحجون .

(٣) كدى أسفل مكة ويسمى الآن بطريق جبرول .

الرحمة والقرب، وكونه متوضئاً، والدعاء والتضرع بما أحب للنزول، وبيان
بزدلفة، وارتحاله منها بعد صلاة الصبح بغاس، وإسراع بطن محسر (١)
ورميه بحجر العقبة حين وصوله بعد طلوع الشمس، وتكبيره مع كل حصاة
وتتابعها ولقطها بنفسه من أى محل إلا جمار العقبة فالأفضل أخذها من مزدلفة،
وذبح وحلق قبل الزوال إن أمكن، وتقديم الذبيح على الحلق، وفعل طواف
الإفاضة في ثوب إحرامه وعقب حلقه، ورمى الجمار في الأيام المعدودات
بعد الزوال مباشرة وقبل الصلاة ووقوفه لثم الأولين للدعاء مستقبلاً قدر
إسراع سوء البقرة وجعل الأولى خلفه في الوقوف، والثانية عن يمينه
متقدماً عليها، ونزول غير المتعجل بالمحصب (٢) ليصلي به أربع صلوات الظهر
وما بعدها، والإكثار من الطواف، وزيارة قبر النبي ﷺ.

ما يفعل يوم النحر أربعة أمور: الرمي، فالنحر، فالحلق، فالإفاضة،
فتقديم الرمي على الحج، وتقديمه على الإفاضة واجب ينجر بالدم، وتقديم
الرمي على النحر، وتقديم النحر على الحلق وتقديمهما على الإفاضة مندوب،
فإن نحر قبل الرمي أو أفاض قبل النحر أو قبل الحلق أو قبلهما معاً أو قدم
الحلق على النحر فلا شيء عليه في الصور الخمس، وعليها فقط يحمل قوله
ﷺ: «افعل ولا حرج».

(محرمات الإحرام)

يحرم على الأثني لبس محيط بكف أو أصبع إلا الخاتم. وستر وجهها
إلا لفنتة فيجب ستره بلا غرز ولا ربط بل تسدل على رأسها ووجهها.
ويحرم على الذكر محيط بأى عضو (وإن بعقد أوزر أو خلال)

(١) سمي بذلك لأن فيل أصحاب الفيل حسر فيه وكل وعى.

(٢) هو الأبطح أو البطحاء، واد بين جبل النور والحجون، وحكمة النزول
نية شكر الله على ما منح نبيه من الظهور فيه على الذين تقاسموا فيه على بنى هاشم
وبنى المطلب ألا يئسوا كحوم ولا يبيعوهم حتى يسلموا إليهم النبي ﷺ.

ولو خاتماً، وستر وجهه رأسه بأى شيء، إلا الخنف والجمر موق، ونحوهما لفقد نعل أو غلوه فاحشاً إن قطع أسفل من الكعبين، وإلا الاحتزام لعمل حتى ينتهى. ويحرم عليهما لبس المزعفر والمصفر والمورس، ودهن شعر أو جسد لغير علة ولو بدهن غير مطيب، وإبانة ظفر لغير عذر أو شعر أو وسخ، إلا ماتحت الأظفار^(١) ويحرم عليهما مس طيب مؤنت كالمسك والعنبر والزعفران والورس ولو ذهب ريحه أو كان بطعام^(٢) أو كحل أو مسه ولم يعلق به، ويحرم عليهما الحناء والكحل إلا للضرورة. والجماع ومقدماته ولو علمت السلامة، واستدعاء منى، ونسكاحه، وإنسكاحه لقوله ﷺ: «لا ينسكح المحرم ولا ينسكح، رواه مسلم، ويفسخ قبل البناء وبعده، ويحرم عليهما بالإحرام ولو فى غير الحرم وبالحرم ولو غير محرمين، تعرض لحيوان برى وليبضه وإن تأنس^(٣) أو لم يؤكل، وتعرض لشجر الحرم الذى شأنه أن يندب بنفسه، بقطع أو قلع أو إتلاف إلا الإذخر، والسنا والسواك والعصا وما تصد السكينة بموضعه وما قطع لإصلاح الحوائط والبساتين.

(مكروهات الإحرام)

يكره لمحرم شد نفقة بعهد أو نخذ، وكب وجهه على وسادة وشتم طيب منذ كر كالورد والريحان^(٤) والمسك بمكان به طيب مؤنت، واستصحابه،

(١) وإلا غسل اليدين بما يزيل الوسخ من صابون ونحوه (إن لم يكن مطيباً) أو تساقط شعر لوضوء أو غسل أو ركوب دابة فلا شيء عليه.

(٢) فإن طبخ بطعام وأما نه الطبخ بذهاب عينه فيه ولم يبق سوى ريحه أولونه كزعفران وورس فلاحرمة ولو فدية ولو صبغ الفم وإن كان بقارورة سدت محكاً فلا شيء فى حملها من الحرمة بل ذلك مكروه لاستصحابه. وأن أصابه الطيب من إلقاء ريح أو غيره فلا شيء عليه ولو كثير، ويجب نزع فوراً ولو بإلقاء الثوب قل أو كثير، فإن تراخى فالفدية وإن أصابه من خلوق الكعبة وطيبها خير فى نزع اليسير ولا يجب للضرورة ووجب نزع الكثير إن تراخى فى الدية قولان.

(٣) ليس الدجاج والأوز بصيد. (٤) أما مسه أو استصحابه أو المسك =

وشبهه بلا مس ، وإلا حرم ، ، وحجامة ، بلا عذر إن لم تزل شعراً ، وإلا حرمت ، (١) وغس رأسه في الماء لغير غسل طلب ، وتجييفه بقوة ، ونظر بمראה .

(جائزات الإحرام)

يجوز للمحرم قتل الفأرة والحية والعقرب والحدأة والغراب والزنبور ، وعادى السباع من أسد ، وذئب ، ونمر ، وفهد إن كبر . وطير خفيف منه على نفس أو مال ولا يندفع إلا بقتله (٢) ويجوز للمحرم طرح العلقمة والبرغوث وكل ما يعيش بالأرض كالديدان والنمل والبعوض والقراد .

ويجوز له تظلل ببناء وخيام ، وخيمة ، وشجر ومحمل ، واتقاء شمس أو ريح أو مطر أو برقع عنه بلا لصوق ، وحمل على رأسه لحاجة لغير تجارة ، وشد منطقة لمنقته على جلده ، وإضافة نفقة غيره لها ، وإلا فالفدية ، وحك ما خني من بدنه برفق وربط جرح ودمل ، وفصد لحاجة إن لم يمضيه ، وإلا افتدى ، وإبدال ثوبه الذي أحرم فيه بثوب آخر ، وبيعه ولو لقمع به ، وغسله لنجاسة بالماء الطهور فقط دون صابون ونحوه ، ولا شيء عليه حينئذ لو قتل شيئاً من قلة أو برغوث (٣) .

(ما يفسد به الحج)

يفسد الحج بالجماع الموجب للتمتع مطلقاً ، ولو ناسياً أو مكرها ، وباستدعاء منى ، ولو بنظر أو فكر ، إن وقع ذلك بعد إحرامه وقبل يوم النحر ، أو وقع يوم النحر قبل رمي جرة العقبة وطواف الإفاضة معاً .

= يمكن فيه فلا يكره قصور كل من المذكور والمؤنث أربع علت أحكامها .

(١) وافتدى مطلقاً أبانه لعذر أم لا .

(٢) ويجوز قتل وزغ لحل يحرم لا يحرم به أو بغيره .

(٣) فإن غسله لنجاسة ولكن بنحو صابون فلا يجوز ، فإن قتل شيئاً أخرج ما فيه إلا أن يتحقق عدم دوا به فلا يحرم غسله بل يجوز مطلقاً ولو ترثها أو لو سخر .

فإن وقع ما ذكر بعد يوم النحر قبلهما ، أو بعد أحدهما في يوم النحر
فهدى يلزمه ، ولا فساد .

(تحللالات الحج)

للحج تحللان : ١ - أصغر : وهو من رمى جرة العقبة ، وحل به
غير نساء وصيد ، وكراه الطيب (١) .

٢ - أكبر : وهو من الحلق وطواف الإفاضة وحل به كل شيء إن قدم
سعيه ، وإلا فلا يحل ما بقي بالسمى .

(العمرة)

هي لغة : الزيارة - وشرعا : قربة ذات إحرام وطواف وسمى ،
فأركانها ثلاثة : الإحرام ، والطواف ، والسمى .

حكمها : سنة عين مؤكدة في حق من يجب عليه الحج في العمرة مرة حل
الفور ، وقيل على القراخي ، وما زاد من المرة فندوب ، ويكره تكرارها
في العام الواحد .

ميقاتها إثنان : مكاني : وهو ميقات الحج لغيره من بمكة ، ولمن بها
الحل والجمرة (٢) . أولى ، ثم التمتع (٣) ، وهو أقربهما .

وزماني : وهو جميع السنة لإلحرام بجميع نية الفراغ من رمى اليوم الرابع ،
وكراه الإحرام بها بعد رمى اليوم الرابع للغروب ، فإن أحرم بعد الرمي وقبل
الغروب صح إحرامه وآخر طوافها وسعيها وجوباً بعد الغروب وإلا لم يعتد
بفعله على المذهب وأعادها بعده ، وإلا فهو باق على إحرامه أبداً .

وصفة إحرامها ، وطوافها ، وسعيها كالحج .

ما تفسد به : تفسد بالجماع وما في معناه إذا وقع قبل انقضاء أركانها كالحج ،

(١) وقالت عائشة رضي الله عنها : كنت أطيب رسول الله ﷺ لإحرامه
قبل أن يحرم ، ولعله قبل أن يطوف بالبيت ، متفق عليه .

(٢) حد الحرم من الشرق تبعد عن مكة ١٦ كم وتقع بينها وبين الطائف .

(٣) حد الحرم من الشمال يبعد عن مكة ٦ كم ويسمى الآن بمسجد عائشة .

(٨ - الفذر البهية - أولى إعدادي)

فإن وقع بعد تمام السعى وقبل الحلق فهدى يلزمه ولا فساد .

(الهدى)

هو ما يهدى من النعم إلى فقراء الحرم تقرباً إلى الله عز وجل قال تعالى :
(والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير) الآية .

وعرف بأنه ما وجب لتتبع أو لقران ، أو لترك واجب في الحج
أو العمرة ، أو لجماع أو لنحوه ، أو لنذر ، أو ما كان تطوعاً ، وهو مرتب
شاة فأعلى فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع .

شروط صحة الهدى : ١ - الجمع بين الحل والحرم ٢٠ - ونحوه نهاراً
بعد طلوع الفجر من يوم النحر ، ولو قبل نحر الإمام وطلوع الشمس ،
والمسوق في العمرة بعد تمام سعيها ، ثم حلق أو قصر وحل من عمرته ، فإن
قدم الحلق على النحر فلا ضرر .

وسنة وعييه كالأضحية : والمعتبر في السن والعيب وقت تعيينه للهدى
بالتقليد فيما يقد أو يتميزه عن غيره بكونه هدباً في غير ما يقد كالغنم .

ويجب (١) ذبحه بمق ثلاث شروط : ١ - إن سيق الهدى في إحرام بحج
ولو كان موجباً نقضاً بعمرة أو حج غير الذي هو فيه أو كان تطوعاً .

٢ - ووقف به صاحبه أو نائبه بعرفة جزءاً من الليل ٣ - وكان الذبح
في أيام النحر وإلا فسكه ، ومكة كلها منحر لكن يندب النحر بالمروة .

سنن الهدى : ١ - تقليد لإبل وبقر ، يحمل جبل من نبات الأرض بعنقها
للإشارة إلى أنها هدى ، ٢ - وإشعار لإبل يسنامها « بأن يشق سننامها بسكين
من جهة الرقبة للوخز قدر أعملتين حتى يسيل الدم لعلم أنها هدى ، ويستحب
أن يكون الشق من الجانب الأيسر » .

مندوبات الهدى : ندب في الهدى ما كان كثير اللحم ، فأفضله الإبل

(١) وجوباً غير شرط ، ولذا لو ذبحه بمكة مع استيفاء الشروط صح وخالف

الواجب .

فالبقر الضأن فالنحر ، ويقدم الذكر على الأنثى ، والاسمن على غيره ، وتندب وقوفه به بالمشاعر « عرفة ومزدلفة ومنى » إن كان محل نحره منى ، ونحره عند الجرة الأولى وتسمية عند إشمار الإبل وتعالى نملين بجبل من نبات الأرض بها وتجليلها ، وشق الجلال حتى يدخل فيه سنامها ويظهر شعارها . فإن لم يجد الهدى فصيام ثلاثة أيام في الحج « من حين إحرامه إلى يوم النحر ، ولو فاتته صومها أو بعضها قبل النحر صام أيام منى الثلاثة » (١) وصيام سبعة إذا رجع من منى إلى مكة أو أهله ، وهو أفضل « خروجاً من الخلاف » ولا تجزئ السبعة إذا قدمها على الوقوف بعرفة كصوم أيسر بالهدى قبله ولو بسلف المال له ببلده ، وتندب الرجوع للهدى إن أيسر قبل كمال الصوم لليوم الثالث (٢) .

(الأمور التي يجب فيها الهدى)

- ١ - التمتع ٢ - والقران ٣ - وترك واجب من واجبات الحج أو العمرة
- ٤ - وتقديم الإفاضة على الرمي ٥ - وتأخير الحلق لبلده ولو سهواً .
- ٦ - وتأخير الخروج أيام الرمي الثلاثة ٧ - وتأخير الإفاضة للحرم
- « لفعل الركن في غير أشهر الحج » ٨ - وتأخير السعى كذلك ٩ - وتأخير رمي حصاة فأكثر إلى الليل لغوات وقت الأداء ١٠ - ووطئه أو مقدمات جماع بعد رمي جرة العقبة أو بعد الإفاضة أو بعد سعى العمرة وقبل الحلق .
- ١١ - وإنزال ولو بمجرد نظر أو فسكر ١٢ - وإمداؤه بلا إنزال
- ١٣ - وقبلة بقم لغير وداع أو رحمة .

(الفدية ، أنواعها ، وما تلزم فيه)

أنواعها ثلاثة على التخيير : ١ - شاة فأعلى تجزئ ضحية تطعم المساكين

- (١) وهذا إن تقدم الموجب للهدى على الوقوف بعرفة كتمتع وقران وترك تلبية ونحو ذلك ، فإن تأخر كترك النزول بمزدلفة أو المبيت بمنى ليالى الرمي صامها متى شاء ، كهدى العمرة إذا لم يجده .
- (٢) وبعد كاله لا يطالب بالجوع ، لأنها أقسى السبعة في العشرة فكانت كالنصف .

٢ - أو إطعام ستة مساكين من غالب قوت المحل الذي يخرجها فيه لكل مسكين مدان يمهده بشيء ٣ - أو صيام ثلاثة أيام ولو أيام منى الثلاثة بعد النحر ، والفدية بأنواعها الثلاثة لا تختص بمكان أو زمان .

ما تلزم فيه الفدية : ١ - تقديم الحلق على الرمي ٢ - ولبس المحيط ٣ - وستر الوجه ٤ - وتغطية الرأس ٥ - ولبس الخف مع وجود العمل غير زائد الثمن جداً ٦ - وعصب الفصد أو الجرح أو الرأس ٧ - ولصق خرفة كبرت (كدرهم بعلى) على شيء مما ذكر ٨ - وكذلك لفها على ذكر لذي أو بول ولو صغرت ٩ - ووضع قطنه بأذنه ولو صغرت ١٠ - ووضع قرطاس بصدغه ولو ضرورة أو صغرت (١) ١١ - والأدهان بالدهن المطيب مطلقاً (ولو لغيره أو بغير الرأس) ١٢ - والأدهان بغير المطيب ، لغيره ولو بغير الرأس ١٣ - وإبادة ظفر لإزالة الأذى (٢) أو أكثر من ظفر مطلقاً ١٤ - وإزالة شعر بحجامة ١٥ - وإزالة شعره فأكثر إلى اثنتي عشرة لإمالة الأذى أو أكثر من ذلك مطلقاً ١٦ - وقتل قلة فأكثر إلى اثنتي عشرة لإمالة الأذى أو أكثر من ذلك مطلقاً ١٧ - وكذلك طردها .

١٨ - وبالتراخي في نزع ما طرأ مما فيه الفدية . ضابطها : أنها تلزم في كل ما يترفع به ، وفيما يزال به أذى مما حرم على المحرم لغير ضرورة كحذاء وكحل وما مر ذكره (٣) وشرطها في اللبس الانتفاع بما لبسه لا إن نزعها بقرب .

الأمور التي تتحد فيها الفدية أربعة : ١ - إن تعدد موجبها بفور ، كأن يحلق شعره ويقلم أظفاره ويلبس ثيابه ويمس الطيب من غير فاصل . ٢ - أو نوى التكرار (ولو تراخي ما بين الموجبات) كأن ينوى فعل كل

(١) أطلق في الثلاثة لتحقق النفع بالصغيرة والكبيرة ، بخلاف ما قبلها فلا ينتفع إلا بالكبيرة . (٢) الوسخ .

(٣) إلا في تقليد سيف أو مس طيب مؤث ذهاب ريحه فلا فدية فيها وإن حرماً لغير ضرورة فإن لم يذهب ريحه ففيه الفدية كما تقدم .

ما احتاج له من موجبات الفدية أو متعدداً معيناً ففعل السكك أو البعض، وهذا ما لم يتراخ ما بين الفعلين ويخرج الأول قبل فعل الثاني، وإلا أخرج للثاني أيضاً .
٣ - أو قدر ما نفعه أعم كمن ليس ثوباً سائراً لجميع جسده ثم ليس سراويل أو غلالة « صديري » بخلاف العكس فتعدد .

٤ - أو ظن الإباحة بظن خروجه من الإحرام كن رفض حجه أو حمرته أو أفسدهما فظن خروجه منه وأنه لا يجب عليه إتمام المفسد أو المرفوض فارتسكب موجبات متعددة ، وفي غير ذلك تعدد الفدية بتعدد السبب .

ما يوجب حفنة من طعام تعطى الفقير : ١ - قلم الظفر الواحد بدون قصد لإزالة الأذى بل ترفهاً أو عيباً ٢ - وإزالة شعره فأكثر إلى اثنتي عشرة بدون قصد لإمالة الأذى ٣ - وقتل قلة فأكثر إلى اثنتي عشرة بدون قصد لإمالة الأذى ٤ - وكذلك طرحتها ، بخلاف طرح العلقة والبرغوث والدود والخل والبعوض والقراد وكل ما يعيش بالأرض فلا شيء فيه إذا لم يقتله إلا لإزالة القراد والخل عن بغيره ففيه حفنة ولو أكثر ، وكذلك قتله .
٥ - وقتل جرادة فأكثر لعشرة ، فإن زاد على عشرة فقيمة طعاماً باجتهاد أهل المعرفة . فإن هم بأن أكثر جداً واجتهد المحرم في التحفظ من قتله فأصاب منه شيئاً بغير قصد فلا شيء فيه .

ما يوجب قبضة (١) من طعام تعطى لفقيره كذلك : قتل الدود . والخل ، والذباب والذئب ونحو ذلك من غير تفصيل بين قليله وكثيره .

(جزاء الصيد) (٢)

ثلاثة أنواع على التخيير : ١ - مثل الصيد من النعم ، أى ما يقاربه في

(١) الحفنة ملء اليد الواحدة ، والقبضة دونها .

(٢) والجزاء واجب بقتل الحيوان البرى مطلقاً ، قتله عمداً أو خطأ أو ناسياً كونه محرماً . أو بالحرم أو لمجاعة تبيح أكل الميتة أو لجهل الحكم ، أو كونه صيداً .

الصورة والقدر ، فإن لم يوجد فما يقاربه في القدر ، وجزاء الصيد في شروطه وصوره وسننه وهيئه ومحل ذبحه كالهدي .

٢ - قيمته طعاماً يوم تلقه تعطى لمساكين المحل لكل مسكين مدينه ﷺ .

٣ - صيام أيام بعدد الأمداد التي يقوم بها الصيد من الطعام ، ويصوم يوماً كاملاً عن بعض المدة .

ولا يكون الجزاء إلا بعد حكم عدلين فقيمين بأحكامه ، ويستثنى من المثل حمام الحرم وعمامة في الوحدة شاة من الضأن أو المعز ، ولا يحتاج إلى حكم فإن عجز عن الشاة صام عشرة أيام ، قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) الآية .

(مبحث الأكل من دماء الحج والعمرة)

الهدي ، والفدية ، وجزاء الصيد

دماء الحج والعمرة أربعة أقسام :

القسم الأول : لا يجوز لربه الأكل منه إطلاقاً ، لا قبل المحل ، ولا بعده وهو ثلاثة : النذر المعين للمساكين ، وهدي التطوع الذي نواه لهم ، وفدية الأذى التي لم ينوبها الهدي .

القسم الثاني : يجوز له الأكل منه إذا عطب قبل المحل ، ولا يجوز له الأكل منه بعد بلوغه المحل ، وهو ثلاثة أيضاً : النذر غير المعين إذا جعل للمساكين ، وفدية الأذى إذا نوى بها الهدي ، وجزاء الصيد .

القسم الثالث : لا يجوز الأكل منه قبل المحل ، ويجوز بعده . وهو اثنان : هدي التطوع ، والنذر المعين ، إذا لم يجعل كل منهما للمساكين .

القسم الرابع : يجوز لربه الأكل منه مطلقاً ، قبل وبعد ، وهو ما عدا

ما تقدم - كالهدي الواجب لترك واجب من واجبات الحج - وهدي التمتع والقران .

* * *

الاسئلة : س ١ - عرف الحج والعمرة ، وبين حكمهما ، ودليله ، وفضلهما وأركانهما ، وبين كل ركن ، وشروطه ، وواجباته ، وسننه ومندوباته ومبقاتهما ، وما يفسدان به . وحكمة مشروعية الحج ، وشروطه ، والإحرام وما ينعقد به وزمانه ومكانه ، وأنواعه ، وما يلزم فيها ، وأفضلها ، وأنواع الطواف وبين واجبات الحج العامة ، وسننه ، ومندوباته وتحللاته وما يحل بكل ، وشروط صحة الرمي ، وما يفعل يوم العيد ، ومحرمات الإحرام وما يترتب على فعل شيء منها ومكروهاته وجائزاته .

س ٢ - بين الهدى ، وشروط صحته ، وسننه ومندوباته ، وأين يجب ذبحه والأمور التي يجب فيها ، وأنواع الفدية ، وما تلزم فيه وضابطها وشرطها في اللبس ، وما تتكرر فيه وما لا تتكرر فيه مع التمثيل ، وبين جزاء الصيد ، وما يؤكل منه من دماء الحج والعمرة وما لا يؤكل منه ، وحكم ما يأتي : الإحرام قبل الميقات أو بعده ، مرور المصرى أو غيره على ذي الحليفة بدون إحرام ، محرم لبس ثيابه في الحج ، أو عقد نكاحا ، أو طاف أو سعى راكباً بعسدر أو غيره . حاج فاته طواف القدوم أو الوقوف بعرفة نهاراً أو ليلاً ، أو طاف بالبيت وشوبه نجاسة أو جاعلاً البيت من يمينه أو ينزل بمزدلفة أو لم يرم الجمار ، أو ترك المبيت بمنى ليالى الرمي أو لم يحلق ، أو قدم الحلق على الرمي أو على الإفاضة أو قدم الإفاضة على الرمي أو جامع بعد الإحرام .

(تمت بحمد الله وتوفيقه)

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٤٧٣ / ١٩٧٥

فهرست

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٦٠	باب صلاة الجمعة	٣	الإمام مالك
٦٧	باب صلاة العيدين	٦	باب نواقض الوضوء
٦٩	صلاة الكسوف والخسوف	٩	باب أقسام المياه
٧٠	صلاة الاستسقاء	١٢	باب الوضوء
٧١	باب صلاة الجنازة	١٨	باب الغسل
٧٥	باب الصيام	٢١	باب التيمم
٨٣	باب الاعتكاف	٢٦	باب الصلاة
٨٦	باب زكاة الفطر	٢٧	شروط الصلاة
٨٨	باب الزكاة	٣٢	باب فرائض الصلاة وسننها
٩٦	باب الذكاة وأنواعها		وفنائها ومكروهاتها
٩٨	باب الأضحية	٤٢	مبطلات الصلاة
١٠٠	باب الحج العمرة	٤٥	باب في بيان التوافل المطلوبة
١١٣	العمرة	٤٨	باب سجود السهو
١١٤	الهدى والفدية وجزاء الصيد	٥٤	باب الإمامة